

مراجعة
أدبيات

التمويل الإسلامي: الأخلاق، المفاهيم، الممارسة



Usman Hayat, CFA
Adeel Malik, PhD



CFA Institute
Research
Foundation

مراجعة
أدبيات

التمويل الإسلامي:
الأخلاق، المفاهيم،
الممارسة

Usman Hayat, CFA
Adeel Malik, PhD



CFA Institute
Research
Foundation

بيان الغرض

مؤسسة بحوث معهد CFA هي منظمة غير هادفة للربح أنشئت لتعزيز تطوير ونشر البحوث ذات الصلة لممارسي الاستثمار في جميع أنحاء العالم.

لا تتحمل مؤسسة البحوث، أو معهد CFA، أو هيئة تحرير النشرة المسؤولية عن الحقائق والآراء الواردة في هذه النشرة. هذه النشرة تعكس آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل الآراء الرسمية لمؤسسة بحوث معهد CFA.

شعار كل من مؤسسة بحوث معهد AFC ومؤسسة البحوث هي علامات تجارية مملوكة من قبل مؤسسة بحوث معهد CFA. CFA، المحلل المالي المعتمد AIMR-PPS، Chartered Financial Analyst، و GIPS® هي مجرد قلة من العلامات التجارية المملوكة من قبل معهد CFA. لعرض قائمة العلامات التجارية الخاصة بمعهد CFA ودليل استخدام علامات معهد CFA، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت بالعنوان www.cfainstitute.org.

حقوق الطبع والنشر © لعام 2018 محفوظة لـ CFA Institute Research Foundation.

نشر في الأصل تحت عنوان: التمويل الإسلامي: الأخلاق والمبادئ والممارسة - حقوق الطبع والنشر © لعام 2014 محفوظة لـ CFA Institute Research Foundation.

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذه النشرة أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو تصوير ضوئي أو تسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن خطي مسبق من صاحب حقوق الطبع والنشر.

تم تصميم هذه النشرة لتوفير معلومات دقيقة وموثوق بها فيما يتعلق بالموضوع المغطى. يباع على أساس أن الناشر لا يشارك في تقديم خدمة قانونية، أو خدمة محاسبة، أو غيرها من الخدمات المهنية. وإذا اقتضى الأمر تقديم مشورة قانونية أو مساعدة أخرى من خبراء، ينبغي التماس خدمات أخصائي مختص.

ISBN 978-1-944960-55-1

طاقم المحررين

سيندي ميزانس
مديرة، إنتاج النشرات

كريستينا هامتون
أخصائية تكنولوجيا النشر

اليزابيث كولينز
محررة

ماري-كيت هينز
محرر مساعد

"تود مؤسسة أبحاث معهد CFA أن تشكر بشكل خاص لميس البحارنة، CFA، المراجع الفني للترجمة، على مساهمتها الكبيرة في هذا العمل."

جدول المحتويات

1 التمويل الإسلامي: الأخلاق، المفاهيم، الممارسة
3 مقدمة
10 الفكر الاقتصادي الإسلامي
19 الشريعة والمحظورات تُشكّل التمويل الإسلامي
25 التمويل الإسلامي في الممارسة
35 القضايا التنظيمية
39 الحوكمة والمسؤولية
48 الاقتصاد السياسي للتمويل الإسلامي
55 الشكل مقابل المضمون
65 الدراسات التجريبية والأفكار الختامية
71 معجم المصطلحات
72 قراءات مقترحة
87 المراجع

التمويل الإسلامي: الأخلاق، المفاهيم، الممارسة

عثمان حياة، CFA

مدير قسم المحتوى (التمويل الإسلامي والمشكلات البيئية والاجتماعية ومشكلات الحوكمة في

الاستثمار)

معهد CFA

عاديل مالك

محاضر بالمركز الإسلامي لاقتصاديات التطوير

جامعة أوكسفورد وحاصل على زمالة حول العالم في اقتصاديات المجتمعات الإسلامية

المجتمعات المسلمة

مركز أوكسفورد للدراسات الإسلامية

يعتبر التمويل الإسلامي، لكونه من أسرع قطاعات التمويل العالمي نمواً على نطاق واسع، موضوع نقاشات كثيرة. هل يجب أن يكون للدين أي علاقة بالتمويل؟ هل يمكن استخلاص التوجيه بشأن الاقتصاد والتمويل من الإسلام؟ ما المقصود بالضبط من حظر الربا في الإسلام؟ هل تمويل أسهم رأس المال متفوق على تمويل الديون لأجل الازدهار الاقتصادي على المدى الطويل؟ هل القطاع المالي الإسلامي "إسلامي" فقط في شكله وليس في جوهره؟ هل يمكن أن يكون هناك شيء كمصرف تجاري إسلامي يعمل ضمن المنظومة النقدية والمصرفية السائدة؟ هل سيؤدي اتباع الحد الأدنى القانوني من الفقه التجاري الإسلامي من قبل المؤسسات المالية التجارية إلى تحقيق الأهداف العليا للإسلام؟ هذه ليست سوى عينة من النقاشات الأوسع حول التمويل الإسلامي.

تجذب هذه النقاشات في التمويل الإسلامي العديد من الآراء. ومع ذلك، فإن الأمر يتعلق بحقيقة الواقع وليس بالرأي القائل أن التمويل الإسلامي هو أبرز تمويل قائم على الدين في العالم اليوم. ولوصف ذلك، يمكن القول بأنه "التمويل الذي يتسق مع التعاليم الإسلامية". وعلى وجه التحديد، يجب أن يتجنب التمويل الإسلامي الأعمال التجارية "المخطئة" (أي المحظورة)؛ بل يجب عليها أيضاً أن يحترم المحظورات الإسلامية مثل الربا والغرر المفرط، والتي يفهم عموماً أنها تشمل إقراض واقتراض المال بالفائدة وبيع المخاطر.¹ فكروا في مثال بسيط: لا ينبغي استخدام التمويل الإسلامي لتمويل مصنع للجنة لأن النشاط الضمني هنا هو - استهلاك الكحول - وهو محظور في الإسلام. وبالمثل، لا يمكن استخدام الأموال لإقراض المال بفائدة (كما هو الحال في السندات التقليدية) أو بيع المخاطر (كما هو الحال في المشتقات التقليدية وتأمينات الملكية) بسبب محظورات الربا والغرر المفرط. والفكرة التي ترتبط ارتباطاً قوياً بالتمويل الإسلامي تتعلق بأن الممولين والذين يجري تمويلهم بحاجة إلى تحمل المخاطر المرتبطة بنتائج الأعمال التجارية أو ملكية الأصول. وحيثما ينبغي إدارة المخاطر عن طريق التأمين، ينبغي أن يتم ذلك من خلال ترتيب تقاسم المخاطر المتبادلة. منذ الأزمة المالية العالمية 2007-2008، التي غالباً ما يُلقى اللوم فيها على الحجم المتضخم والتجاوزات في القطاع المالي، يُنظر إلى التمويل الإسلامي على أنه شكل غريب من التمويل الذي يبدو أنه يقول نوع الأمور التي يريد الكثيرون سماعها من القطاع المالي - مع التركيز على الأخلاق وجعل التمويل خادم (وليس سيد) الاقتصاد الحقيقي حيث يتم إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

¹نحن نرى أن ترجمة المصطلحات العربية: الربا والغرر تميل إلى إحداث المزيد من الارتباك بدلاً من الوضوح. لذلك، خلال هذه المراجعة، نحن لا نستخدم أي ترجمة إلى الإنجليزية لهذه المصطلحات.

ما بدأ ككتابات مجردة نسبياً عن الاقتصاد الإسلامي في الأربعينيات من القرن العشرين أصبحت مجموعة متنامية بسرعة من المعرفة في مجال التمويل الإسلامي. ويسعى هذا الاستعراض إلى تغطية المواضيع الرئيسية لهذا الأدب. نحن نغطي المواد المكتوبة باللغة الإنجليزية أو التي تتوفر لها الترجمات الإنجليزية بسهولة. وقد تم نشر معظم هذه المواد منذ عام 2000، عندما شهدت الصناعة ومنشوراتها نمواً كبيراً، وأصبحت الأفكار في الممارسات المالية الإسلامية أكثر تحديداً.

نقدم هنا لمحة عامة عن النشرات المتاحة، ووصف للحالة الراهنة من المعرفة والمواضيع الرئيسية والمواضيع الفرعية المرتبطة بالموضوع، وقائمة من القراءات المقترحة. من أجل راحة القارئ، فإن هذا الاستعراض لا يفترض أي معرفة مسبقة بالتمويل الإسلامي. ونسرد هنا بعض التوضيحات الإضافية. هناك جزء كبير شرعي من المنشورات المتعلقة بالتمويل الإسلامي – مثل مناقشة أسباب حظر أمر أو السماح به (مثل العقود الأجلة والخيارات الشريطية) في الفقه التجاري الإسلامي. ولفائدة القارئ غير المتخصص والذي من غير المرجح أن يكون مهتماً بالجوانب الفنية من الفقه التجاري الإسلامي، أدرجنا هذه المواد فقط بالقدر اللازم. نبع التمويل الإسلامي من الفكر الاقتصادي الإسلامي، الذي هو في حد ذاته مجموعة واسعة من المعارف. ونحن نغطي فقط عناصر الاقتصاد الإسلامي التي لا غنى عنها لفهم التمويل الإسلامي. لقد قسمنا المواد إلى أقسام متعددة وأضفنا أبرز النقاط في مستهل كل قسم. وبالتالي يمكن للقراء اختيار وقراءة الأقسام التي تروق لهم أكثر من غيرها.

وقد تم كتابة بعض الموضوعات في هذه النشرة على نحو واسع (على سبيل المثال، حظر الربا)؛ وقد حظي البعض الآخر باهتمام أقل بكثير (مثل علم البيئته من حيث صلته بالتمويل الإسلامي). وفي حالة تناول موضوع بالقدر الكافي بعدد قليل من العناوين، قمنا بتقليل عدد الكلمات المدرجة في المناقشة وكذلك قائمة القراءات المقترحة. ولراحة القراء، أضفنا أيضاً مسرداً موجزاً للمصطلحات العربية المستخدمة في هذه المراجعة.

تقدم هذه المراجعة

- الموضوع وموجزًا لسياق النص،
- وتناقش الفكر الاقتصادي الإسلامي وتبرز أهميته للتمويل الإسلامي،
- وتوضح العناصر الرئيسية في الشريعة الإسلامية والمحظورات المتعلقة بالتمويل الإسلامي،
- وتتناول استخدام عقود "التعيين" والوعود في هيكله منتجات التمويل الإسلامي،
- وتمس القضايا التنظيمية،
- وتحدد الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية،
- وتناقش الاقتصاد السياسي الذي يعمل فيه التمويل الإسلامي،
- وتتوسع في نقاش "الشكل مقابل المضمون"،
- وتلخص نتائج بعض الدراسات التجريبية بينما تقدم أفكاراً ختامية.

لقد حاولنا أن نجعل هذه المراجعة الأدبية شاملة وموضوعية. ونأمل أن نكون قد قدمنا شرحاً بسيطاً وواضحاً للمفاهيم والمناقشات في التمويل الإسلامي.

مقدمة

سيقدم هذا القسم الخلفية للأقسام المتبقية. نقدم تاريخًا موجزًا للصناعة وإحصاءات حول حجمها وتكوينها، ونموها. وفي هذا القسم، نُسلط الأضواء على:

- الأفكار المرتبطة بالتمويل الإسلامي والتي لها جاذبية واسعة النطاق ولا تقتصر بالضرورة على الإسلام.
- وخلافا للإسلام، الذي يعود إلى القرن السابع الميلادي، فإن ممارسات التمويل الإسلامي الحديثة هي ظاهرة تعود إلى القرن العشرين.
- التمويل الإسلامي الحديث هو صناعة صغيرة ولكنها متنامية. ويتألف إلى حد كبير من الخدمات المصرفية التجارية؛ وتتركز معظم أصولها في عدد قليل من البلدان، ولكن لديها تواجد في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

مجال شامل مع مثل عليا مشتركة

التمويل الإسلامي هو حقل شامل. ومثله العليا ليست مُقتصرة على الإسلام، ولا تقتصر ممارساته على المسلمين. كما أن التوحيد لا يقتصر على الإسلام، فإن الأفكار الكامنة وراء "التمويل الإسلامي" و "الاقتصاد الإسلامي" - بما في ذلك حظر الربا والسعي لتحقيق العدالة الاقتصادية - لا تقتصر بالضرورة على الإسلام. توجد مواقف ايجابية ومواقف سلبية مماثلة في ديانات أخرى، بما في ذلك الديانتين الإبراهيميتين الأخرتين، اليهودية والمسيحية، اللتين سبقتا الإسلام. كما أن ممارسة التمويل الإسلامي لا تقتصر على المسلمين. إذ يشارك غير المسلمين أيضا في التمويل الإسلامي بصفات مختلفة، بما في ذلك رجال الأعمال والشركاء التجاريين والمهنيين والمستثمرين والعلماء وقادة الفكر.

وفي الواقع، يمكن أيضا تقاسم هذه الأفكار من قبل أولئك الذين قد ينتمون أو لا ينتمون إلى أي دين. فخبراء الاقتصاد ليسوا فقط من علماء الاقتصاد الإسلامي، بل أيضا من علماء التيار الرئيسي البارزين، مثل أمارتيا سين، جوزيف ستيغليتز، ودوغلاس نورث، الذين تحدوا الافتراضات المقبولة عموما للاقتصاد الكلاسيكي الجديد، ومفاهيم العقلانية النفعية، والأسواق التنافسية تماما. تحقيق في طبيعة وأسباب ثروات الأمم (1776)، آدم سميث - يعتبر الأب المؤسس لعلم الاقتصاد الحديث - نشر نظرية المشاعر الأخلاقية (1759)، الذي اعتبر الأخلاق كنزعة طبيعية، متصلة، مغروسة فينا ككائنات اجتماعية. وقبلها بفترة طويلة، وصف الفيلسوف اليوناني أرسطو المال بأنه أرض جرداء وبأن إقراض المال بفائدة أمر غير طبيعي.

فالمصارف التي لا تُحصل فائدة ليست بغريبة على الفكر الاقتصادي التقليدي. خان (1986) أشار إلى أوجه الشبه في الفكر الاقتصادي الإسلامي وبعض الأفكار التي أعرب عنها خبراء اقتصاد مثل فيشر (1945)، سيمونز (1948)، وفريدمان (1969) في الأونة الأخيرة، فكرة الخدمات المصرفية محدودة الغرض التي وضعها كوليكوف (2010) قد أثارت اهتماما في دوائر التمويل الإسلامي. وهناك عدد من معالمها، مثل ما أفاد به فيشر من "المصرفية الضيقة"، يتماشى مع فروع الفكر الاقتصادي الإسلامي. ويؤكد التمويل الإسلامي على تقاسم المخاطر، ولكن تقاسم المخاطر ليس مقتصرًا على التمويل الإسلامي. شركات التأمين المتبادل، مثل رويال لندن، تم إنشاؤها دون أي إشارة إلى الإسلام وقيل وصول التمويل الإسلامي الحديث. وبالمثل، تم اتخاذ بعض المبادرات للابتعاد عن الخدمات المصرفية القائمة

على الفائدة دون أي إشارة إلى التمويل الإسلامي. فعلى سبيل المثال، يقول بنك أعضاء جاك، وهو بنك تعاوني صغير في السويد يطمح إلى اقتصاد عادل: "نحن نعتبر تلقي المال مقابل العمالة والمخاطرة أمراً مشروعاً، لكننا لا نرى مشروعيته لكسب المال ببساطة بالمال".²

وتتشابه انتقادات الديون المفرطة وخلق الائتمان في أدبيات التمويل الإسلامي مع تلك الواردة في الكتابات المتعلقة بالتمويل السائد. تجري ممارسة تمويل الأسهم - الطريقة المفضلة للتمويل في نظرية التمويل الإسلامي - في جميع أنحاء العالم دون أي إشارة إلى الإسلام.

ولعل الجانب المميز للتمويل الإسلامي هو أن أفكاره مستمدة من الإسلام أو مستوحاة منه. في أعقاب الصحافة السبئية التي تلقاها الإسلام في وسائل الإعلام الدولية والطبيعة الشمولية للصناعة، فإن الأمر يتعلق بمواصلة النقاش في ممارسة التمويل الإسلامي عما إذا كان ينبغي تسويقه باسم آخر، مثل "التمويل الأخلاقي".³

وجهات نظر متنوعة

يجذب التمويل الإسلامي وجهات نظر متنوعة، إن لم تكن معارضة. على سبيل المثال، هناك قضيتان أساسيتان في أدبيات التمويل الإسلامي هما: (1) ما إذا كان التمويل الإسلامي إسلامياً بالفعل و(2) ما إذا كان يضيف قيمة اقتصادية. ويمكن الاطلاع على المناقشات حول هذه القضايا في المنشورات والمؤتمرات ووسائل الإعلام الاجتماعية.

فمن ناحية، يرفض محمود الجمل (2005)، وهو أكاديمي مقره في الولايات المتحدة، هذه الصناعة باعتبارها "المراجعة الشرعية التي تسعى للحصول على الإيجار". طارق الديواني، وهو كاتب ومستشار مقره في المملكة المتحدة، شبه الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية كتعبير مرادف مثل "الكحول الإسلامي".⁴ ويرى آخرون، مثل تيمور كوران، وهو أكاديمي مقيم في الولايات المتحدة، أن التمويل الإسلامي "خداع أو غش".⁵ من ناحية أخرى، بعض علماء الشريعة⁶ والمصرفيون يعلنون أنه منافس إسلامي واقتصادي للتمويل التقليدي، إن لم يكن متفوقاً عليه. ويجادل حسين حامد حسن، وهو عالم شريعة يعمل في هذه الصناعة، أن التمويل الإسلامي يقدم حلاً للأزمات المالية العالمية المتكررة.⁷ ويعتقد إقبال خان، الرئيس التنفيذي المؤسس لشركة HSBC أمانة، أن التمويل الإسلامي "لديه القدرة على توحيد واستقرار مجتمعاتنا وأنظمتنا الاقتصادية".⁸ Joseph DiVanna (2006) جوزيف ديفانا (2006). مستشار الأعمال وكاتب، يقدم الأعمال المصرفية الإسلامية كعرض "المقترح القيمة الذي يسمو بالحضارات".

وضمن خضم هذا الوابل من الانتقادات القاسية والإشادة القوية، هناك آراء أخرى، يعتنقها المسلمون وغير المسلمين على حد سواء، بشأن الأصالة الإسلامية والقيمة الاجتماعية والاقتصادية المضافة للتمويل الإسلامي. وفي هذا الاستعراض الأدبي، حاولنا التقاط هذا التنوع في وجهات النظر.

² انظر https://www.jak.se/content/interest-free#.VJCAjdLF_ziInterestfree%20bank.pdf، ص 4.

³ انظر، على سبيل المثال، www.slideshare.net/ThomsonReutersIFG/focus-session-3-summary

⁴ راجع نص مقابلة مع طارق الديواني في الموقع www.islamic-finance.com/revue_interview_4.htm

⁵ اقتباس في بارنز (2013).

⁶ يُستخدم مصطلح "الباحث الشرعي"، وترجمته بالغة العربية عالم (مفرد علماء) على نطاق واسع في صناعة التمويل الإسلامي للإشارة إلى الخبراء في الفقه الإسلامي، بشكل عام، وفي الفقه التجاري الإسلامي، على وجه الخصوص.

⁷ انظر تسجيل الفيديو بعنوان "الاقتصاد الإسلامي - الحل للأزمة المالية العالمية" من خطاب أدلى به حسن، حسبما ورد في اتفاقية دبي الدولية للسلام (2010): www.youtube.com/watch?v=Qh3me1gKQkA

⁸ خطاب إقبال خان، الجائزة الملكية لقبول التمويل الإسلامي: <https://fajrcapital.com/royal-award-for-islamic-finance-acceptance-speech-by-iqbal-khan-2/>

المفاهيم الخاطئة الشائعة

- هناك باقة من المفاهيم الخاطئة التي ترتبط بالتمويل الإسلامي. وهي تشمل ما يلي:
 - المسلمون والتمويل الإسلامي ككل تنضوي تحت لواء التعميمات.
 - التمويل الإسلامي الحديث هو صناعة قديمة نسبياً وناضجة.
 - يدرك المسلمون بشكل عام نظرية وممارسة التمويل الإسلامي ويتبعونها في حياتهم المالية.
 - يتمتع التمويل الإسلامي بدعم حكومي نشط في معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة.
 - وتميل أصول التمويل الإسلامي إلى أن تكون أكبر مقارنة بالتمويل التقليدي في معظم البلدان ذات الأغلبية المسلمة.
 - الشريعة هي القانون الحاكم في جميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ولا تخضع المعاملات المالية الإسلامية إلا للشريعة الإسلامية.
 - التمويل الإسلامي غير متاح لغير المسلمين.
 - يتعلق التمويل الإسلامي أساساً بالأنشطة الخيرية بدلاً من الأنشطة التجارية.
 - يشمل التمويل الإسلامي أنشطة غير مشروعة، مثل غسيل الأموال بل حتى تمويل الإرهاب.
 - الربا المحظور هو نفسه الفائدة.
 - لا يعاني التمويل الإسلامي من الركود وهو محصن من الممارسات غير الأخلاقية.
 - هناك قناعة على نطاق واسع أن صناعة التمويل الإسلامي إسلامية في شكلها ومضمونها.
- نأمل أن توضح هذه المراجعة هذه المفاهيم الخاطئة.

الأصول

يعود السعي للحصول على إرشادات من التعاليم الإسلامية عن القرارات الاقتصادية إلى زمن النبي محمد صلى الله عليه وسلم (الذي توفي عام 632 ميلادية)، وهو تقليد استمر لأكثر من 14 قرناً من الزمان. ظل اتخاذ القرارات المالية يتأثر بالتعاليم الإسلامية دون أن يشار إليها بالضرورة بـ "الاقتصاد الإسلامي" أو "التمويل الإسلامي" حتى القرن العشرين (أي أن أكثر من ألف سنة تقف بين أصل الإسلام في المملكة العربية السعودية وبداية التمويل الإسلامي الحديث). وتظهر المراجع الجديدة إلى حد كبير بعد ظهور البنوك الحديثة القائمة على تحصيل الفائدة واستقلال البلدان ذات الأغلبية المسلمة من الحكم الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية. ولأن الإسلام يميل إلى عدم التمييز بين الزمانية والدينية، فهناك رغبة دائمة لدى المسلمين في ممارسة جميع جوانب حياتهم، بما في ذلك شؤونهم المالية، بطريقة تتفق مع إيمانهم.

وعلى الرغم من وجود بعض الكتابات الأكاديمية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي قبل الأربعينيات، إلا أن الأعمال الرائدة غالباً ما يرجع تاريخها إلى 1940-1950⁹، فعندما كانت الأعمال المصرفية وأنشطة التأمين الحديثة تتطور، لم تحدث تطورات موازية في التمويل في العالم الإسلامي، ويعزى ذلك جزئياً إلى استعمار العديد من المجتمعات الإسلامية. وبعبارة أخرى، فعلى الرغم من أن الإسلام عمره أكثر من 1400 سنة، إلا أن الأدب في الاقتصاد الإسلامي يقل عمره عن 100 عام، وممارسة التمويل الإسلامي أقل من 50 سنة. من المهم أن نضع في اعتبارنا أنه بدلاً من النمو العضوي على مدى قرون، فإن نظرية وممارسة التمويل الإسلامي اضطرت إلى التسارع للحاق بالتمويل التقليدي على مدى بضعة عقود، والتي كانت، على نحو غير مفاجئ، عملية صعبة. لقد كان مسار التمويل الإسلامي أكثر صعوبة بسبب النظام المالي التقليدي الراسخ ونظام قانوني تم غرسه في المجتمعات الإسلامية خلال الحقبة الاستعمارية. وبالتالي فإن التمويل الإسلامي الحديث غالباً ما يمزج بين (أ) الامتثال للفقه التجاري الإسلامي وقانون الأرض، الذي قد لا يكون متجانساً معه، و (ب) تقديم أساليب تقاسم المخاطر في التمويل، ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي في المشهد المالي حيث الإقراض النقدي القائم على الفائدة مع الاهتمام القليل، إن وجد، بالأثر والبعد الاجتماعي.

وكان من أوائل مؤيدي الاقتصاد الإسلامي علماء مثل أبو العلا مودودي (1903-1979) من شبه القارة الهندية، سيد قطب (1906-1966) من مصر، ومحمد باقر الصدر (1931-1980) من العراق. وقد أعطت الأطروحات المبكرة في الميدان دوراً محورياً في مجال الأخلاق الإسلامية، المستمدة من المصادر الإسلامية الكلاسيكية، والتي تدعم الأسس السلوكية للعوامل الاقتصادية الفردية. من أقدم الأعمال المعتمدة الإسلام ونظرية الفائدة وقد قدمه أنور إقبال قريشي. وقد تم نشر المزيد من هذه الأعمال بعد ولادة جمهورية باكستان الإسلامية عام 1947، أي بعد ما يقرب من قرنين من الحكم البريطاني في شبه القارة الهندية. وتحدث محمد علي جناح (توفي عام 1948)، مؤسس باكستان والمحامي المدرب من الغرب، تحدث لصالح المبادئ الإسلامية للمصارف والتمويل في حفل افتتاح البنك المركزي الباكستاني عام 1948.

ومن الناحية العملية، يعتبر مشروع ليمباغا تابونغ حاجي في ماليزيا ومشروع ميت غمر، الذي يقدم للمزارعين في ريف مصر في الستينيات من القرن الماضي، تعضيداً على الصعيدين الاجتماعي والتنموي، من المبادرات المبكرة في مجال التمويل الإسلامي. وكان بنك دبي الإسلامي، الذي تأسس عام 1975 في دبي، هو أول بنك تجاري إسلامي. كما بدأت مؤسسة التمويل التنموي متعددة الأطراف في البنك الإسلامي للتنمية في المملكة العربية السعودية أنشطتها في عام 1975، وتأسست أول شركة تأمين إسلامية عام 1979 في السودان.

وقد اكتسبت صناعة التمويل الإسلامي الحديثة معظم حجمها وسيادتها منذ عام 1990. وقد أطلق أول مؤشر للأسهم الإسلامية، وهو مؤشر داو جونز للسوق الإسلامية، في عام 1999. أول صكوك شركات (أو شهادة الاستثمار الإسلامي، والمعروفة أيضاً باسم السندات الإسلامية) من قبل شل Shell

⁹في مقدمة كتابهم بعنوان التمويل الإسلامي في التعليم العالي بالغرب، تحدث بلوفاي، بلايس، وترولولس (2012): "في أواخر العشرينيات، دعا الشيخ إبراهيم أبو اليقذان، الإصلاحي في شمال أفريقيا، إلى إنشاء بنك قائم على قواعد الفقه الإسلامي، ويدر بالأدوات المصرفية الحديثة. وقد أمدت دعوته بسرعة من قبل السلطات الفرنسية الحاكمة في شمال أفريقيا في ذلك الوقت" (ص 5). كتب بالا وزاها (2009): "على سبيل المثال، قدمت مؤسسة أنجومان مودول إخوان من حيدر أباد بالهند، قروض بدون فوائد للمسلمين في وقت مبكر من عام 1890، تأسست مؤسسة أخرى في حيدر أباد، اسمها أنجومان إمداد-بهمي قرض بيلا سود في عام 1923 من قبل موظفي إدارة تنمية الأراضي" (ص 3). لم يجد تطبيق غوغل نغرام فيوار، وهو عبارة عن أداة رسومية تستخدم العبارة التي ترسم العد السنوي لتوليفات الحروف أو الكلمات والعبارات الموجودة في الكتب التي تم تحويلها إلى أرقام رقمية من قبل غوغل، لم يجد مصطلح "التمويل الإسلامي" قبل الأربعينيات من القرن الماضي، ولكن هذا المصطلح حقق أعلى مستوياته التاريخية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

MDS في ماليزيا عام 1990، وأول صكوك أجنبية أصدرها مصرف البحرين المركزي في عام 2001. إن حادثة هذه التطورات تفسر لماذا يعتبر الكثيرون التمويل الإسلامي مجالاً شاباً ومتطوراً.

الحجم والتكوين

تأتي تقارير الصناعة المختلفة بتقديرات مختلفة لحجم الصناعة. وقد وضع عدد من التقارير الأصول المالية الإسلامية العالمية بحوالي 1,5 تريليون دولار أمريكي في عام 2013. وبالمقارنة، فإن الأصول في الميزانيات العمومية لكل من أكبر البنوك التقليدية في العالم تزيد كثيراً عن 2 تريليون دولار أمريكي (أي اعتماداً على كيفية قياس الصناعة، فإن صناعة التمويل الإسلامي العالمية ككل أصغر من بنك تقليدي واحد).

يجب توخي الحذر عند التعامل مع البيانات حول حجم وتوزيع ونمو التمويل الإسلامي بسبب التحديات المختلفة من ناحية القياس. فعلى سبيل المثال، تعتبر الأصول المصرفية الإيرانية أكبر مصدر للأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لأن إيران تدعي أن مؤسساتها المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 100٪ (تيمويل و ديفانا 2007، ص 2). إن تحويل هذه الأصول من العملة المحلية إلى الدولار الأمريكي (كما في حالة إيران) يمكن أن يكون له تأثير مادي على الأعداد الناتجة بسبب تحركات أسعار الصرف.

ويشمل التمويل الإسلامي البنوك وأسواق رأس المال والتأمين في مختلف بلدان العالم، ولكن من حيث أصولها، تتكون الصناعة إلى حد كبير من الخدمات المصرفية التجارية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة من السكان. وتقدر الخدمات المصرفية التجارية بأغلبية واضحة من الموجودات المالية الإسلامية. ولهذا السبب، يشار أحياناً إلى التمويل الإسلامي باسم "الصيرفة الإسلامية". ويتشكل ما يقرب من 70٪ من هذه الأصول من قبل ثلاثة بلدان - إيران وماليزيا والمملكة العربية السعودية (أمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة 2013). تعد الصكوك من القطاعات الرئيسية. ووفقاً لذلك فيز كايانو (2014)، "بلغت [الصكوك العالمية] أعلى مستوى لها على الإطلاق بواقع 134,3 مليار دولار عام 2012، قبل أن تنخفض إلى 114,3 مليار دولار عام 2013."

وبعد الخدمات المصرفية التجارية و الصكوك، تشكل قطاعات صغيرة نسبياً من الأموال و التكافل (الالتزام المتبادل، الضمان المشترك، التأمين الإسلامي) معظم موجودات التمويل الإسلامي المتبقية. ويشارك العديد من الأسماء المعروفة لدى المؤسسات المالية الغربية ومقدمي الخدمات المهنية في صناعة التمويل الإسلامي. ويُسمح للمؤسسات المالية التقليدية بتشغيل "نافذة" تمويل إسلامي أو شركة تمويل إسلامي. وفقاً لـ إيسد و تومسون رويترز (2013)، كان هناك 249 مصرفاً إسلامياً قائماً بذاته و 114 نافذة مصرفية إسلامية للبنوك التقليدية اعتباراً من عام 2013.

وبسبب القيود المفروضة على الفقه التجاري الإسلامي، لا تستطيع المؤسسات المالية الإسلامية تشغيل نافذة تقليدية. وبالمثل، على الرغم من أن الشركات التي قد لا تمر عبر آليات الفحص الاستيعادي المستخدمة من قبل صناديق الأسهم الإسلامية يمكن أن تصدر صكوك، إلا أن المؤسسات الإسلامية لا تستطيع إصدار سندات دين تقليدية.

وقد تحولت بعض البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية كاملة مثل بنك الكويت الدولي (بنك الكويت العقاري سابقاً) وبنك الشارقة الإسلامي (بنك الشارقة الوطني سابقاً). تم استخدام النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية كمنصة إقلاع لتطوير صناعة التمويل الإسلامي في دول جنوب شرق آسيا والغرب. عادة، تقوم دول الشرق الأوسط بإنشاء بنوك إسلامية قائمة بذاتها (سول 2007).

أحد الشواغل التي تواجه النوافذ الإسلامية هو أن الفصل الكامل للصناديق بين الجانبين التقليدي والإسلامي أمر صعب التحقيق. تطلبت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي القطري في عام 2011 إغلاق نوافذ البنوك التقليدية ("S&P: البنوك الإسلامية في قطر على المسار السريع نحو النمو" 2013). كما يعتبر الالتزام بنوافذ التمويل الإسلامي مشبوها لأن هذه المؤسسات يمكنها الانسحاب من التمويل الإسلامي بسهولة نسبية. على سبيل المثال، في عام 2012، أعلن بنك HSBC أمانه عن إغلاق عملياته في المملكة المتحدة والإمارات العربية المتحدة والبحرين وبنغلاديش وسنغافورة وموريشيوس (جينكنز أند هول 2012).

حصة السوق من التمويل الإسلامي كبيرة في عدد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، ولكنها أصغر بكثير من التمويل التقليدي. وتتباين حصة السوق أيضا تباينا واسعا بين البلدان وبحسب مصدر البيانات. وقدرت أمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (2013) حصتها في السوق المصرفية الإسلامية بنسبة 23% في ماليزيا، و 35% في المملكة العربية السعودية، و 17% في الإمارات العربية المتحدة، و 5% أو أقل في تركيا ومصر واندونيسيا.

وقد استفادت تنمية هذه الصناعة من هينات وضع المعايير، وأبرزها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، التي تأسست عام 1990، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في كوالا لمبور) إفسب، الذي افتتح في (2002). ومن الهيئات الهامة الأخرى في هذه الصناعة أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. تأسست في عام 1981 ومقرها في جدة، المملكة العربية السعودية. وهي تتألف من كبار علماء الشريعة الذين يمثلون البلدان الإسلامية الأعضاء، وتعتبر من أعرق المحافل من حيث طبيعتها. علما بأن معايير هيئة AAOIFI وهيئة IFSB ليست ملزمة قانونا ما لم يقرها السلطان القضائي أو المؤسسة المعنية بجعلها كذلك. وبالمثل، فإن قرارات الأكاديمية الفقهية الإسلامية الدولية غير ملزمة، ولكنها مؤثرة وغالبا ما يشار إليها في المناقشات حول التمويل الإسلامي

النمو والإمكانيات

لا يكاد يمر أسبوع إلا وتقوم نخبة وسائل الإعلام المالية في العالم - مثل بلومبرغ، أو الفاينانشيال تايمز، أو رويترز - بنشر أخبار عن التمويل الإسلامي. كما أن الكثير من الاهتمام الذي يتلقاه التمويل الإسلامي ليس نتيجة لحجمه الحالي ولكن بفضل معدل النمو الذي سجله في الأصول وقدراته المتصورة. ووفقا لأمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة (2013) نمت الميزانيات العمومية للبنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية "بنسبة 20% أخرى في عام 2012 لتحقق رقما قياسيا قدره 1,3 تريليون دولار". وفقا لتقرير خاص عن التمويل الإسلامي (تيمويل وديفانا 2013) في "المصرفي"، وهو مصدر مشهود على نحو متكرر للإحصاءات المالية الإسلامية، تباطأ نمو أصول الشريعة الإسلامية إلى 8,67% في عام 2013، بعد أن كان 20,7% في عام 2012، على الرغم من أن معدل النمو السنوي المركب للفترة 2006-2013 بلغ ضعفين بنسبة 16,02%. ووفقا لتقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية 2013 - 2014 (إي 2013)، فقد نما تقرير آخر هام عن قطاع الأعمال المصرفية الإسلامية في قطر واندونيسيا والمملكة العربية السعودية وماليزيا والإمارات العربية المتحدة وتركيا - الأسواق الرئيسية للأعمال المصرفية الإسلامية - نمت عند مستوى 16,4% سنويا خلال الفترة 2008-2012، مع نمو متوقع بنسبة 19,7% خلال الفترة 2013-2014. ويتوقع التقرير أن تنمو هذه الأسواق "بشكل أسرع بكثير عن بقية عالم التمويل الإسلامي" (ص 9).

إن النمو السريع للتمويل الإسلامي هو السبب الرئيسي الذي يجعل العديد من المراقبين يرون إمكانات هائلة لمستقبل الصناعة. ويعرب صانعو السياسات عن تقديرهم للقدرات في العواصم الغربية

والأسواق الناشئة، التي يشكل المسلمون فيها أقلية. كما لاحظ شانموجام وز هاري في تمهيد عن التمويل الإسلامي (2009)، "أربعة مواقع - كوالالمبور في ماليزيا وديبي والبحرين ولندن - تعمل لتكون مركزا عالميا للتمويل الإسلامي" (ص 92). في عام 2014، أصدرت المملكة المتحدة وهونج كونج وجنوب أفريقيا لأول مرة الصكوك (أو شهادات استثمار إسلامي)، وليس لتدبير التمويل فقط، ولكن لتحقيق المزيد من التقدم في سوق التمويل الإسلامي.

إن أفضل مشاعر شعبية حول إمكانيات التمويل الإسلامي يمكن تلخيصها بأفضل صورة في هذا التقرير الإخباري لعام 2008:

لا يمكن لأحد أن يقول على وجه اليقين كم عدد [المسلمين] الذين ينشدون الخدمات المصرفية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، أو حتى المشاركة فيها. ولكن حتى جزء صغير من 1,3 مليار هو سوق لا يريد أحد أن يتجاهله. (إيفيس 2008)

ويعزز النمو في التمويل الإسلامي جزئيا إلى النمو في القطاعات الغنية نسبيا من السكان المسلمين. ووفقا لمركز بيو للأبحاث، كان عدد السكان المسلمين في عام 2010، 23,4% (1,6 مليار نسمة) من سكان العالم، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 26,4% (2,2 مليار) بحلول عام 2030 (مركز أبحاث بيو 2011) (مركز أبحاث بيو 2011). ويعزز نمو التمويل الإسلامي أيضا زيادة السيولة في دول الخليج - نتيجة ثروات المنطقة النفطية (إمام وكبودار 2010). وتؤدي الزيادات في أسعار النفط إلى زيادة العرض والطلب على التمويل الإسلامي في هذه الدول. وتتباين الآثار، من إنشاء مؤسسات جديدة في البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى هيكل الصفقات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الغرب.

كما ساهم نمو التمويل الإسلامي في نمو أنشطة التعلم والتطوير في هذا المجال. وهناك مجموعة من العروض الأكاديمية والمهنية في التعليم والتدريب والمؤهلات متاحة في مختلف البلدان، بما في ذلك الجامعات الغربية المرموقة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك جامعة دورهام في المملكة المتحدة. في عام 2013، بدأت جامعة كامبريدج برنامج التعليم للمدراء التنفيذيين في التمويل الإسلامي. وتشارك ما يقدر بنحو 742 مؤسسة على الصعيد العالمي في التعليم ونشر المعرفة في مجال التمويل الإسلامي. ومن الناحية العددية، تعد باكستان وماليزيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة من أبرز مقدمي الخدمات في هذا المجال (يوريسك 2013).

ومن حيث مصادر النمو المستقبلي للتمويل الإسلامي، هناك مجال ناشئ يتمثل في تمويل صناعة الطعام الحلال (المشروعة) وفي نمط حياة المسلمين. ووفقا لـ "حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي" (2013)، "من الناحية التجارية، فإن الاقتصاد الإسلامي يشمل بطبيعة الحال جميع تلك القطاعات مدفوعا بالتزام السكان المسلمين بشكل ما من أشكال النشاط الديني الذي له تأثير على السوق" (ص 4)، بما في ذلك التمويل والمصارف، والغذاء، والسفر الأسري، والأزياء والملابس، ومستحضرات التجميل والعناية الشخصية، والمستحضرات الصيدلانية، ووسائل الإعلام، والترفيه. وقد هذا التقرير أن الإنفاق العالمي للمستهلكين المسلمين في قطاعي الأغذية ونمط الحياة بلغ 1,62 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، ومن المتوقع أن يصل إلى 2,47 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2018. (هذا التفسير التجاري للاقتصاد الإسلامي يختلف عن الفكر الاقتصادي الإسلامي، كما ناقشناه فيما يلي).

ولا تزال التقارير الإخبارية عن الصناعة تسلط الضوء على نموها وإمكاناتها. ووفقا لـ إكونوميست¹⁰، "على الرغم من النمو القوي مؤخرا للمنتجات المالية الإسلامية، لا يزال هناك مجال لمزيد من التوسع، سواء في البلدان الإسلامية غير المصرفية نسبيا في العالم النامي وفي الغرب".

¹⁰فائدة كبيرة، بلا فائدة" إكونوميست (13 سبتمبر 2014): www.economist.com/news/finance-and-economics/21617014-market-islamic-financial-products-growing-fast-big-interest-no-interest

الفكر الاقتصادي الإسلامي

يشكل الفكر الاقتصادي الإسلامي (أو الاقتصاد الإسلامي) اللبنة الأساسية لنظرية وممارسة التمويل الإسلامي. ونظرا لتركيز هذه المراجعة على التمويل الإسلامي، فإننا لا نهدف إلى تقديم دراسة شاملة لأنظمة الاقتصاد الإسلامي. في هذا القسم، نقدم النظرة الإسلامية العالمية والإطار الاقتصادي الإسلامي داخلها. كما نسلط الضوء على الطرق التي يرتبط بها الاقتصاد الإسلامي بمناقشات أوسع حول الرأسمالية والعدالة التوزيعية.

وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- تضع النظرة الإسلامية الضوابط الأخلاقية والتوازنات على السلوك الاقتصادي للمؤمنين، ولكن الأفكار المرتبطة باقتصاد السوق والرأسمالية لا تتعارض بالضرورة مع الفكر الاقتصادي الإسلامي.
- يركز الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص على العدالة الاجتماعية. ولديها تفضيل قوي لتقاسم المخاطر، أو تقاسم الأرباح، أو أساليب التمويل المماثلة للأسهم، كما أنها تنتظر إلى الديون بتشكك. وتتمثل الأدوات الرئيسية لإعادة التوزيع في عقود تقاسم الأرباح،¹¹ (الزكاة (ضريبة الرعاية الاجتماعية)، الصدقة (العطاء الخيري)، الوقف (الوقف الخيري)، القرض الحسن (قرض بدون فائدة)، والميراث.
- فالفكر الاقتصادي الإسلامي يبقى إلى حد كبير المثل العليا دون ممارسة، وقد أبدى صناع القرار الاقتصاديون في البلدان ذات الأغلبية المسلمة اهتماما كبيرا بترجمة الرؤية الاقتصادية الإسلامية إلى واقع ملموس.

النظرة الإسلامية العالمية

يؤكد الإسلام على الغرض الأخلاقي للوجود البشري. حتى العمل الدنيوي على ما يبدو من كسب العيش الكريم يشكل شكلا نشطا من أشكال العبادة في الإسلام. إن القرآن يعتبر الإنسان "خليفة الله على الأرض" (2:30). ويؤكد مفهوم النزاهة على فكرة الوصاية، التي يُعتبر الفرد فيها الوصي على موارد الله. ومن المقرر نشر هذه الموارد واستخدامها لتحقيق النفع النهائي للمجتمع. ويوضح تقي أوسماني (2002)، وهو واحد من أكثر علماء الشريعة تأثيرا في التمويل الإسلامي المعاصر، أهمية التوجيه الإلهي من خلال الإشارة إلى أن هناك مجالات لا يمكن فيها للسبب البشري إعطاء التوجيه الصحيح، أو على الأقل، غير معصوم من الخطأ" (ص 10) وقد قدم الله التوجيه من خلال أنبيائه. الأزمة المالية الحالية - الأسباب والعلاجات من المنظور الإسلامي" أن "الفوائد الدنيوية للمبادئ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية [الإسلامية] لا تقتصر على المسلمين؛ بل إنها تهدف إلى الصالح العام للبشرية جمعاء".

وفي دراسة استقصائية عن الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، يقول زمان (2008) إن "البشر، بدافع من الأنانية، ينفرون من التقاليد الإسلامية لأسباب كثيرة، وهذا يخلق تباينا كبيرا بين الآراء الإسلامية والغربية بشأن الشؤون الاقتصادية" (ص 17). يتناول القرآن الاستهلاك من منظور القيود

¹¹ وتستند بعض العقود إلى تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة، على غرار الشراكات؛ يقوم البعض الآخر على تقاسم الأرباح ولكن الخسائر يجب أن يتحملها الطرف الذي يقدم رأس المال، على غرار إدارة الاستثمار. ولذلك، فإننا نستخدم تعبير "تقاسم الأرباح" للإشارة إلى كلا النوعين من العقود.

الأخلاقية والمساءلة أمام الله، من ناحية تثبيط التبديد بسبب الفائض (7:31). وتعليقا على كرامة العمل، يقول الباحث الشرعي البارز يوسف القرظاوي (1999) إن النبي محمد علم الصحابة أن "كرامة الإنسان بجملتها ترتبط بعمله - أي نوع من العمل" (ص 135).

لا تقدم الأفكار السابقة سوى لمحة من النظرة الإسلامية، التي تبرز الفكر الاقتصادي الإسلامي، وتسلط الضوء على العنصر المعياري لهذه الأدب. وفي المقابل، يميل الاقتصاد التقليدي إلى الادعاء بأن الأمر يتعلق بكيفية الأمور بدلاً من حتمية كينونتها، وأنه لا "يسير من ناحية الأخلاق" (ليفيت ودوبنر 2006، ص 190). ورغم أن هذه الادعاءات حول الاقتصاد التقليدي تبدو ايجابية بدلا من كونها العرف القياسي فهي موضع خلاف من قبل كتاب بارزين، مثل مايكل ساندل (2012)، فإنها لا تزال مُترسخة على نطاق واسع. ومع ذلك، فمن الواضح أن نظريات الاقتصاد والتمويل الإسلامي معايير نمطية، لأن الأخلاق الإسلامية هي جزء لا يتجزأ منها.

الاقتصاد الإسلامي

يعتمد الاقتصاد الإسلامي على فكرة أن الإسلام يقدم نموذجا أخلاقيا يمكن أن يوجه مختلف جوانب النظام الاقتصادي - الاستهلاك، والإنتاج والتوزيع. وقد برز كجسد من الأفكار جزئيا في محاولة لتأكيد الهوية الإسلامية في المجال الاقتصادي. وعلى الرغم من أن البعض يرون أن الإسلام، كأسلوب حياة كامل، يقدم نظاما اقتصاديا إسلاميا متميزا، يسعى آخرون إلى الاسترشاد والإرشاد بالتعاليم الإسلامية في تصميم النظام الاقتصادي من خلال الجهد الفكري الإنساني بدلا من محاولة العثور على تفاصيل للنظام الاقتصادي أو المالي في المصادر الأولية للإسلام.

يقدم القرآن بعض الأوامر المحددة حول الاقتصاد، ولكن التعاليم الإسلامية يمكن أن توجه السلوك الفردي من خلال تشكيل السلوكيات والحوافز والمعوقات والخيارات. إن سيادة الله، والمسؤولية تجاه المجتمع، وتعزيز العدالة الاجتماعية والإنصاف، تحل مكانة بارزة في النظرة الإسلامية. التعاليم الإسلامية تثبت التبديد، والاستهلاك المفرط، والممارسات التجارية غير العادلة. تعتبر المعاملات عادلة إذا لم تؤدي إلى مكاسب بدون استحقاق أو خسارة غير مستوجبة. ومن خلال السعي إلى حماية ثروات الشعوب، وفكرها، وأجيالها، فإن النهج الإسلامي للتنمية له أوجه تماثل هامة مع مفاهيم التنمية المستدامة. وباعتبار الاقتصاد الإسلامي متميزا عن الرأسمالية والأشتركية، فإن الاقتصاد الإسلامي يحاول تحقيق التوازن بين الاعتبارات المتنافسة. فالحرريات الفردية تُحترم، ولكنها بمثابة وسيلة ومشروطة لتحقيق الرفاهية للجميع. إن النموذج الإسلامي متعاطف مع اقتصاد السوق ولكنه يشعر بقلق بالغ إزاء الآثار الاجتماعية السلبية من الخارج. ويُعترف بالمصلحة الذاتية الفردية وتعظيم الأرباح والمنافسة في السوق والحرريات الشخصية طالما أنها لا تتعارض مع الرفاهية الأوسع للمجتمع.

وبروح مماثلة، وعلى الرغم من أن الملكية الخاصة للممتلكات جائزة، فإن هذا الحق في ملكية الأصول ليس مطلقا. وبموجب الأحكام الإسلامية، فإن الله هو المالك النهائي لجميع الأصول، والبشرية بحاجة إلى ممارسة حقها في الملكية في المصالح الأوسع للمجتمع. ويركز النهج الإسلامي في الاقتصاد في جوهره على التوازن بين الاعتبارات المتنافسة: تراكم الثروة مقابل توزيع الثروة، والحوافز الخاصة مقابل المصلحة العامة، والروحانية مقابل المادية، واحتياجات الجيل الحالي مقابل احتياجات الأجيال المقبلة، و"هنا" مقابل "الأخرة".

ويشير النقاد إلى أن الاقتصاد الإسلامي يتكون أساسا من سلسلة من الادعاءات النظرية التي غالبا ما تبقى غير مدعومة من الناحية التجريبية. ويشير النقاد أيضا إلى عدم وجود أساسات صغيرة ويشك في الاتساق الداخلي لبعض الحجج في الاقتصاد الإسلامي. وبدلا من أن يُنظر إلى الاقتصاد الإسلامي

على أنه نهج شامل ومنهجي في الاقتصاد، يمكن وصفه بأنه مجموعة من الأفكار التي تحدد القواعد الأخلاقية التي تحكم السلوك الاقتصادي. فهو يحدد فقط الأخلاق الإسلامية في الاقتصاد، وبذلك، فإنه يبني جسرا مع النهج الأخلاقية الأخرى. في الواقع، هناك أوجه تشابه كبيرة بين الاقتصاد الأخلاقي للإسلام والنهج الأخلاقية الأخرى. خان (2013) يجادل ذلك على الرغم من الادعاءات السامية لتطوير الاقتصاد الإسلامي كعلم اجتماعي متميز من قبل الاقتصاديين الإسلاميين،

فإن معظم ما ظهر تحت عنوان الاقتصاد الإسلامي هو إعادة صياغة للاقتصاد العام المزخرف بالمصطلحات الإسلامية أو مجموعة من الأوامر الدينية أو مجموعة من التأكيدات التي لا يمكن التحقق منها ولا تكذيبها. (ص 13)

هذه ليست وجهة نظر منعزلة. روزلي (2005) وقد رأى روزلي (2005) أيضا أن التركيز المفرط في الإسلام الاقتصادي على الربا والزكاة (ضريبة الرفاه الاجتماعي)، فإنه ليس من المستغرب أن "الاقتصاد الإسلامي يطلق عليه أحيانا الرأسمالية ناقص الربا بالإضافة إلى الزكاة" (ص 3). ويتعلق انتقاد آخر بتأكيد على الأخلاق الفردية وإهمال الاقتصاد السياسي، مما يقلل من المتطلبات المؤسسية لإنشاء اقتصاد إسلامي. وهناك رأي بعدم كفاية التوجيهات المتعلقة بكيفية استمرار التعاون الأخلاقي والمعايير الإسلامية التي تطبق على نطاق وطني واسع. إن جدوى النظام الاقتصادي لا تعتمد على معتقدات الأفراد ودوافعهم فحسب، بل تعتمد أيضا على المؤسسات الرسمية التي تشكل الحوافز وتنفذ الأخلاق الفاضلة.

وهناك صعوبة ذات صلة تكمن في ترجمة المفاهيم الأخلاقية الأساسية إلى مؤسسات دائمة وأشكال تنظيمية. كما أن الاعتماد على الأعراف القديمة الراسخة - على سبيل المثال، الزكاة- إنما يحد من الابتكار المؤسسي.

بعض المبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي هي أيضا قابلة لتفسيرات متعددة. فعلى سبيل المثال، فروق ذات دلالة تشير إلى تغطية وتحصيل الزكاة، وتقليص حقوق الملكية، ومدى تدخل الدولة والحاجة إليها.

الإسلام والرأسمالية

ترتبط الرأسمالية بتعظيم الأرباح، وحقوق الملكية الخاصة، والمنافسة، والاعتماد على الأسواق. ومن حيث المبدأ، لا يُحظر أو يُنبت أي منها في الإسلام، وهو في الواقع دين يتميز بموقفه "المواتي للتجارة". كان النظام الاقتصادي خلال حياة وأوقات النبي محمد صلى الله عليه وسلم يشبه إلى حد كبير اقتصاد السوق. لكن الرأسمالية موجودة بتنوعاتها العديدة. وحتى في الحالات التي يُفترض فيها أن تكون للأسواق السيادة، ففي بعض القطاعات، يكون نطاقها وعملها محدودا بالتصميم، أو قد تكون المنافسة ضعيفة. يمكن للمرء أن يجادل بأنه بسبب وجود حصة كبيرة من الإنفاق من قبل الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، يكون هناك اقتصاد مختلط بدلا من اقتصاد السوق. في الصين، تلعب الدولة دورا نشطا في المؤسسات التجارية، وتحويلها إلى اقتصاد غالبا ما يوصف بأنه "رأسمالية الدولة".

كما يجادل كاهف (2004)، فإن أهداف الفكر الاقتصادي الإسلامي - سواء كانت تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية أو تحسين نوعية الحياة الاقتصادية - لا تقتصر على الإسلام. فهذه الأهداف ترداد الكثير من الفكر الفلسفي للاشتراكية والشوعية والرأسمالية وغيرها من "الأنظمة والمذاهب". ولكن ما يختلف في الفكر الاقتصادي الإسلامي هو الاعتماد على الوحي الإلهي كمصدر للمعرفة وعلى صياغته الأخلاقية.

تميل الأدبيات حول التمويل الإسلامي إلى الافتراض بأن المحظورات والأخلاق الإسلامية يمكن أن تضع الأساس للاقتصاد الأخلاقي للإسلام، وهو نظام اقتصادي مختلف عن ما تنتجه الرأسمالية أو الاشتراكية.

العدالة الاقتصادية

تحتل العدالة الاجتماعية الاقتصادية مكانة بارزة في الأدبيات عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي. وتتعلق هذه العدالة بتوزيع الثروة الاقتصادية فضلا عن الفرص. ومن الشواغل الهامة في هذا الصدد ارتفاع درجة تركيز الثروة ومحدودية فرص الحصول على التمويل. فالنظام المصرفي الحديث وأسواق رأس المال الحديثة يميلان إلى الاعتماد على الإقراض الذي يجذب المساهمة واسعة الحيلة نحو تركيز الثروة والفرص، مع ما يرتبط بذلك من عدم المساواة والمصاعب الاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، يصر التمويل الإسلامي على تقاسم المخاطر في ملكية الأصول والشركات التي من المرجح أن توزع الفرص الاقتصادية على نطاق أوسع وتحافظ على التمويل في خدمة الاقتصاد الحقيقي. وتشكل طرق التمويل القائمة على تقاسم المخاطر في السوق وسائل هامة لتعزيز العدالة الاقتصادية في نظام مالي يتسق مع الإسلام. هذا لا يعني أن الأساليب المفضلة للتمويل الإسلامي، استنادا إلى مبادئ تقاسم الأرباح والمخاطر، لا يمكن أن تنطوي على الظلم. فعلى سبيل المثال، يمكن لطرف في معاملة ما أن يحجز لنفسه حصة ربح تتجاوز بكثير ما يعتبر معقولا. كما أن مشاريع تقاسم الأرباح حتى في الأعمال التجارية المسموح بها يمكن أن تسبب ضررا جسيما للمجتمع والبيئة - فعلى سبيل المثال، عن طريق تلوث المياه. وفي الوقت نفسه، يمكن للمعاملات المالية القائمة على الفائدة (مثل الائتمانات الصغيرة التقليدية) أن تعزز أيضا الفرص الاقتصادية. لكن الأدبيات حول التمويل الإسلامي من المرجح أن ترى إقراض المال القائم على الفائدة وتداول المخاطر محفوف بالمشاكل، إن لم يكن على المستوى الجزئي قصير المدى، فيكون آنذاك بالنسبة للاقتصاد الكلي على المدى الطويل.

الدَّين مقابل حقوق الملكية

فالفكر الاقتصادي الإسلامي يفضل أساليب التمويل مع تقاسم الأرباح، التي يتحمل فيها الممول بعض المخاطر التجارية. وعلى الرغم من أن القروض النقدية مع تحصيل الفائدة محظورة، فإن الدين الناتج عن مبيعات الائتمان عقود الإيجارات يعتبر أمرا مقبولا. أحد الأسباب هو أنه على عكس المقرض المالي، فإن كلا من البائع والمؤجر (في عقد الإيجار التشغيلي) يتحملان المخاطر المرتبطة بملكية الأصل. وتؤكد الدراسات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي مرارا وتكرارا الحاجة إلى تقاسم المخاطر والمكافآت لضمان العدالة الاقتصادية والاستقرار المالي.

تشاربرا (2009) ويوضح هذا المفهوم بالإشارة إلى أن

الاعتماد الأكبر على حقوق الملكية لا يعني بالضرورة أن تمويل الدَّين مستبعد. وذلك لأن جميع الاحتياجات المالية للأفراد أو الشركات أو الحكومات لا يمكن جعلها سهلة الانقياد لحقوق الملكية [وتقاسم الأرباح والخسائر]. ولذلك فإن الدَّين لا غنى عنه، ولكن لا ينبغي تشجيعه لاستهلاك غير الضروري والمهدد والمضاربة غير المنتجة. ولهذا الغرض، فإن النظام المالي الإسلامي لا يسمح بإنشاء الديون من خلال الإقراض والافتراض المباشر. بل من ثم يتطلب خلق الدين عن طريق بيع أو تأجير العقارات عن طريق أساليب التمويل القائمة على البيع أو الإيجار. (ص 21)

ويختلف تمويل الأسهم عن ترتيبات تقاسم الأرباح التقليدية التي وضعت في الفقه التجاري الإسلامي، مثل الشراكات (المشاركة) وإدارة الاستثمار (المضاربة).¹² وبيروز وبلسون (2012) بعض من هذه الاختلافات، على سبيل المثال، الشراكات الإسلامية هي مشاريع مشتركة محدودة المدة، في حين أن "الشركة" يفترض أن تكون مستمرة. إن الشراكة الإسلامية التقليدية تفتقر إلى المسؤولية المحدودة التي تعد سمة أساسية من سمات شركة حديثة. وبالمقارنة مع الشراكات التي يركز فيها الشركاء على الربح، يركز المساهمون في الشركات على المكاسب الرأسمالية. ومع ذلك، فإن تقاسم الأرباح لا يزال بعيداً عن إقراض الأموال بفوائد سواء تم تنفيذها أم لا من خلال شركات ذات مسؤولية محدودة. وفي تمويل حقوق الملكية، لا يوجد نص على أي عائد إيجابي ثابت. بدلاً من ذلك، يعتمد العائد على أداء الأعمال، والذي يتم تحديده.

وعلى الرغم من التركيز على ترتيبات تقاسم الأرباح، فإن صناعة التمويل الإسلامي تستند أساساً إلى الدين. ويتم تناول هذا الفصل بين المثل العليا والواقعية في التمويل الإسلامي في نقاش جدلي في وقت لاحق حول الشكل مقابل المضمون.

المسؤولية المحدودة

لم يُذكر مفهوم المسؤولية المحدودة صراحة في المصادر الأولية للفقه الإسلامي. ولأن الفقه التجاري الإسلامي اعتمد على شراكات دون مسؤولية محدودة، فقد تم استيراد فكرة المسؤولية المحدودة المرتبطة بالشركات إلى المجتمعات الإسلامية. يجادل كوران (2010): "على الرغم من أن مؤسسات معينة من الإسلام المبكر منعت ظهور المؤسسة من داخل الحضارة الإسلامية، إلا أنها استُوعبت في الخارج مع المؤسسات الداعمة، وتمت استيعابها في النظم القانونية المحلية، ولم تواجه أي مقاومة أخرى" (ص 50). ومع ذلك، فإن إدخال مفهوم المسؤولية المحدودة تسبب في مناقشات ساخنة بين الفقهاء المسلمين. وتتعلق المناقشة جزئياً عما إذا كان حد المسؤولية عادلاً للدائن.

ولا تزال الشكوك مستمرة في الأوساط الأكاديمية حول جواز المسؤولية المحدودة في الإسلام. ومع ذلك، ففي عام 1992، قضت أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية التي تتخذ من جدة مقراً لها بأنه "لا يوجد اعتراض في الشريعة على إنشاء شركة تقتصر مسؤوليتها على رأسمالها، لأن ذلك معروف لدى زبائن الشركة، وهذه المعرفة تحول جزئياً دون الخداع". البنك الإسلامي للتنمية (2000، ص 130). يتم استخدام المسؤولية المحدودة على نطاق واسع في التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية تميل إلى أن تكون شركات مملوكة للمساهمين وذات مسؤولية محدودة. ولعل الشكوك المتعلقة بالمسؤولية المحدودة ترتبط بكيفية تسهيل استخدام الديون التي تحصل فوائد ونشاط المضاربة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خصخصة الأرباح والمشاركة الاجتماعية للخسائر، على النحو الذي شهدته الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008. وفي الاعتماد على "الخدمات المصرفية المحدودة الغرض"، وهو نظام مالي بديل مقترح، جادل كوتليكوف (2010) مؤيداً المسؤولية غير المحدودة عن تلك الكيانات التي لا يمكنها العمل كصناديق مشتركة (مثل صناديق التحوط).

إعادة توزيع الثروة

يحذر القرآن من التداول الضيق للثروة بين الأغنياء (59: 7) وعلى الرغم من أن الاستحواذ الشرعي على الثروة مسموح به، إلا أن الإسلام يثبط اكتناز وتراكم الثروة لمحبة المال. إن عدالة التوزيع هي سمة أساسية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. وتهدف إلى تحقيق توازن بين حقوق الملكية الخاصة

¹² المضاربة يمكن اعتبارها حالة خاصة من المشاركة، حيث يقدم شريك واحد كل رأس المال. في المشاركة، يتحمل الشركاء خسارة بالتناسب مع استثماراتهم، في حين يتحمل الشريك في رأسمال المضاربة خسارة رأس المال ما لم يكن المدير قد أهمل. ولهذا السبب، يشار إلى هذه الترتيبات أيضاً بعقود تقاسم الأرباح أو عقود تقاسم الأرباح وتحمل الخسائر بدلاً من عقود تقاسم الأرباح والخسائر.

والمخاوف التوزيعية. وبالإضافة إلى عقود تقاسم المخاطر، هناك بعض الأدوات الرئيسية لتوزيع الثروة في الإسلام وهي: الزكاة (ضريبة الرعاية الاجتماعية)، الصدقة (العطاء الخيري)، والوقف (صناديق الائتمان الخيرية)، القرض الحسن (قروض بدون فائدة)، والميراث. كما أن أدوات الرعاية الاجتماعية هذه، بالإضافة إلى تعزيز عقود تقاسم المخاطر في التمويل الإسلامي يمكن أن تعزز التوصل المالي (موهليدين، إقبال، روستوم، فو 2011). وفي الأقسام الفرعية التالية، نعرض بإيجاز هذه الصكوك.

الزكاة. الزكاة هي أداة رئيسية لإعادة التوزيع في الإسلام. وقد ترجمت بطرق مختلفة، بما في ذلك معدل الفقراء، العشور، ضريبة الصدقة، والصدقة القانونية. وهي ضريبة سنوية على الدخل الفائض وثروة المسلمين، وتعاقد 2,5٪ من صافي القيمة بشكل عام. الزكاة لها أهمية دينية هائلة: إذ أنه منصوص عليها في القرآن، وهي أحد أركان الإسلام الخمسة المقدسة. والقرآن كثيرا ما يؤكد على دفع الزكاة جنباً إلى جنب مع مواصلة الصلاة (مثل 2: 43). في الواقع، هناك ترابط بين الزكاة مع الصلاة، فهي سمة مميزة للقرآن.

ووفقاً لأشقر و ويلسون (2006)، الزكاة قد تم تنظيمها من قبل النبي محمد صلى الله عليه وسلم وتم تنفيذها سياسياً كحق للدولة من قبل الخليفة الأول، أبو بكر الصديق رضي الله عنه، الذي خاض حرباً لجمع الضريبة. المستفيدون الرئيسيون هم الفقراء، على الرغم من أنه يمكن تقديمها للآخرين، مثل الناس الذين يقومون بجمعها (القرآن 9: 60). وإذا تخطت جوهرياً عن الصدقة، هي جباية إلزامية منتظمة وتعتبر حقاً للفقراء ووسيلة أساسية لتنقية وتطهير الثروة. الزكاة يمكن أن تدار بشكل فردي أو من قبل الدولة. عملياً، ومع ذلك، فإن ما يتم جمعه رسمياً من الزكاة هو نسبة ضئيلة نسبياً من الإيرادات الإجمالية في المجتمعات الإسلامية المعاصرة. أصبح السجل العام الذي تديره الدولة من الزكاة مختلطاً. وإن قدرة الدولة الضعيفة إنما يعني أن إدارة الزكاة تتقاسم بعض المشاكل الشائعة للإدارة الضريبية في البلدان النامية: الفساد والمحسوبية وسوء استخدام النفوذ السياسي. بسبب انعدام الثقة في الحكومة، من المعتقد أن مزيداً من الزكاة يتم توجيهه من خلال مبادرات طوعية بدلاً من الدولة.

وعلى الرغم من كونها أداة واحدة لإعادة التوزيع، إلا أن عدداً قليلاً من التقييمات الصارمة لتأثير الزكاة قد تم إجراؤها وهناك جدال حول ما إذا كانت تغطية الزكاة ينبغي أن تمتد لتشمل أشكالاً جديدة من الدخل والثروة (الأنشطة والسلع الجديدة) وما إذا كان ينبغي أن تقتصر أساساً على بدل المعيشة أو أن تُستخدم على نطاق أوسع في أنشطة توليد الدخل (مثل تمويل المشاريع التجارية الناشئة وبرامج القطاع العام التي تستهدف المجتمعات المحلية الفقيرة).

الزكاة تعتبر عموماً مسؤولية فردية، ويظل تطبيقها على المؤسسات المالية الإسلامية محل سؤال. وفقاً للمعيار رقم 9 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالزكاة فإن المؤسسات المالية الإسلامية ملزمة بدفع الزكاة (1) عندما يتطلب القانون من مؤسسة مالية إسلامية أن تدفع الزكاة (2) عندما تكون المؤسسة المالية مطالبة بموجب نظامها الأساسي أن تسدد ما عليها من التزام الزكاة و/أو (3) عندما تصدر الجمعية العمومية لمساهمي مؤسسة مالية قراراً يقتضي من المؤسسة القيام بذلك.

الوقف. الوقف، وتعريفه بشكل واسع بأنه وقف خيري إسلامي، وكان ابتكاراً رئيسياً في توفير الخدمات الاجتماعية في الحضارة الإسلامية. كوران (2001) يعرف الوقف باعتباره "انتماءً غير مؤسسي يتأسس بموجب الشريعة الإسلامية من قبل رجل أو امرأة حية لتوفير خدمة اجتماعية محددة إلى الأبد. وتمول أنشطته من الأصول التي تحقق إيرادات والتي أصبحت غير قابلة للتحويل إلى الأبد" (ص 842). الأوقاف (جمع وقف) وقد تم استخدامها لتمويل قائمة متنوعة من السلع العامة، بدءاً من المستشفيات ومشارب المياه والمساجد ودور الأيتام إلى المعالم المعمارية والمطابخ العامة. وهي تمثل

أمثلة نادرة من المنظمات الحية الدائمة في المجتمعات الإسلامية الأولى التي كانت بمثابة واحدة من أقدم وسائل توفير اللامركزية للسلع والخدمات العامة.

وكنصر لا يتجزأ من الحضارة الإسلامية، خضع دور الوقف أيضاً للتدقيق الصارم. الوقف ينظر إليه أحياناً على أنه أداة "ثابتة" تحول دون إعادة تخصيص رأس المال إلى استخدامات أكثر إنتاجية. وينشأ هذا القصور المفترض من صلاية قانونية جوهرية، مما يحول دون الحياد عن أعمال المتبرعين. الوقف يواجه انتقادات أيضاً بسبب افتقاره إلى الحوكمة الذاتية التي كان يمكن أن ترسي الأسس لمجتمع مدني قوي. تقع الأوقاف أحياناً في إطار السياسة الأوسع نطاقاً لحقوق الملكية. وهناك أدلة على أن الأوقاف الدينية استخدمت مع مرور الوقت أحياناً كأدوات قانونية ملائمة لحماية الملكية الخاصة من مصادرة الدولة وللتحايل على قوانين الميراث.

ويعتمد البديل المثير للجدل للوقف على إقراض الأموال المدعوم بالأصول النقدية. وحياداً عن الوقف هناك الاعتماد التقليدي على الممتلكات أو العقارات، فإن "الوقف النقدي" يجعل النقد كأصل متحرك. وقد اكتسب الوقف النقدي مكانة واسعة النطاق كعملة في عهد العثمانيين، وذلك أساساً بسبب الاحتياجات المالية للدولة. كما كانت الأوقاف النقدية تتمتع بمعدلات صمود عالية نظراً لتجديد المخصصات الرأسمالية الأصلية في كثير من الأحيان من خلال حركة الدخل الإضافي الناتج عن الاستثمارات (سيزاكا 2004). (سيزاكا 2004). وقد وجد مفهوم الوقف بعض التطبيقات في التكافل (التأمين الإسلامي) وأهميته في مجالات أخرى، مثل التمويل الأصغر الإسلامي.

الصدقة. وبخلاف الزكاة، يؤكد الإسلام إعطاء الصدقات المعممة تحت فئة واسعة من الصدقة. وبعكس الزكاة، فإن الصدقة عمل خيري طوعي تتم إدارته بشكل أفضل بطريقة "خاصة وغير مرئية". ويُستخدَم المصطلح أيضاً كعبارة شاملة للسلع والأموال المقدمة كمساعدة للفقراء. ويرتبط العمل الخيري في الإسلام بالنقاء والروح المتجددة لتداول الثروة. بينما أن الزكاة تهدف إلى تنقية الثروة، أما الصدقة فيُقصد منها تنقية النفس. الصدقة وجدت بعض التطبيقات في التمويل الإسلامي. فعلى سبيل المثال، تجمع جمعية أخوات الخيرية في باكستان الصدقة لتقديم التمويل الأصغر بدون فائدة أو القرض الحسن، الذي سناقشه بعد ذلك.

القرض الحسن. من خلال حرمان المقرض من الفائدة، يحول الإسلام القروض النقدية إلى صكوك خيرية. كما أن القرض الحسن، نظراً لطبيعته الخيرية (قرض بدون فوائد) يعتبره القرآن قرضاً لله. ويختلف هذا المفهوم عن الدين الناتج عن مبيعات الائتمان التجارية وعقود الإيجار. ولكن في كلتا الحالتين، هناك توقع قوي بأن يتم سداد الديون الناتجة في غضون فترة زمنية محددة ما لم يكن المدين في ظروف متعثرة (انظر القرآن 2: 280 و2: 282). وبالمثل، وفقاً لتقليد النبي محمد، تأجيل سداد الديون المستحقة من قبل الأغنياء هو الظلم بعينه (بنسعيد، غرين، نور، ويوسف 2013).

كما أن التعامل العملي مع القرض في صناعة التمويل الإسلامي لا يخلو من الجدل. وتتعامل بعض المصارف مع ودائعها التي هي تحت الطلب كقروض مفيدة بدون فوائد (القرض الحسن) يعطيه العميل إلى البنك، وبالتالي يضمن البنك السداد. ومع ذلك، فإن القرآن يشجع المرونة والسخاء من قبل الدائن في مثل هذه القروض، وخاصة إذا كان المدين متعسر (فاروق 2011). إضافة إلى ذلك، فإن القرض الحسن لا يتم وضعه بشكل عام من قبل المصارف الإسلامية على جانب الأصول في كشف الميزانية العمومية، على الرغم من أن هذا المفهوم قد كان مصدر الهام لبعض المبادرات المناصرة للفقراء على نطاق محدود.

الميراث. تعمل أحكام الإرث الإلزامي في الإسلام كوظيفة توزيع أخرى. واستناداً إلى المصادر القرآنية، تشكل هذه الأحكام "أحد أكثر مجالات الشريعة الإسلامية تفصيلاً" (سيت و ليم و ليم

2006, ص 107). وبموجب قوانين الميراث الإسلامي، يجوز فقط توريث ثلث الثروة الكلية للشخص بوصية؛ يجب أن يتم نقل الثلثين إلى الورثة الشرعيين (بعد دفع الديون والمورثات) - أي الأبناء والبنات والأزواج أو الزوجات. وعلاوة على ذلك، فإن قواعد الميراث في الإسلام تهدف إلى الحفاظ على الأسرة الممتدة، وليس فقط نواة الأسرة الأساسية. وهكذا، في حالة عدم وجود أحفاد مباشرين، يتم تحديد حصص عشرية لمختلف "مجموعات الأقارب الباقين على قيد الحياة" كورثة شرعيين لثروة المتوفى. ويتميز قانون الميراث الإسلامي بطابعه الشامل والمتكافئ، ولكنه لا يخلو من الخلاف. وهناك جانبان من جوانب القانون موضع نقاش: الحقوق غير المتكافئة للمرأة (في ظل الشريعة الإسلامية، تحصل المرأة على نصف نصيب الرجل في موقف مماثل) ودور القانون في تفتيت الثروة وإعاقة تنمية رأس المال. أولاً، يرى البعض أن القيود المفروضة على حقوق المرأة في الميراث ينبغي أن يُنظر إليها ضمن إطار تاريخي واجتماعي لم تتمتع فيه المرأة بحقوق الميراث. ويرى البعض أن النساء يُعَوَّض عن "عدم المساواة القانونية" الظاهري من خلال منح نفقة من أزواجهن. وحتى الحق المحدود الذي يحدده الإسلام في الميراث يصعب فرضه في المجتمعات التي تكون فيها القواعد الاجتماعية لها الأسبقية على القانون. ويمكن حرمان المرأة من العرف بدلاً من القانون، لا سيما في الأماكن التي تواجه فيها المرأة مفاضلة صعبة بين المطالبة بالميراث والعلاقات الأسرية (انظر المناقشة التالية).

ثانياً، يُنظر إلى الشريعة الإسلامية على أنها عامل رئيسي في تفتيت الثروة، وتثبيت شركات تجارية طويلة الأجل، ومنع تراكم رأس المال في المجتمعات العربية. كما أن تفتيت الممتلكات هو أيضاً نتيجة للإنتاج الزراعي، حيث قد تكون المزارع الصغيرة جداً غير منتجة اقتصادياً. بيد أن الأساس الإثباتي للمطالبات التي تربط الميراث بالتنمية ضعيف. وسواء كان تركيز الثروة أو تفتيتها عقبة إنمائية أكبر، يظل هذا سؤالاً مفتوحاً. وتبين البحوث التي أجريت مؤخراً (روبنسون و أسيموغلو 2013) أن ارتفاع مستويات عدم المساواة في الأراضي يمكن أن يقوض الحوافز المؤسسية لتحقيق الرخاء ويرتبط ذلك بالتفاوت الاقتصادي والسياسي. وبالمثل، فإن محدودية فرص الحصول على الأراضي هي السبب الرئيسي للفقر الريفي في معظم أنحاء العالم النامي.

ويرتبط الميراث ارتباطاً وثيقاً بإدارة الثروة الخاصة في التمويل الإسلامي. ومن المرجح أن يقدم المحامون والمخططون الماليون الخدمات اللازمة لكتابة وصايا الميراث بدلاً من المؤسسات المالية الإسلامية.

الاقتصاد الإسلامي: مُثُل عليا بدون ممارسة

على الرغم من أن الفكر الاقتصادي الإسلامي يوفر الخلفية الفكرية لصناعة التمويل الإسلامي، فإنه يُنظر إليه أحياناً على أنه مجموعة من الادعاءات النظرية المثالية التي لا تحدد الممارسة بدقة. هناك علامة استفهام خطيرة حول ما إذا كان ممكناً وصف الاقتصاد الإسلامي بأنه حقل متميز. يُنظر إلى المضمون الأساسي في التعاليم الإسلامية على أنه يتفق مع التركيز العالمي على التنمية المستدامة والنمو، الذي يكمله، بطبيعة الحال، إصرار على الأخلاق والعدالة. وفي المقابل، تشير الدراسات التجريبية إلى أن السبب الرئيسي للفقر والتخلف في المجتمعات المسلمة يُعزى لحد كبير إلى "الحوكمة السيئة" وليس إلى الإسلام (إقبال وميراخور 2013). كما تلقى الاقتصاد الإسلامي دعماً رسمياً محدوداً في المجتمعات الإسلامية. ولم تُبد الحكومات سوى وعياً أو اهتماماً ضئيلاً بالمثل التي تبناها الاقتصاد الإسلامي. ولا يزال الحد من الاعتماد على الديون التي تحمل فوائد وتشجيع أساليب تقاسم الأرباح في التمويل مجرد طموح ورقي. بدلاً من تجسيد المُثُل الاقتصادية الإسلامية في المؤسسات الدائمة، يُستخدم التمويل الإسلامي

أحيانا كبديل لإصلاح جذري أكثر للنظام الاقتصادي. يتم العمل المصرفي الإسلامي إلى حد كبير ليتناسب مع النظام القانوني والتنظيمي والضريبي القائم الذي تم تصميمه للتمويل التقليدي.

كما يعمل التمويل الإسلامي ضمن اقتصاد سياسي يعتمد على الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من تغييره. وفي الحالات التي تدعم فيها الحكومة التمويل الإسلامي بنشاط، يحتفظ النظام بنشابه غير مريح مع التمويل التقليدي. وقد شكك البعض في اتجاه التمويل الإسلامي من خلال السؤال عن سبب القلق بشأن "التنظيم الأخلاقي لعمليات رجال الأعمال الأفراد بدلا من تشجيع النمو الاقتصادي على المستوى الشمولي وتوزيع الموارد وفقا للمبادئ الإسلامية الخاصة بالعدالة الاجتماعية" ("التمويل الإسلامي، بترودولار ريسابكينغ، و إكونوميك ديفيلوبمنت" 2009).

تسببت حركة "احتلال وول ستريت" في إثارة ضجة في دوائر التمويل الإسلامي، خاصة بعد تصوير منظرها يحمل لافتة تقول "دعونا نغير المصارف إلى الطريق الإسلامي؟" وفي هذا السياق، جادل مشتاق باركر، وهو صحفي قائل، أن البلدان ذات الأغلبية المسلمة "إما محرجة من الاهتمام الذي يتلقاه التمويل الإسلامي أو يعيش في حالة إنكار (باركر 2011). ويشير إلى أنه في أكتوبر 2011، حين علق وزير مالية لوكسمبرغ بشكل إيجابي على التمويل الإسلامي، كان ملك الأردن صامتا بشكل ملحوظ حول هذا الموضوع أثناء خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي.

وهكذا فإن استخدام مبادئ الاقتصاد والتمويل الإسلامي كأساس لبناء نظام مالي بديل قد وجد دعما رسميا محدودا. فكما أن البشر لا يتصرفون دائما مثل الرجل الاقتصادي (*Homo economicus*)، لا يتصرف المسلمون دائما مثل الرجل الإسلامي (*Homo Islamicus*). وبالمثل، لمجرد أن بلد ما ذو أغلبية مسلمة لا يعني أن أولئك الذين يُعهد إليهم بسياسته الاقتصادية يجدون الإلهام والتوجيه من الفكر الاقتصادي الإسلامي. وبالمثل، لمجرد أن بلد ما ذو أغلبية مسلمة لا يعني أن أولئك الذين يُعهد إليهم بسياسته الاقتصادية يجدون الإلهام والتوجيه من الفكر الاقتصادي الإسلامي. وسوف نستكشف هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم المتعلق بالاقتصاد السياسي. صديقي (2013)، وقد أشار وهو اقتصادي إسلامي بارز،

إلى أن الاقتصاد الإسلامي سوف يدعو في المستقبل إلى خمسة تغييرات إستراتيجية في النهج: الأسرة بدلا من السوق كنقطة انطلاق في التحليل الاقتصادي؛ بلعب التعاون دورا أكبر في الاقتصاد، يُكمل المنافسة؛ تلعب الديون دوراً تابعاً وليس دوراً مهيماً في الأسواق المالية؛ ولا تلعب الصكوك ذات الفائدة وتلك بدون الفائدة أي دور في توليد النقود وإدارة النقد؛ وأخيرا، اعتمد فكر مقصد في [أهداف الشريعة الإسلامية] على أساس إحلال الاستنتاج التناظري في الفقه الاقتصادي الإسلامي.

وسيكون تحقيق هذه الأهداف أمرا طويلا.

الشريعة والمحظورات تُشكّل التمويل الإسلامي

بعد أن وضعنا سياق الاقتصاد الإسلامي والتمويل الإسلامي، ننتقل الآن إلى تفاصيل التمويل الإسلامي. نبدأ بوصف الشريعة الإسلامية والفقهاء الإسلامي ثم نناقش المحظورات الإسلامية التي تشكل صناعة التمويل الإسلامي.

وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- تُعتبر الشريعة إلهية في الإسلام. على الرغم من أنه ليس لديها مجموعة واحدة ومحددة جيدا من الأهداف، فإن أهداف الشريعة الإسلامية تميل إلى أن تكون موجهة نحو الرفاهية.
- محظورات الربا والغرر المفرط تُشكل أدوات التمويل الإسلامي، وهي مفتاح ممارسته.
- وفقا للرأي السائد، يشمل نطاق المحظورات الإسلامية للربا والغرر المفرط إقراض المال بفائدة وتداول المخاطر دون أي أصول أو مشاركة.

الشريعة

غالبا ما تترجم الشريعة بـ "الطريق" أو "الطريقة الإسلامية" أو "الشريعة الإسلامية". ومع الملاحظة بأن "أي نظام قانوني لم يسبق له مواجهة أي ضغوط أسوأ من ذلك". ينوه فلامان (2008) أن الشريعة يمكن أن تعني أشياء مختلفة لمختلف الناس، و "في جوهرها، [أنها] تمثل فكرة أن كل إنسان يخضع للعدالة بموجب القانون".

وجهة نظر فيلدمان لا تخلو من الدعم. ويلاحظ تقرير لغالوب ذلك

على الرغم من أن الشريعة غالبا ما تشير إلى صورة مجتمع مقيد، حيث يضطر السكان إلى الامتثال للقواعد والالتزامات التي قد يتجنبونها بخلاف ذلك، تظهر نتائج استطلاع غالوب أن أغلبية أولئك الذين يفضلون الشريعة كمصدر للقانون يربطونها بالعديد من الصفات الإيجابية. فهناك نسبة 97 في المائة من المصريين و 76 في المائة من الإيرانيين و 69 في المائة من الأتراك في هذه المجموعة يصفونها بالعدالة تجاه المرأة. وتعتقد أغلبية كبيرة في إيران (80%) ومصر (96%) وتركيا (63%) أيضا أن الشريعة تعزز نظام عدالة عادلاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأغلبية في إيران (77%) وتركيا (70%) تربط الشريعة بالحد من الفساد. (ريولت ومجاهد 2008)

ويعتقد المسلمون أن القرآن هو كلمة الله وأن سيرة النبي محمد (السنه، أو الأقوال والأفعال، والموافقات الضمنية المسجلة عن النبي) هي طريق الله المعتمد. ومعا، هما أساس الشريعة.

أهداف الشريعة الإسلامية

تشابرا (1992) يصرح أنه وفقا للفيلسوف الإسلامي البارز الغزالي (توفي 1111)، فإن الهدف من الشريعة هو "تعزيز رفاه البشرية جمعاء، التي تكمن في حماية إيمانهم (الدين)، وذاتهم البشرية (النفوس)، فكرهم (العقل)، وأجيالهم القادمة (النسل)، و ثروتهم (المال). وأيضا ما يضمن حماية هؤلاء الخمسة يخدم المصلحة العامة ومن المرغوب فيه" (ص 19).

لا توجد قائمة واحدة شاملة ومتفق عليها لأهداف الشريعة الإسلامية. كامالي (2008) يقول أنه على عكس الفقه الإسلامي، فإن أهداف الشريعة "ليست مثقلة بالتقنية المنهجية والقراءة الحرفية للنص" (ص 24). على سبيل المثال، أضاف الباحث الشرعي يوسف القرضاوي كرامة الإنسان وحرية ورفاهه

الاجتماعي وأخوته كأهداف مهمة للشريعة الإسلامية. وفي نفس السياق، دعا كامالي (1999) إلى إضافة التنمية الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا إلى قائمة الأهداف.

الفقه التجاري الإسلامي

العديد من جوانب التمويل الإسلامي ليست مشمولة في الشريعة الإسلامية ولكن في، فلسفة التشريع (التي ترجمت أيضا فهم الشريعة) - على وجه التحديد، في الفقه التجاري الإسلامي (فقه المعاملات). في تفسير القرآن والسيرة النبوية، يعتمد الفقهاء على أدوات متعددة للتفكير التي وقعت على نطاق واسع تحت مظلة التفكير المستقل (الإجتهد).

وينوه كامالي (2005) أن الفقه (أو الفقه) هو الناتج و "منهجية أصول الفقه [أو مبادئ الفقه] تشير حقا إلى أساليب التفكير مثل التناظر (القياس)، التفضيل الفقهي (الاستحسان)، وافترض الاستمرارية (الاستسهاب) وقواعد التفسير والخصم" (ص 12).

فالفقه الإسلامي ينطوي بالضرورة على مسعى إنساني، وهو ما يولد حتما تفسيرات متنافسة. يشير الباحث الشرعي خالد زهير ("ما هو إسلامي وما هو ليس كذلك؟") إلى أن "أي شخص مطلع على العمل المنفذ في الشريعة الإسلامية خلال الألف وأربعمائة عاما الماضية لن يتردد في الاتفاق على أن الاختلافات القانونية بين علماء المسلمين هي قاعدة عامة بدلا من استثناء".

يمكن الحصول على صورة إيضاحية للاختلافات الفقهية في التمويل الإسلامي في التداول الأجل. يجادل أوسماني ("جواز بعض العقود المالية") بأن "المعاملات المستقبلية غير مسموح بها تماما بغض النظر عن موضوعها" و "لا فرق بين ما إذا كانت هذه العقود قد تم إبرامها لغرض المضاربة أو لغرض التحوط" (ص 4). ومن المرجح أن يعكس هذا البيان رأي الأغلبية. وعلى نقبض ذلك يجادل كمال (2007) أن "العقود الأجلة للسلع تندرج تحت المبدأ الأساسي للجواز، بشرط أن نشرك أنفسنا في عملية مستمرة لتعزيز اليقظة ووضع ضمانات أكثر دقة ضد سوء الاستخدام، والمضاربة المفرطة، والغرر" (ص 339). ويعتبر هذا رأي أقلية.

في صناعة التمويل الإسلامي الحديثة، يشير "الالتزام بالشريعة الإسلامية" بشكل عام إلى تلبية المتطلبات الفنية للفقه التجاري الإسلامي على النحو الذي يحدده علماء الشريعة المعينون الذين يُطلب منهم إصدار حكم ديني (الفتوى).

محظورات تُشكل التمويل الإسلامي

إن الحظر على الغرض من التمويل وهيكله هما أمران أساسيان لممارسة التمويل الإسلامي. هذه المحظورات تتعلق بأنشطة محظورة على وجه التحديد في القرآن والسيرة النبوية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد استهلاك الكحول ولحم الخنزير وإقراض المال بالفائدة. ويحظر على التمويل الإسلامي تمويل هذه الأنشطة. ويمتد نطاق هذا الحظر ليشمل أنشطة لا تُحظر تحديدا في المصادر الإلهية - على سبيل المثال، تخدين التبغ، وهو ما يضر بالصحة. أما الحظران الرئيسيان المتعلقان بهيكل التمويل والتأمين (والغرض منه) فهما الربا والغرر. وهذه موصوفة فيمايلي.

الربا. يكمن الجدل عن الربا في قلب الاقتصاد والتمويل الإسلامي. تشير الأدبيات عن الموضوع الى نوعين: هناك تحريم على المرء وفقاً للقرآن والسيرة النبوية وينطوي على تأخير زمني قبل أن يتم إرجاع المال. اما التحريم الآخر فهو مستمد من السيرة النبوية فقط، ويبدو أنه لا ينطوي على مثل هذا التأخير. الجمل (2001) يشير إلى أن جميع أشكال المصالح الاقتصادية لا تعتبر ربا ولا هي في نطاق الربا على المفاهيم المشتركة عن الفائدة. على سبيل المثال، أن يبيع شيء على الحساب بسعر أكبر من

السعر الفوري سوف ينظر إليه على أنه فرض الفائدة من الناحية الاقتصادية ولكن عموماً لا ينظر إليها على أنها الربا الذي يحظره القرآن. فإن تبادل دفعتين من بضاعة بنوعية رديئة بدفعة واحدة من نفس البضاعة بنوعية ممتازة على الفور يمكن اعتباره ربا وتحظره السيرة النبوية على الرغم من عدم وجود فائدة مُطبَّقة.

كما أن الربا يُترجم أحيانا بـ "المراباة"، ولكن في السياق الحديث، يشير الربا إلى معدل الفائدة المفرط؛ وفي معناه الكلاسيكي يشير إلى أي معدل فائدة. ويجادل رحمان (1964) أن ترجمة الربا "ليست فقط غير مجدية، بل هي أيضا مصدر ارتباك كبير حول هذا الموضوع" (ص 1). ومن حيث الأثر الاقتصادي للحظر، فالعنصر الحاسم هو إقراض المال بفائدة. إذ أن إقراض المال بفائدة يقع ضمن نطاق الحظر القرآني للربا ويبدو هذا مقبولاً على نطاق واسع. ويفسر الحظر عموماً على أنه مطلق. سواء كانت الفائدة بسيطة أو مركبة، مرتفعة أو منخفضة، للاستهلاك أو للأعمال التجارية، بين الناس أو المؤسسات، أو بين الأغنياء أو الفقراء، فهذا لا يهم. وكثيراً ما تردد نص الآية القرآنية عن حظر الربا وتنص على أن "الله قد سمح بالتجارة وحظر الربا" (275: 2).

مصادر للاستشهاد بها كثيراً عما إذا كان أو لم يكن الربا يشمل إقراض المال بفائدة، وهي (1) القرار الشامل الذي اتخذته هيئة الاستئناف الشرعية في المحكمة العليا لباكستان عام 1999 بشأن حكم سابق أصدرته المحكمة الشرعية الاتحادية في عام 1991 و (2) القرار المتعلق بهذا الأمر الذي أصدرته أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1985¹³ وقد واصل البعض الاعتراض على أن حظر الربا يشمل الفائدة الحديثة الموقَّعة على القروض النقدية. ولكن الكثير منهم لا يدحضون الحجج المقدمة لصالح الرأي السائد بأن إقراض المال بالفائدة يقع ضمن نطاق الربا. فعلى سبيل المثال، هناك وجهة نظر واحدة في أن الربا يشير إلى معدل فائدة مفرط بدلاً من أي معدل فائدة على القروض النقدية سليم (2006). وهذه الآراء لا تميل إلى أن تدعمها الحجج الواردة في المصادر المشار إليها سابقاً في هذا القسم. في بعض الأحيان، فإن دوافع أولئك الذين يقدمون تفسيرات بديلة بخصوص الربا هي أيضاً موضع تساؤل وتُعزى إلى السياسة بدلاً من الدين. ويشير هنري (1999) إلى ما يلي

أن مفتي مصر المحترم محمد عبده قد قام بإصدار فتوى (حُكم) في هذا الشأن، كما فعل خلفه الشيخ محمد سعيد طنطاوي في عام 1988. . . . بيد أن عبده كان يعمل تحت وطأة محمية بريطانية غير رسمية، ويبدو أن مبادرة طنطاوي كانت بدوافع سياسية أيضاً. (ص 6)

تميل الأدبيات إلى أن تأخذ وجهة النظر القائلة بأن الأساس المنطقي لحظر الربا لم يرد بوضوح في القرآن والسيرة النبوية. وفي دراسة أدبية سابقة عن التمويل الإسلامي، لاحظ زاهر وحسن (2001) أن الاقتصاد الإسلامي قد رَسَد الحظر استناداً إلى "العدالة والكفاءة والاستقرار والنمو" (ص 2). وقال العديد من الكتاب أن الظلم ليس هو التفسير الوحيد وراء حظر على سبيل المثال، في اقتصاد اليوم، لا يستغل المرء حكومة أو شركة كبيرة من خلال شراء سنداتها. باستخدام تحليل التمويل السلوكي على المستوى الجزئي، الجمل (2006) ترشيد حظر الربا والغرر كدفاع ضد الخصوصيات البشرية في صنع القرار المالي - بما في ذلك على وجه التحديد حيادات تفضيل الوقت التي تؤدي إلى عدم الاتساق وتقييمات غير متكافئة للمكاسب والخسائر الصغيرة.

¹³ انظر ترجمة "نص الحكم التاريخي على الفائدة الذي قدمته المحكمة العليا في باكستان" في www.albalagh.net/Islamic_economics/riba_judgement.shtml

ويجادل الديواني (2003) أن الفائدة المركبة على الدين تتعارض مع قوانين الطبيعة. ففي حين أن كل شيء يتدهور في العالم المادي - "تتعفن الثمار وتصبح المباني متهاككة" (ص 1) - فإن الفائدة المركبة تفعل العكس من خلال النمو نحو اللانهاية. إذ أن الخصم، على لنقيض الحساب المركب، يكون متأصلاً على المدى القصير ويترتب على التحديات البيئية. ويجادل الديواني إن تغير المناخ وإزالة الأرباح تزداد سوءاً بسبب النظام النقدي الحالي، الذي يعتمد على التوسع المستمر في الديون المستوجبة الفائدة لأجل النمو الاقتصادي. لدفع الفائدة على القروض النقدية (التي، على عكس الأرباح الموزعة على استثمارات الأسهم، يجب أن تُدفع بغض النظر عن نتائج الأعمال)، فإن الإنسان يقع تحت ضغوط لاستغلال الطبيعة أكثر وأكثر، سواء كانت للزراعة أو الصيد أو أي شيء آخر.

وقد كانت القيمة المالية للوقت أيضاً في الاقتصاد والتمويل الإسلامي موضع نقاش كبير. وعلى الرغم من أن السلع يمكن أن تباع على الحساب بسعر أعلى من السعر الفوري، يحظر على المرء أن يكسب المال من المال دون أي أصول أو مشروع لأنه يُنظر إليه على أنه ربا. وبالعكس، لا يتم قبول المال كسلعة. هذا التمييز الحاسم في مفهوم الربا يعمل بمثابة الأساس لمعظم الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية.

جرت مناقشة في التمويل الإسلامي حول مؤشر التضخم للقروض النقدية بدون فوائد. وعلى الرغم من أن البعض، مثل زاهر (2007)، قد جادلوا لصالح مؤشر التضخم لضمان الإنصاف للمقرض، فإن الموقف الرئيسي ينظر إلى فهرسة القروض النقدية في مخالفة لحظر. أحد الأسباب المعروضة هو أن التضخم ليس ظاهرة جديدة وأنه لا توجد أسبقية للمقايضة في الفقه التجاري الإسلامي. وهناك سبب آخر هو أن الفائدة بالنظام النقدي الحالي هي سبب وليس أثراً للتضخم. يتم تقديم قروض بدون فائدة لمساعدة المقرض، وليس للتحوط ضد مخاطر التضخم. وهناك سبب آخر هو أن المقرض ملزم بإعادة المبلغ نفسه حتى في حالة الانكماش المالي، وإذا أراد المقرض حماية من التضخم، يمكن تمديد القرض في شكل سلعة (أيوب 2007).

وإن مدى تجنب الخدمات المصرفية التقليدية بين بعض المسلمين هو نتيجة الربا أو إمكانية عزوه إلى أسباب أخرى، مثل محدودية إمكانية الوصول إلى نظام مصرفي، لهو أمر يصعب التحقق منه.

الغرر المفرط /الغرر تتم ترجمته بصورة شائعة بأنه "عدم اليقين" أو "عدم اليقين المفرط والقابل للتفادي" فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للعقد، مثل السعر في عقد البيع. أما العقود غير التقيدية التي لا تعطى فيها الأطراف المتعاقدة وتسلم أصولاً مماثلة (مثل الهدية) فهي تعتبر خارج نطاق الغرر. وبالعكس الربا فيما يتعلق بالقروض النقدية التي يحظرها كل من القرآن والسيرة النبوية، فإن الغرر محظور فقط في السيرة النبوية. يعتقد ورده (2010) أن الحظر ضد الغرر المفرط يقتصر على الإسلام. ويُعرّف الضرير (1997) 14 نوعاً من الغرر ويقدم أربعة شروط ضرورية للغرر لإبطال العقد، وهي:

1. يجب أن يكون كبيراً.
2. يجب أن يكون العقد عقداً مالياً تبادلياً.
3. الغرر يجب أن يؤثر على المكونات الرئيسية للعقد.
4. لا يتم تلبية الحاجة من قبل العقد الذي تحتوي على الغرر لا يمكن الوفاء بها بخلاف ذلك.

وتفسر غالبية الفقهاء الكلاسيكيين وفقاً لفوجل وهايز (1998)، أن الغرر هو عدم المعرفة بالجوانب المادية للعقد وعدم وجود هدف للبيع. غير أن عالم الشريعة المؤثر ابن تيمية (توفي 1328)، يربط الغرر

بمعنى "المخاطرة" التي تؤدي إلى شرور الميسر (انظر في وقت لاحق المناقشة)، وهو محظور في القرآن الكريم. فهذا النهج يقلل من نطاق الغرر ويوفر المزيد من الحرية للأطراف المتعاقدة.

وعند فهم الغرر على أنه الجهل وعدم اليقين بشأن الجوانب المادية للعقد التبادلي، فإن الغرر مسألة درجة بدلاً من وجوده أو غيابه. وقد تتغير هذه الجوانب مع إدخال تحسينات على التكنولوجيا والإطار القانوني والممارسة العرفية. ومن الواضح أن تقييم درجة المخاطرة غير موضوعي. فبعض الفقهاء، على سبيل المثال، قد يعتبرون عقداً مسموحاً به بينما يحظر البعض الآخر ذلك بسبب اختلاف وجهات نظرهم بشأن درجة الغرر.

ويشرح جمال (2001) الغرر على أنه تجارة للمخاطر بدون أي أصل، ويدفع بأن حظر تداول المخاطر، مع مراعاة الاستثناءات الواجبة، يتسم بالكفاءة الاقتصادية. ويتمثل أحد الاستثناءات عندما يؤدي إلغاء عقد معين إلى خسارة أكثر حدة في الكفاءة (على سبيل المثال، عقد السلام في الفقه التجاري الإسلامي، الأمر الذي يتطلب الدفع الفوري والتسليم في المستقبل).

وهناك وضوح أقل بشأن الأساس المنطقي الذي يستند إليه هذا الحظر. وتشمل المبررات الممكنة حقيقة أن الغرر يترك مجالاً للنزاع، وينتج مكاسب لا مبرر لها، وبخاطر بعدم القدرة على تقديم السلع الموعود بها. وقد يكون التبرير الأكثر معاصرة عوامل خارجية سلبية أو خسارة غير مبررة ناجمة عن بيع المخاطر، مثل تلك المواجهة أثناء الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008.

الميسر. ويحظر القرآن الميسر (2: 219). وكما وصف ابن قتيبة (روزنتال 1975)، الميسر يشبه اليانصيب الخيري، الذي ينطوي على كل من المساهمات من المشتركين والسحوبات العشوائية، مع الفائدة التي تنتقل من قبل الفائزين إلى المحتاجين. وفي هذه الحالة يلاحظ أن الميسر مُحَرَّم على الرغم من الفوائد التي تصل إلى المحتاجين. الميسر يشمل أيضاً جميع أنواع القمار. فوجيل و هابز (1998) ترجما الميسر على أنه "ألعاب الحظ" و"القمار". وبالتالي يمكن اعتبار الميسر بأنه الغرر الشديد لأن أي حدث مستقبلي غير مؤكد يمكن استخدامه للمقامرة.

ويرتبط القمار عادة مع محاولة لكسب مكسب من خلال التداول بالمخاطرة، مثل لعبة المجموع الصفري في الرهان على نتيجة رمية الزهر. وفي العادة لا تنطوي على أي نشاط اقتصادي منتج وترتبط بنتائج قصيرة الأجل تقع خارج سيطرة الأطراف المتعاقدة. من الصعب تعريف المضاربة أكثر من المقامرة، على الرغم من أنها قد تتشارك في خصائص مماثلة. وإذا ما أخذناها بشكل متطرف، فإن المضاربة يمكن أن تتأخر القمار. ومن الأمثلة على ذلك الرهان على تحركات الأسعار في الأسواق المالية خلال فترات زمنية ضيقة. وبالمقارنة مع تأثير المقامرة، فإن تأثير المضاربة في الأسواق المالية وعلى المجتمع يمكن أن يكون دراماتيكيًا. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تقلب أسعار السلع الأساسية الناجم عن تداول المضاربة إلى آثار خارجية سلبية على نطاق واسع.

المحظورات: مفتاح الممارسة

كما أن حظر الربا والغرر المفرط هو المفتاح لفهم هيكله المنتجات في التمويل الإسلامي. ومعاً، تساعد محظورات الربا والغرر في شرح التركيز على الأصول، والمشاريع، وتقاسم المخاطر في التمويل الإسلامي. إذا كنت لا تستطيع إقراض المال بفائدة، فعليك لكسب الربح التجارية في الأصول أو تأجيرها أو الانخراط في أحد الأعمال التجارية (أي، عليك أن تتحمل المخاطر المرتبطة بملكية أحد الأصول أو المشاريع). وبالمثل، إذا كنت ترغب في تجنب تداول المخاطر وأن تدير المخاطر بدلاً من ذلك من خلال التأمين، فالوضع المفضل هو تقاسم المخاطر المتبادلة. وتفسر هذه النقاط لماذا يرتبط تقاسم المخاطر بقوة مع التمويل الإسلامي.

كما تقف المحظورات في طريق استخدام العديد من الأدوات المالية القائمة على الديون التي تحمل فوائد وتداول المخاطر، مثل السندات والمشتقات التقليدية. كما أن المحظورات تُحرّم تداول الدين، حتى إذا تم إنشاؤه بمبيعات ائتمان حقيقية، لأن تداول الدين (مقابل تداول العقارات) بقيم غير القيم الاسمية يعتبر عموماً تحت مُسمّى الربا المحظور.

هذه المحظورات تجعل أيضاً من البيع القصير مشكلة. ويشير دسوقي وأبو زيد (2007) إلى أن أسهم البيع القصير تتعارض مع قول النبي محمد أن الدول لا تتبع ما لا تملكه. ويلاحظون أنه بسبب الاقتراض المنظم والإقراض للأوراق المالية، يتم تجنب الإفراط في الغرر - السبب المفترض الكامن وراء القول النبوي ذكرت - المتعلق بعدم التوريد المحتمل، ولكن الفائض أو الفائدة في إقراض الأوراق المالية المنصوص عليها يتعارض مع حظر الربا.

وعلى الرغم من أن المحظورات تقلل من حرية التعاقد، فإن التركيز على تقاسم المخاطر يجعل التمويل بسيطاً ومرتباً بالاقتصاد الحقيقي، ويسهل إعادة توزيع الثروة، ويعزز التضامن الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، فإن مشاريع التمويل الناشئة التي يمكن أن تولد فرصاً اقتصادية جديدة تكون أكثر ملائمة عن الديون لأشكال تقاسم المخاطر في التمويل (مثل حقوق الملكية). أصحاب الأسهم في الأعمال التجارية لديهم حافز أكبر بكثير عن حملة السندات لجعل الأعمال التجارية قادرة على مواجهة الصعوبات. ويحمي تقاسم المخاطر من عدم الاستقرار المالي لأن الخسائر تنتقل إلى مقدمي رأس المال، مما يقلل الحاجة إلى عمليات الإنقاذ المالي. وبدون ضغوط لتهدئة سوق الأسهم من خلال تعظيم الربح، فإن هياكل تقاسم المخاطر المتبادلة للتأمين هي الأنسب من التأمين التقليدي للملكية لجلب الاعتبارات الأخلاقية في اتخاذ القرارات المالية وعدم التركيز على النتائج قصيرة الأجل. ومن شأن تقاسم المخاطر هذا أن يجعل المنتجات المشتقة التجارية (مثل مقايضات التخلف عن السداد) صعبة، إن لم يكن مستحيلة، حيث تراهن الأطراف المتعاقدة على بعضها البعض لكسب ربح غير متوقع من خسارة شخص آخر. ويساعد ذلك على تفسير كيفية دمج التمويل الإسلامي في الأخلاقيات الإسلامية التي تتعلق بالرفاه الاجتماعي وليس لغرض التمويل فحسب بل أيضاً لبنية التمويل.

التمويل الإسلامي في الاقتصاد العالمي

يعتمد النظام المالي العالمي اعتماداً كبيراً على إقراض المال بالفائدة وتداول المخاطر - سواء كان ذلك في المصارف أو التأمين أو أسواق رأس المال أو حتى السياسة النقدية. وفي حالة تفسير حظر الربا والغرر المفرط على أنه يشمل إقراض المال بالفائدة وتداول المخاطر، فمن الواضح أن التمويل الإسلامي مطلوب للسباحة ضد تيار النظام المالي العالمي، حيث أن العديد من الصكوك السائدة - من أدون الخزانة إلى مشتقات العملات - تنطوي على أحدهما أو كليهما.

وفي هذه الحالة، حتى يصمد التمويل الإسلامي وينمو ويراعي المحظورات الإسلامية في نفس الوقت، فمن المرجح أن يتبع نهج التدرج وتقديم بعض التنازلات تحت مُسمّى الضرورة (الضرورة) والمصلحة العامة (المصلحة). ومع ذلك، إذا كان التمويل الإسلامي يقدم تنازلات كثيرة جداً أثناء السعي لتحقيق أرباح خاصة، فإنه قد يخاطر بفقدان مضمونه ومصداقيته. هذه المعضلة أساسية لقصة التمويل الإسلامي الحديث كما سنستكشف في الأقسام اللاحقة.

التمويل الإسلامي في الممارسة

بعد أن ناقشنا الفكر الاقتصادي الإسلامي والمحظورات التي تُشكل التمويل الإسلامي، سنوضح لاحقاً كيفية استخدام تحديد العقود والوعود في التمويل الإسلامي فيما يتعلق بحظر الربا والغرر المفرط. وفي هذا القسم نُسلط الأضواء على:

- يتم تنظيم المعاملات المالية الإسلامية في البنوك وأسواق رأس المال والتأمين من خلال ترشيح العقود والوعود (أو التعهدات الملزمة من جانب واحد).
- إن تطبيق هذه العقود والوعود اليوم يختلف اختلافاً جوهرياً عن ما يعادلها كلاسيكياً.
- العقد الأكثر شيوعاً في ممارسة التمويل الإسلامي هو المرابحة (أو بيع الثقة)؛ ويشار إليها أيضاً باسم المرابحة المصرفية إلى من يصدر أمر الشراء.

تسمية العقود والوعود

غالباً ما تتم هيكلة المنتجات في التمويل الإسلامي من خلال تكرار المنتج المالي التقليدي ولكن مع جعله متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية. وسواء كان حساباً مصرفياً أو صندوق تحوط، فإن المنتجات قد تم تطويرها بالفعل في التمويل التقليدي قبل أن يتم تكرارها في التمويل الإسلامي. ويرى المؤيدون أن هذه الهيكلة هي ممارسة في الامتثال للشريعة الإسلامية، ولكن النقاد يجادلون بأنها تحايل على حظر الربا والغرر ولا تضيف قيمة اقتصادية أو اجتماعية. يدور الكثير من هذه المناقشة، حول تسمية العقود والوعود وتطبيقها، على نحو قانوني.

عقود الترشيح. عندما مقارنة البيع بالدفع المؤجل المسموح به (حيث يكون سعر الائتمان أكثر من السعر الفوري) بقرض بفائدة محظور، غالباً ما يعتبره الفقهاء عقداً صالحاً باعتباره الفرق الأساسي. ويولى اهتمام خاص للعقود المعترف بها في الفقه الإسلامي الكلاسيكي. هذه العقود - من تلقاء نفسها أو بالاقتران مع العقود والوعود الأخرى (الوعد) - تستخدم في هيكلة التمويل الإسلامي. وتشمل العقود التي يشجع استخدامها في التمويل الإسلامي الحديث المرابحة (بيع مبني على الثقة)، الإجارة (التأجير)، السلام (بيع مُقدم مع الدفع الفوري)، والإستسناة (التصنيع مع التسليم مُقدماً ومدفوعات مرنة)، الوكالة (وكالة)، والمضاربة (تقاسم الأرباح أو إدارة الاستثمار)، والمشاركة (شراكة أو ملكية مشتركة)، والقرض الحسن (قرض بدون فائدة)، و عربون (خيار)، و تبرع (هبة).

في المرابحة، أو بيع ثقة، بدلاً من إقراض المال بفائدة، يشتري الممول بضاعة وبيعه للعميل على أساس ائتماني بأقساط مع ربح يتم الإفصاح عنه. هذه النسخة المعاصرة من المرابحة يشار إليها أيضاً باسم "المرابحة لمن يصدر أمر الشراء". إن الإفصاح عن الربح والاعتماد على خبرات البائع يساعد على تفسير سبب تصنيفه على أنه بيع ثقة بين أنواع مختلفة من البيع الائتماني. يعتبر أن تطبيق بيع الثقة يجعل التمويل متوافقاً مع الشريعة الإسلامية في حين يضمن الممول عائداً ثابتاً. من وجهة نظر الفقه التجاري الإسلامي، يجب أن تكون الأدلة واضحة على أن الملكية القانونية وحيازة الأصول قد تم تمريرها إلى الممول قبل أن يقوم الممول ببيعها إلى العميل.

ولأنه عقد بيع، فإن المرابحة يمكن أن تخلق بعض المسائل القانونية بموجب القانون المدني للبلد؛ أي أن البائع قد يعتبر مسؤولاً عن الضمانات، والعائدات، والتعويضات، والمسؤولية البيئية، وما إلى ذلك. في حالة تصنيف الفرق بين السعر الفوري وأسعار الائتمان، الذي قد ينظر إليه الاقتصادي على أنه فائدة، على أنه ربح لأسباب قانونية، يمكن أن تنشأ مضاعفات أخرى. وذلك لأن خصومات الدفع المبكر

تكون عادة وفقاً لتقدير البائع بغض النظر عن مدة العقد. وهذا يختلف عن الفروض النقدية التقليدية، حيث يمكن تحديد خصومات السداد المبكر في العقد وتكون ملزمة قانوناً. ومن ثم، يمكن لمزيج من الائتمان والمبيعات الفورية أن يحاكي على نحو فعال قرصاً نقدياً بفائدة. على سبيل المثال، يمكن للممول بيع بضاعة للعميل على أساس ائتماني (على الحساب) ومن ثم إعادة شرائها في الحال على الفور بسعر أقل. هذه الطريقة المثيرة للجدل، وهي بيع ائتماني مع إعادة الشراء الفوري في الحال (البيع الآني)، تُمارس على نطاق واسع في ماليزيا. وبالمثل، يمكن للبائع بيع بضاعة للعميل على أساس ائتماني (على الحساب)، حيث يبيعها على الفور مُقدِّماً إلى طرف ثالث على الفور بسعر أقل. تعرف هذه الممارسة باسم تحقيق الدخل (التورق). كل من هذه الأساليب تترك الطرف الممول يتلقى الأموال الآن لبيدها مرة أخرى مع المزيد من المال في وقت لاحق، وتلعب الأصول دوراً شكلياً فقط. الفرق الرئيسي بين الوضعين هو أن المزيد من الأطراف تشارك في تحقيق الدخل مقارنة بالبيع مع إعادة الشراء الفوري. وغالباً ما ينظر إلى هذه الأساليب المثيرة للجدل على أنها خدع قانونية للتحايل على حظر.

وعلى الرغم من استخدام المصطلحات العربية الكلاسيكية، فإن الإصدارات الحديثة من عقود الترشيح قد تختلف اختلافاً مادياً عن إصداراتها الكلاسيكية. وقد برر بعض الباحثين تعديل عقود الترشيح الكلاسيكية لأن "المصارف الإسلامية تعمل في بيئة مختلفة تماماً بالمقارنة مع ما تم وضعه من قبل الفقهاء الكلاسيكيين" وهناك حاجة إلى " [المنطق المستقل] لتعديل كلاسيكية أي مذاهب [الفقه] بحيث تصبح ذات صلة في تلبية الاحتياجات المالية المتطورة للمسلم المعاصر شهارودين (2010، ص 129) في هذا الاستعراض، نحن لا نستكشف تفاصيل هذه العقود، إلا من ناحية عقد بيع الثقة الأكثر استخداماً على نطاق واسع، نناقش ذلك بالتفصيل في القسم بعنوان "الشكل مقابل المضمون". ونحن نعتقد أن قراء هذه المراجعة سيكونون مهتمين في المقام الأول بتكوين فهم عام للتمويل الإسلامي. وبالنسبة للقراء المهتمين بتفاصيل هذه العقود، فإن قائمة القراءات المقترحة توفر التوجيه للمنشورات ذات الصلة.

الوعد. تعمل حالة الوعد (الوعد) بمثابة مثال مفيد لكيفية تعديل الفقه التجاري الإسلامي التقليدي للتمويل الإسلامي الحديث. الوعد هو أداة تستخدم على نطاق واسع في الهيكلة المالية في التمويل الإسلامي؛ فهو أحادي الجانب بطبيعته ولا يتعين عليه الوفاء بالمطالبات الرسمية لعقد على النحو المحدد في الفقه التجاري الإسلامي. وفي الواقع، فإن العقد الأكثر استخداماً على نطاق واسع في التمويل الإسلامي، وهو المرابحة، يستخدم أيضاً وعداً. وفي المرابحة، يتولى الممول ملكية الأصل فقط إذا كان لديه تعهد ملزم قانوناً بأن الجهة التي يجري تمويلها سوف تشتري هذا الأصل، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بالملكية.

ومن الناحية التاريخية، فإن وجهة نظر الأغلبية في الفقه التجاري الإسلامي لا تعتبر الوعد ملزماً قانوناً. ولكن في عام 1988، وفي سياق المبيعات ذات الدفع المؤجل من قبل البنوك الإسلامية، أصدرت منظمة الفقه الإسلامي الدولي قراراً يمهّد الطريق لوعد بأن يكون ملزماً قانوناً، رهناً ببعض الشروط (البنك الإسلامي للتنمية 2000). وعلى الرغم من أن قرار الأكاديمية كان في سياق مبيعات الائتمان، فإن التعهدات الملزمة قانوناً وجدت تطبيقاً واسع النطاق في التمويل الإسلامي - من هيكلة الصكوك إلى المشتقات.

تطبيق العقود والوعد

إن الحظر الإسلامي، وعقود الترشيح، والوعد هي خصائص وثيقة الصلة بالتمويل الإسلامي. وهنا نستخدم بعض الأمثلة لشرح دورها الأساسي في تشكيل التمويل الإسلامي في الخدمات المصرفية التجارية (أكبر قطاع في التمويل الإسلامي)، ورأس المال، التكافل، والتمويل الأصغر. وتهدف هذه

الأمثلة أيضا إلى تعزيز فهم أهم نقاش جوهري في التمويل الإسلامي، وهو النقاش حول "الشكل مقابل المضمون"، الذي سنعود إليه فيما بعد.

الخدمات المصرفية التجارية. في أيامه الأولى من تصور المفاهيم، كان المقصود من الخدمات المصرفية الإسلامية أن تعمل على إدارة الاستثمار من مستويين (المراوحة). وكان من المفترض أن يستثمر الأفراد مع البنك على أساس تقاسم الأرباح، ومن المتوقع أن يستثمر البنك بدوره في الأعمال التجارية على أساس تقاسم الأرباح. بيد أن الممارسة المعاصرة مختلفة جدا عن تلك التصورات المبكرة. وعلى جانب الالتزام، تقدم المصارف التجارية الإسلامية أنواعا مختلفة من الحسابات. بعضها حسابات حفظ أمانة، دون أي احتمال للعودة لسحب الودائع، التي تستخدم واحدة من عقود الترشيح (الوديعة أو حفظ الأمانة؛ القرض الحسن، أو قرض بدون فوائد). غير أن البنك قد يقدم عائد في شكل هدية تقديرية (الهبية). وهناك أيضا حسابات استثمارية قد تكون مقيدة أو غير مقيدة في نطاقها. وتميل حسابات الاستثمار هذه إلى أن تستند إلى عقد مماثل لإدارة الاستثمار (المراوحة).

قد تعتبر الجهات التنظيمية المصرفية أن البنك الإسلامي لديه التزام قانوني ببناء يضمن رأس مال أصحاب حسابات الاستثمار لأن هذه الحسابات يتم تسويقها كبديل للودائع التقليدية. وقد يرى المنظّمون أيضا هذا الضمان كالتزام تجاري حصيل، على غرار كفاية رأس المال، نظرًا لأن الخسائر التي يتم إمرارها إلى أصحاب الحسابات يمكن أن تؤدي إلى تزام العملاء لاسترداد نقودهم من البنك، مما يسبب انهياره ويخلق تهديدا نظاميا للقطاع المصرفي. وبشكل أساسي، إذا كان ضمان رأس المال يعتبر التزاما قانونيا أو تجاريا للبنك الإسلامي، فإن حسابات الاستثمار التي تقدمها البنوك الإسلامية لديها ضمانات رأسمالية عمليا (كما هو الحال في الحسابات المصرفية التقليدية)، حتى لو كانت، من الناحية النظرية، حسابات تقاسم الأرباح، حيث من المفترض أن يكون رأس المال في خطر من نتائج الاستثمار. وعلى جانب الأصول، تستخدم البنوك التجارية الإسلامية هذه العقود أو مجموعات الترشيح لتقديم ترتيبات تمويل أخرى مختلفة. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يُستخدم مزيج من تناقص الشراكة والتأجير لتمويل المنازل. يقوم البنك ومشتري البيت معا بشراء منزل والدخول في ترتيبات الإيجار. يدفع صاحب المنزل الإيجار على الحصة التي يملكها الممول ويشترى تدريجيا حصة الممول. وبحلول نهاية المدة، يملك صاحب البيت المنزل بالكامل. من حيث المبدأ، فإن هذا الترتيب، معروف أيضا باسم عقد إيجار للشراء، هو خال تماما من إقراض المال بفائدة.

نلاحظ هنا التغيير الذي يمكن أن يحدث في المادة الاقتصادية للترتيب من خلال تغيير بعض الميزات. إذا كان السعر الذي يشتري به المشتري وحدة من المنزل من الممول محددا سلفا ويستند "الإيجار" إلى معيار سعر الفائدة - وليس ممارسة غير شائعة في صناعة التمويل الإسلامي - فإن المادة الاقتصادية لتمويل المنزل المتوافقة مع الشريعة يشبه تمويل شراء البيت التقليدي. ومن المرجح أن ينظر النقاد إلى هذا التمويل العقاري على أنه إسلامي في شكل قانوني نظرا لاعتماده على عقود الترشيح، ولكن ليس في جوهرها الاقتصادي. ووفقا لهؤلاء النقاد، بدلا من تحديد سعر الوحدة، فإنه ينبغي أن يقوم على القيمة السوقية للعقار وقت الشراء. وبالمثل، ينبغي أن يستند الإيجار إلى سوق الإيجارات وقت الدفع بدلا من مؤشر سعر الفائدة.

أسواق المال. في هذا القسم، نغطي صناديق الأسهم و.

■ **صناديق الأسهم طويلة الأجل فقط.** وغالبية الصناديق الإسلامية هي صناديق أسهم طويلة الأمد تستخدم الفحص الاستثنائي، مما يقلل من الكون القابل للاستثمار للشركات التي تعتبر مقبولة. وبشكل عام، مثل صناديق الأخلاقيات التقليدية الأولية، تتبع صناديق الأسهم الإسلامية عمليات الفرز الاستيعادي لتقادي الشركات التي يتعارض نشاطها الأساسي مع الفقه الإسلامي. الشركات التي

تم تجنبها تشمل تلك التي تحصل على دخل من الكحول، القمار، "ترفيه الكبار"، والخدمات المصرفية التقليدية، والتأمين. صناعات "الخطيئة" لا تقتصر بالضرورة على تلك المذكورة في المصادر الأولية للإسلام؛ تم توسيع القائمة لتشمل التبغ لأنه يمكن أن يكون ضارا بالحياة. وأكبر أثر للفحص الإقصائي هو عادة إزالة القطاعين المالي والتأميني التقليديين اللذين يمكن أن يكونا أكبر القطاعات في أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية.

وبعد الفحص الأولي استنادا إلى الأعمال الأساسية للشركة، يتم تطبيق المزيد من الفحوص الاستثنائية لتجنب الشركات ذات المستوى العالي غير المقبول من إيرادات الفوائد غير المسموح بها (عادة 5%). كما يتم تجنب الشركات ذات الديون مرتفعة الفائدة (التي عادة ما تكون أكثر من ثلث القيمة السوقية أو إجمالي الأصول). إن تحديد نقطة بداية الدين مسألة صعبة، خاصة في غياب توجيهات واضحة من المصادر الأساسية للإسلام. ويقال إن نقطة بداية "الثلاث" تتبع من تقليد النبي محمد فيما يتعلق بالميراث؛ إذ لم يسمح بالتبرع بأكثر من ثلث ثروة المرء إلى غير الأقارب أو إلى مؤسسة خيرية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيرادات توزيعات الأرباح العائدة إلى الدخل غير المسموح به يتم التبرع بها إلى مؤسسة خيرية، على الرغم من أن نفس الشيء لا يجري محاولة تحقيق مكاسب رأسمالية، التي لا تزال موضع نقاش.

تختلف منهجيات الفرز المسموح بها من الدخل غير المسموح به بين مقامي المؤشرات الإسلامية. غير أن النهج العام هو نفسه. لأن الشركات في كثير من الأحيان لا تنشر معلومات مفصلة عن الإيرادات من خطوط إنتاج منفصلة، فإن اتباع نسب محددة يمكن أن تصبح ممارسة معقدة. وفي بعض الحالات، فإن شركة مستبعدة من قبل مزود واحد قد تكون مقبولة من قبل مزود آخر.

وعملية الفرز سلبية عموما، على الرغم من أن المواعمة الإيجابية منتشرة أيضا في بعض الحالات (مثل مؤشر الاستدامة الإسلامية). وخلافا للاستثمار المسؤول، ليس من المعروف عن الاستثمار الإسلامي استخدامه بنشاط المشاركة مع الشركات كاستراتيجية. إن منهجيات الفرز المطبقة في الاستثمارات الإسلامية هي في الواقع تدابير تسامح ذاتية لأنه لا توجد شركة واحدة تلتقي تماما بالمعايير الإسلامية. وينبغي النظر إلى منهجيات الفرز الإسلامية، مثل العديد من الجوانب الأخرى للتمويل الإسلامي، على أنها أعمال قيد التنفيذ. فمعظم الشركات ليس لديها امتثال شرعي كهدف في المقام الأول، وتندرج ضمن معاملات التسامح في التمويل الإسلامي عن طريق الصدفة بدلا من التصميم. إن تطبيق معايير صارمة على عدم وجود ديون تحمل فوائد وعدم وجود دخل غير مسموح به قد يقلل من الكون القابل للاستثمار إلى الحد الذي يصبح فيه الاستثمار في الأسهم المدرجة صعبا للغاية إن لم يكن مستحيلا. صناديق الأسهم الإسلامية لا تخلو من النقد. والنقد الشائع هو عدم وجود جدول أعمال واضح للعدالة الاجتماعية الاقتصادية والتنمية. ويُسهّل بعضها هروب رؤوس الأموال الخاصة من البلدان ذات الأغلبية المسلمة إلى أسواق رأس المال الغربية (هنري و ويلسون 2004). ومن المعروف أيضا أنها تستثمر في شركات، مثل تلك الموجودة في مجال الطاقة التقليدية، التي تعتبر مشكلة في الاستثمار المسؤول بسبب الشواغل البيئية والاجتماعية، أو فيما يخص حوكمة الشركات. وفي بعض الأحيان، يتم الاستثمار في الشركات التي يبتعد عنها بعض المسلمين بخلاف ذلك، نتيجة تورط الشركات في الحروب والصراعات. في نقد للاستثمار المسؤول اجتماعيا، ينوه هوكين (2004) "قد يكون المستثمرون المسلمون متحيزين في العثور على هاليبورتون على صندوق مؤشر داو جونز الإسلامي" (ص 19).

ويرى النقاد أن استخدام المراجعة الشرعية وأن يصبحوا مؤهلين للاستثمار من قبل صندوق أسهم إسلامي دون أن يكون التغيير الجوهري في هيكل رأس المال، أمر ممكن نظريا. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي استبدال عقد إيجار تمويلي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى خفض نسبة الدين للشركة دون تخفيض بالضرورة لديونها التي تحمل فوائد - الجمل 2006). وعلى الرغم من هذا الانتقاد،

فإن صناديق الأسهم الإسلامية تعتبر عموماً أكثر أشكال التمويل الإسلامي أصالة لأنها أقرب بكثير إلى تقاسم المخاطر والمكافأة، علاوة على إقراض المال بالفائدة عن الأنواع الأخرى من المنتجات في التمويل الإسلامي. ومن المثير للاهتمام، أنه في أواخر عام 2013، من حيث الأصول المدارة، فإن أكبر صندوق إسلامي هو صندوق أمانة للتطوير، ويقع مقره في الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لمقابلة مع مدير محفظته الرئيسي، فإن غالبية مستثمريه هم من غير المسلمين الذين ينجذبون إلى الصندوق، وذلك بسبب أدائه المالي الجذاب (بارنز 2012).

ووفقاً لتقرير واحد، بلغ عدد صناديق الاستثمار الإسلامية العاملة على الصعيد العالمي 786 صندوقاً في عام 2013، أي ضعف العدد المسجل في عام 2007،¹⁴ إن مجموع أصول الصندوق تحت الإدارة، التي تقدر بأقل من 60 مليار دولار أمريكي، هو جزء صغير من التقديرات العامة للأصول المالية الإسلامية العالمية. وعلى الرغم من أن معظم الأصول مسجلة في صناديق الأسهم طويلة الأمد، إلا أن صناديق أسواق المال الإسلامية لديها الآن المزيد من الأصول المدارة من صناديق الأسهم. وتسجل أغلبية واضحة من الأموال في ماليزيا والمملكة العربية السعودية وكلمبورغ. يبقى تحقيق المقياس تحدياً للصناديق الإسلامية: هناك 80 صندوقاً فقط تدير 100 مليون دولار أمريكي أو أكثر في الأصول. **■ الصكوك**. كما أن شهادات الاستثمار الإسلامي، أو الصكوك (أي جمع صك¹⁵)، والتي تترجم أيضاً باعتبارها سندات إسلامية، غالباً ما تعتبر واحدة من أكثر القطاعات الواعدة ضمن التمويل الإسلامي. وهي تحظى باهتمام كبير بسبب نموها السريع ودورها كأداة ضرورية لإدارة السيولة المطلوبة بشدة لدى البنوك الإسلامية. وتُعرف هيئة AAOIFI، التي تحدد معايير المحاسبة الإسلامية التي تتخذ من البحرين مقراً لها، الصكوك كـ "شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصص غير مقسمة في ملكية الأصول الملموسة أو الانتفاع والخدمات أو (في ملكية) أصول مشاريع معينة أو نشاط استثماري خاص."¹⁶

وتفيد النشرات بأن الصكوك كانت تستخدم في المجتمعات المسلمة في مرحلة مبكرة "منذ العصور الوسطى، حيث صدرت أوراق تمثل التزامات مالية نشأت عن التجارة والأنشطة التجارية الأخرى" (مركز دبي المالي العالمي 2009). وقد كانت الصكوك الحديثة مقننة بموجب حكم أصدرته منظمة الفقه الإسلامي الدولية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي عام 1988، مما سمح لأي مجموعة من الأصول أن تكون ممثلة في كمبيالات مكتوبة أو سندات. كما ذكر الحكم أن هذه السندات أو الكمبيالات يمكن بيعها بسعر السوق، شريطة أن تتكون مجموعة الأصول التي يمثلها الضمان من أغلبية الأصول الملموسة. تم إصدار الصكوك من قبل حكومات (مثل البحرين)، وشركات (مثل شركة جنرال إلكتريك)، وأنواع أخرى من الكيانات (على سبيل المثال، ولاية ساكسونيا - أنهالت الألمانية، البنك الدولي). وتقدر خدمة موديز للمستثمرين، في تعليق خاص صدر في 4 سبتمبر 2014، أن "إجمالي الحسابات القائمة السيادية يُشكّل نحو 36٪ من 296 مليار دولار أمريكي من الصكوك المتبقية اعتباراً من يوليو 2014" (ص 1).

ومن المثير للاهتمام، أن أول إصدار في العالم للصكوك لم يصدر من قبل مؤسسة مالية إسلامية ولكن من قبل شركة تقليدية، وهي شركة شل MDS، على الرغم من أنها صدرت في ماليزيا، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة. الفرق المفاهيمي الرئيسي بين الصكوك والسندات هو أن الصكوك ينبغي أن تمثل ملكية في أصول العقارات في حين أن أصحاب السندات التقليدية يمتلكون الديون. وبالتالي، من

¹⁴المعلومات الواردة في هذه الفقرة هي من تومسون رويترز ولبير (2013).

¹⁵الصكوك هي بصيغة الجمع، ومفردها الصك؛ ومع ذلك، تستخدم نشرات التمويل الإسلامي الصكوك دون القلق بالضرورة بشأن استخدام المفرد أو الجمع. وللتبسيط، استخدمنا أيضاً الصكوك.

¹⁶راجع www.aaofi.com.

حيث المبدأ، لا ينبغي للمرء أن يشير إلى الصكوك بأنها "سندات إسلامية"، التي هي على نقيض ذلك، ولكن يُشار إليها بأنها "شهادات استثمار إسلامي" (هنري و ويلسون 2004).

الصكوك بطرق متنوعة، حتى عند استخدام نفس العقد الأساسي المشرح. فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء هيكله الصكوك باستخدام عقود إدارة الاستثمار التي تتصرف اقتصادياً مثل أدوات الدين التقليدية أو صندوق استثمار جماعي أو أداة أسهم. يمكن هيكله الصكوك مع أصل واحد أو مجموعة من الأصول الملموسة. كما أنه مسموح أيضاً بالهياكل التي تنطوي على مزيج من الأصول الملموسة والمالية في مجموعة الأصول. ولا يوجد حالياً، حد أدنى ثابت للأصول الملموسة في محفظة يمكن تأمينها من خلال الصكوك، على الرغم من تباين الآراء الكامنة.

وهناك هيكل مشترك يمكن في الصكوك هي عقد تأجير (إجارة). يقوم المنشئ ببيع أحد الأصول إلى كيان بأغراض خاصة SPV، والتي هي جهة إصدار الصكوك، ويتلقى التدفقات النقدية الأولية. ويقوم كيان (SPV) بتأجير الأصل مرة أخرى إلى المنشئ الذي يدفع إيجارات إلى كيان (SPV). وعند انتهاء المدة المتفق عليها، يقوم المنشئ، الذي يدعو إلى شراء وبيع تعهدات سبق التوقيع عليها، بإعادة شراء الأصل بسعر ثابت. وقد يشمل إيجار الأصل المبلغ الرئيسي ومعدل العائد وأي رسوم متكبدة للحفاظ على الأصل. ومن ثم يعمل المنشئ كموظف ومستأجر وجهة إلزام ووكيل خدمة مركز دبي المالي العالمي (2009). كما هو الحال في مثال تمويل المنزل السابق، يمكن استخدام هيكلية الصكوك لتكرار السندات التقليدية من خلال العناصر التالية: عدم وجود بيع حقيقي بين المنشئ وكيان (SPV)، واستخدام الوعد بسعر ثابت حيث يشتري المنشئ مرة أخرى الأصول، والإيجار المرتبط بمعيار سعر الفائدة. وعلى الرغم من التشابه الوثيق مع السندات التقليدية، تعتبر متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى حد كبير لأنها مهياة مثل البيع والتأجير، ولا يمكن استخدامها لتمويل نشاط محظور.

ومن النقاط الرئيسية في الصكوك عما إذا كان هناك بيع حقيقي قد حدث بين المنشئ وجهة إصدار الصكوك. إذا كان هناك بيع حقيقي، فالأصول في الواقع مملوكة من قبل كيان SPV، يتم اشتقاق العائدات من الأصول، ولا يحق لأصحاب اللجوء إلى المنشئ في حالة العجز عن الدفع. كما أن صكوك البيع الفعلي تعرف باسم أصول مدعومة بالصكوك، وتلك الصكوك بدون بيع حقيقي فتسمى صكوك قائمة. أما الصكوك المدعومة بالأصول فهي، في جوهرها، توريق أصول عقارية إلى حد كبير، في حين أن الصكوك المدعومة بالأصول هي أقرب إلى السندات التقليدية. الصكوك من المفترض أن تستند إلى أصول عقارية أو مجموعة من الأصول العقارية والمالية، في حين أن الأوراق المالية المدعومة بالأصول قد تستخدم فقط الأصول المالية، مثل القروض والذمم المدينة.

وفي أواخر عام 2007، أصدر محمد تقي أوسماني (2007)، رئيس مجلس الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أصدر نقداً شديداً لبعض هياكل الصكوك. واشتبه في التزامها بالشريعة. وانتقد الهياكل لاستخدامها مجموعة من الحيل القانونية لتحويل ما كان من المفترض أن يكون تقاسماً للمخاطر وتقاسماً لمكافآت الاستثمار إلى سندات تقليدية. وتبع ذلك الكثير من الجدل. وتشير التقارير الإخبارية أنه وفقاً للانتقادات، 85٪ منها لم يمثل للشريعة.

ومن المثير للاهتمام، أن هيكلية صكوك التأجير قد نجحت من الانتقاد، على الرغم من أنه قد يكون على أساس الأصول ومقارياً للغاية للسندات التقليدية. وهناك تفسير تقني ممكن لعلاج صكوك التأجير بشكل استثنائي، وهو أن القيمة الصافية التي يشتري بها المنشئ الأصل مرة أخرى من الكيان ذي الغرض الخاص (SPV) في نهاية المدة تعتبر قيمتها عادلة.

ويجادل دسوقي ومختار (2010) "على الرغم من أن الصكوك المدعومة بالأصول تعتبر أقرب إلى روح ومبدأ الصكوك مقارنة بالصكوك المدعومة بالأصول، حيث صدر حتى الآن فقط 11 من الصكوك المدعومة بالأصول [أو 2٪ من الإصدارات المعنية البالغ عددها 560]" (ص 12). هناك عدة

أسباب معروضة لشرح سيادة الصكوك المدعومة بالأصول ومن ضمن هذه الأسباب هو أن المستثمرين يطالبون بدخل ثابت بدلا من تحمل مخاطر وجود أصل. كما يطالب المنشئون بالتمويل دون الاضطرار إلى المشاركة في الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإطار القانوني للتوريق كثيرا ما يكون ضعيفا في الأسواق الناشئة، وقد تنشأ مجموعة متنوعة من الضرائب في حالة البيع الحقيقي (مثل رسوم الدمغة وضريبة المبيعات وضريبة الأرباح الرأسمالية).

وهناك قضية هامة تتعلق بالصكوك وهي عدم اليقين بشأن الكيفية التي يمكن بها أن تتدخل الهيكل القانونية الأساسية في محكمة قانونية في مقابل السندات التقليدية. ورغم أن الصكوك يجب أن تمتثل للشريعة الإسلامية، إلا أنها هي أيضا، تماما كما في السندات، تحكمها القوانين العلمانية (عادة الإنجليزية) التي تصدر بموجبها. ومن النقاط الرئيسية عما إذا كان حاملو الصكوك لديهم حقوق ملكية في الأصل الأساسي أو يتحملون مخاطر الائتمان من المنشئ. وهناك مسألة ذات صلة فيما يتعلق بقابلية التنفيذ وهي أن المحاكم المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد لا تسمح باللجوء إلى أصول الصكوك وفقا لأحكام المحاكم الإنجليزية. ويمكن أن يصبح هذا الشاغل المتعلق بالإنفاذ حادا عندما تكون للحكومات المحلية مصلحة في الأصول الأساسية. وفي تحليل دراسات الحالة لقصور الصكوك، يجادل فان وبينبرجين وزهير (2013) "في معظم الحالات يمكن أن تعزى المشاكل إلى البنود والهيكل التي جعلت الصكوك بصورة تشابه أكثر السندات التقليدية" (الملخص). وفي ظل النمو السريع في التمويل الإسلامي، ربما لم يُعط التعامل مع حالات التخلف عناية كافية. ولا تعتبر جوانب الإعسار في الفقه الإسلامي الكلاسيكي (الإفلاس) متسقة مع قوانين الإفلاس الحديثة. ويرى البعض أن "الاختلاف الجوهرى مع النهج الغربية للإعسار يكمن في غياب مفهوم الشخصية المؤسسية المستقلة في القانون الإسلامي الكلاسيكي"، ولكن هناك أيضا اختلافات أخرى بشأن "الأضرار العقابية والتسلسل الهرمي للمطالبات والمطالبين، والعديد من الأمور الأخرى" ("إعادة تقييم القطاع المالي الإسلامي" 2011).

التكافل. التأمين الإسلامي (التكافل) هو شكل خاص لأن تأمين الملكية التقليدي يعتبر غير متناسق مع المحظورات الإسلامية للغرر المفرط والربا. ويشمل تأمين الممتلكات أساسا الاتجار بالمخاطر، وتشمل الاستثمارات التي تقوم بها شركات تأمين الممتلكات سندات دين تقليدية تحمل فوائد. وهناك حجة أخرى ضد التأمين التقليدي وهي أنه يتضمن عناصر من المقامرة لأن المؤمن عليه يعتبر أنه يدفع أقساط على توقع أن يسدد المؤمن عندما يحدث حدث محدد. ويشير آخرون إلى أن المقامرة هي لعبة صفرية المبلغ حيث يجب أن يقع الحدث المحدد، ولكن التأمين، ليس لعبة صفرية المبلغ وقد لا يقع الحدث المحدد. كما أن التأمين يتطلب فائدة قابلة للتأمين في هذا الموضوع، فإنه يحق لحامل الوثيقة الحصول على تعويضات فقط إذا كان حامل الوثيقة يعاني من الخسارة، ويعتمد مبلغ التعويض على مبلغ الخسارة (فيشر 2013).

وفي عام 1985، أصدرت أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية حكما يؤيد ذلك التكافل- الكلمة العربية للتضامن - من خلال هبة (عقد تبرع) وهو مقبول نظراً لأن الغرر يمكن تحمله في هذا العقد. وبدلاً من بيع المخاطرة، يجب أن يعتمد التكافل على تقاسم المخاطر. وعن طريق تجنب الاستثمارات المعتمدة على الربا، تصبح ترتيبات التكافل متسقة مع الفقه التجاري الإسلامي.

التكافل يواجه مجموعه الخاصة من القضايا المؤسسية والقانونية والتنظيمية. فعلى سبيل المثال، لا تقبل النظم القانونية في كثير من البلدان شكل كيان متبادل أو تعاوني بدون رأس مال مشترك. وفي حالة إنشاء مثل هذا الكيان المتبادل، قد يكون من الصعب جمع ما يكفي من رأس المال للوفاء بالمطالبات التنظيمية. وتتكون غالبية مزودي التكافل كهجين من التأمين المتبادل والتملك، والتي تعمل فيها شركة مساهمة ربحية هادفة تعمل على تقديم خدمات التكافل المتبادل المجمع. يتم توفير غطاء التأمين من

قبل مشاركي التكافل مع بعضهم البعض من خلال صندوق " تكافل المشاركين ويقوم مشغل التكافل بإدارة الاكتتاب والاستثمار نيابة عن مشاركي التكافل. قد يختلف علماء الشريعة في آرائهم حول التكافل في أمور من قبيل ما يلي:

- هل يمكن لمساهمي مشغل التكافل مشاركة أي فائض اكتتاب؟
- هل يمكن استخدام نموذج الوقف الخيري (الوقف) في التكافل؟

مستند ثبوتي ١ يوفر الفروقات بين شركة مساهمة، وشركة تأمين متبادل، وتكافل هجين.

على عكس شركة التأمين المتبادل (التي تجمع حقوق المساهمين وحقوق المؤمن عليهم)، في هجين تكافل من حقوق السيطرة لمساهمي الشركة المشغلة. وبصفة عامة، يتم استخدام عقود الوكالة (وكالة) وإدارة الاستثمار وعقود (المضاربة) حيث يتم استخدامها بين المشاركين والمشغلين على التوالي للاكتتاب وإدارة الاستثمار. يحصل مشغل التكافل على رسوم على مساهمات الاكتتاب ويشترك في جزء من الربح من الاستثمارات. في حالة العجز في الاكتتاب، عادة ما يُطلب مشغل التكافل بموجب القانون تقديم قرض بدون فائدة إلى صندوق التكافل ليتم استرداده من الفوائض المستقبلية.

ومن الناحية العملية، قد يكون التكافل المختلط مختلفاً جوهرياً عن التأمين المتبادل التقليدي. فمثلاً، في نظام التكافل البحت "، من المتوقع أن تنشئ "مجموعة التضامن" تكافلاً أو تتخذ جميع القرارات الحاسمة. وفي التكافل المختلط يقوم مشغل التكافل، وهي شركة ربحية، بتأسيس التكافل واتخاذ القرارات التبرعات التي يقدمها المشاركون ليست طوعية وإيثارية ولكنها مشروطة لتلقي تعويضات من المجمع فيما يتعلق بالخسائر المحددة التي تكبدها. ويجوز للمشارك أيضاً أن يدفع المزيد من المساهمات في حالة وجود عجز في الاكتتاب في المجمع، كما أن حقوق المساهمين لمشغلي التكافل تُستخدم عادة لتوسيع القروض الإلزامية بدون فوائد لمواجهة أي عجز في الاكتتاب. إضافة إلى ذلك، يجوز لمشغلي التكافل التنازل عن أجزاء كبيرة من الاكتتاب لشركات إعادة التأمين التقليدية (أرشر وكريم ونيهاوس 2009).

مستند ثبوتي 1 - شركة مساهمة، شركة تأمين متبادل، وتكافل:

توزيع المخاطر حسب نوع العملية

التكوين	مخاطرة الاكتتاب	مخاطرة المصاريف	مخاطرة العمليات	مخاطرة الاستثمار
شركة مساهمة	المساهمون	المساهمون	المساهمون	المساهمون
شركة تأمين متبادل	حملة البوالص	حملة البوالص	حملة البوالص	حملة البوالص
تكافل مختلط	المشاركون	المساهمون	المساهمون	المساهمون في صندوق التشغيل و المشاركون في صندوق المشاركين

المصدر: قاسم (2012). تم تعديل الجدول من النص المؤلف الأصلي.

تطبق قيود الشريعة على استثمارات صناديق التكافل، التي عادة ما تتم في الأسهم، والصكوك، والعقارات، وحسابات الاستثمار في تقاسم الأرباح مع البنوك الإسلامية. وإن التكافل المهجن هو انحراف عن التبادل الأزرق الحقيقي، وبالتالي، يخلق تعقيدات إضافية. على سبيل المثال، من المفترض أن مشغل رأس مال التكافل يقف وراء أموال المخاطرة للمشاركين لأسباب تنظيمية، ولكن لا يستطيع مشغل التكافل أن يجني صراحة ثمن هذا الدعم لرأس المال لأنه إذا قام بذلك فإنه يعتبر ربا.

ووفقاً لأحد تقارير الصناعة،

فان من المقدر أن تصل مساهمات التكافل الإجمالية العالمية إلى 11 مليار دولار أمريكي في عام 2012 (من 9,4 مليار دولار أمريكي في عام 2011). وتمثل التعاونيات السعودية نحو 51٪ من المساهمات العالمية. وقد تباطأ النمو على أساس سنوي من معدل النمو السنوي المركب أثناء الفترة 2007-2011 من 22٪ إلى معدل نمو أكثر استدامة بنسبة 16٪. (إي نحو 2013)

المشتقات. لا يزال استخدام المشتقات، ولا سيما تجاريتها الثانوية، مجالاً مثيراً للجدل في التمويل الإسلامي. ويبدو أن بعض أسباب الحاجة إلى المشتقات واضحة (على سبيل المثال، التعامل مع مخاطر صرف العملات الأجنبية). غير أن النقاد يجدون بعض الأسباب الأخرى غير مقنعة، على سبيل المثال، إدراج الفائدة (المرتبطة بمعيار سعر الفائدة التقليدي) في مبيعات الائتمان، واصفين إياه بالربح بدلا من الفائدة، ومن ثم يحتاجون إلى إدارة مخاطر أسعار الفائدة. وتشمل أسباب الخلاف حول التجارة الثانوية عدم وجود الأصول الحقيقية الكامنة، والتسوية النقدية، والمشاكل الحقيقية والمتصورة في المضاربة. على الرغم من أن تداول المشتقات في السوق الثانوية كان مقيدا حتى الآن في التمويل الإسلامي، إلا أن مشتقات التحوط من دون وصفة طبية تكتسب تقدماً.

وغالبا ما تنشأ هياكل المشتقات المالية في التمويل الإسلامي من مزيج من مبيعات الائتمان الاصطناعية والتعهدات من جانب واحد. على سبيل المثال، يتم إنشاء "مقايضة معدل الربح" عندما يتبادل الطرفان بشكل فعلي مدفوعات فائدة ذات سعر فائدة ثابت وعائم، في حين يبدو أنهما يشترتون ويبيعون السلع بأسعار فائدة ثابتة وعائمة، مع تحديد عنصر "الربح" لسعر الفائدة المتقلب مرجعياً وفقاً لسعر فائدة تقليدي. ويمكن أيضاً تنظيم مقايضة معدل الربح على أنها سلسلة من الوعود التي يتعهد الطرفان بموجبها بمبادلة مدفوعات الفائدة الثابتة والعائمة ذات الصلة في وقت محدد في المستقبل. وبالمثل، في عقود تبادل العملات، يُستخدم عقدان لبيع السلع الأساسية لتوليد تدفقات نقدية مناظرة بالعملات المقابلة مع آجال الاستحقاق التي ترغب فيها الأطراف المتعاقدة.

وقد تم تصميم مبادلة عوائد إجمالية تستخدم وعداً مزدوجاً ويُسمى بعقد (وعد)، الذي يقايبض عوائد محفظة أصول متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تلك الخاصة بمؤشر معين أو محفظة الاستثمارات المرجعية التي يمكن أن تحتوي على الأصول التقليدية غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وقد انتقد الباحث الشرعي يوسف ديلورينزو (2007) هذا الهيكل في المقام الأول على أساس أن العوائد من المحفظة البديلة ليست مستمدة من أنشطة مقبولة دينياً.

ويجادل إقبال وكونيبيافا و دسوقي (2012) "في حين أن عثمانى، من أكاديمية الفقه في منظمة التعاون الإسلامي، مع دي لورينزو وكمالي لم يميزوا بين خيار يتم تداوله بشكل مستقل وخيار مضمون، فإن تمييز الجاري يبدو أنه يتماشى مع موافقة عربون [خيار مطالبة] من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية" (ص 17). ويذهبون إلى تأييدهم "للرأي القائل بأنه عندما يكون الخيار قائماً بذاته ويمكن تداوله بشكل مستقل، فإن القسط المدفوع عنه غير مسموح به؛ ومع ذلك، عندما يكون الخيار مضمناً في معاملة أكبر، فإنه يشبه عربون، ويُدفع رسم عليه، وهذا يجوز" (ص 17).

في مارس 2010، أصدرت الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات ISDA والسوق المالية الإسلامية الدولية IIFM اتفاقية تحوط ISDA/IIFM رسمية (أي التحوط) لأجل توحيد معاملات مشتقات معينة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. وتعتبر هذه الخطوة كأول وثيقة موحدة عالمياً لمنتجات التحوط الإسلامي التي تم التفاوض عليها من قبل القطاع الخاص، ولكن من غير المعروف اكتسابها قوة كبيرة في السوق حتى الآن.

التمويل الأصغر. نظرا لتأكيد الإسلام على العدالة وإعادة التوزيع، من المتوقع أن يكون للتمويل الإسلامي صلة طبيعية بمبادرات للحد من الفقر من خلال التمويل الأصغر. وقد تم تقديم التمويل الأصغر المنظم مؤسسيا في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والمصارف التجارية الإسلامية في نفس الوقت تقريبا. تأسس أول بنك تجاري إسلامي، وهو بنك دبي الإسلامي، في عام 1975، وبدأ المشروع البحثي الذي أدى إلى إنشاء مصرف غرامين في بنغلاديش في عام 1976. غير أن الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية لا تستهدف في المقام الأول شرائح المجتمع الأفقر.

وكما هو الحال في باقي التمويل الإسلامي، فإن التمويل الأصغر الإسلامي يستخدم أيضا عقود ترشيفية ووعود بتقديم التمويل الأصغر، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما أن المبيعات الائتمانية (المرابحة) هي طريقة التمويل المفضلة (الزغبى وترازي 2013). وحدّد عبّيد الله وخان (2008) أربعة نماذج للتمويل الأصغر استخدمت من قبل مبادرات التمويل الأصغر الإسلامي: نموذج غرامين، ومصارف القرى، ومجموعات المساعدة الذاتية، واتحادات الائتمان.

كما يتجمع التمويل الأصغر الإسلامي جغرافيا. وفقا لـ الزغبى وترازي (2013)، يعيش 80% من عملاء التمويل الأصغر الإسلامي في إندونيسيا وبنغلاديش والسودان. إن نطاق التمويل الأصغر الإسلامي منخفض بالمقارنة مع التمويل الأصغر التقليدي (ويُشكّل حاليا حوالي 1% من التمويل الأصغر التقليدي). ومن أمثلة التمويل الأصغر الإسلامي "أخوات" (الإخوان) في باكستان، وهي مبادرة غير هادفة للربح بدأت في عام 2001. وتستند مبادرة أخوات على التقليد الإسلامي في استخدام التبرعات الخيرية (الصدقة) والقروض بدون فائدة (القرض الحسن) لمساعدة المحتاجين. وقد أدرجت أخوات العديد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة من حركات التمويل الأصغر التقليدية من جميع أنحاء العالم أيضا. ¹⁷ ويعتمد إطار أخوات على تقديم قروض بدون فوائد، واستخدام المؤسسات الدينية في صرف القروض والمتطوعين، والنمو من تبرعات المقترضين الذين تمكنوا من تسوية قروضهم. من بداية متواضعة، ظهرت أخوات كقصة نجاح في تقديم الائتمان للشركات الصغيرة المستبعدة سابقا من النظام التقليدي. وعلى الرغم من إجراء بحوث تجريبية محدودة في تأثيرها الاجتماعي، تُعتبر أخوات حالة استثنائية للتمويل الإسلامي الحقيقي، حيث تكون الوسائل والغايات خالية من الانتقادات التي تواجه صناعة التمويل الإسلامي بشكل عام. ومن المفارقات أن أخوات بدأت بشكل مستقل عن صناعة التمويل الإسلامي. وحتى الآن، فإنها لا تستخدم الصناديق الرسمية للصناعة، مثل هيئة الرقابة الشرعية. ومن الجدير بالذكر أن التمويل الأصغر نفسه قد خضع لتدقيق دقيق. على سبيل المثال، يجادل باتمان (2010) أن التمويل الأصغر يمكن أن يبرز فحاح الفقر. مع احتمال استثناء القروض بدون فوائد، فإن التمويل الأصغر الإسلامي مُعرّض لنقد مماثل.

القضايا التنظيمية

كيف يتم تطبيق الحظر الإسلامي على الربا والغرر المفرط عملياً من خلال ترشيح العقود والوعود التي تطرح تحديات تنظيمية جديدة. يتمثل أحد التحديات الرئيسية للتمويل الإسلامي في أنه غير مريح داخل هيكل تنظيمي معني بالدرجة الأولى بالتمويل التقليدي. ولهذا السبب، قد تكون الأدوات المالية الإسلامية، وخاصة الأدوات المصرفية التجارية، مماثلة من حيث الجوهر لنظيراتها التقليدية. ومع ذلك، فإن بعض خصوصيات التمويل الإسلامي تثير قضايا تنظيمية إضافية. وسوف تقتصر المناقشة في هذا القسم على هذه القضايا.

وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- التمويل الإسلامي بشكل عام، والخدمات المصرفية التجارية، على وجه الخصوص، عبارة عن أوتاد وقائية في الحفرة الدائرية للإطار القانوني والتنظيمي المخصص للتمويل التقليدي، وخاصة الخدمات المصرفية التجارية التقليدية.
- من حيث إدارة المخاطر، هناك خطران محددان للتمويل الإسلامي، هما مخاطر الشريعة والمخاطر التجارية المرحلة.
- لا يوجد لدى التمويل الإسلامي مجموعة واحدة من المعايير الشرعية المقبولة عالمياً.

تنظيم التمويل الإسلامي

تركز الأدبيات التنظيمية حول التمويل الإسلامي على الخدمات المصرفية الإسلامية التجارية، وهي أيضاً أكبر شريحة في التمويل الإسلامي. هناك توجه ثانوي على التكافل نظراً لمتطلباته الخاصة. وتؤد مخططات الاستثمار الجماعي المتبعة في التمويل الإسلامي قضايا تنظيمية أقل نظراً لأن معظمها يتناسب مع الهيكل التنظيمي ذي الصلة بسهولة نسبية.

ويختلف تنظيم التمويل الإسلامي بين البلدان. فلدن ماليزيا تشريعات تتعلق بالتمويل الإسلامي، وقد أنشأت مجالس شرعية مركزية في البنك المركزي ولجنة الأوراق المالية، وجذبت اهتماماً كبيراً بتطوير التمويل الإسلامي. وفي بلدان أخرى، مثل المملكة المتحدة، تقع المصارف المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تحت نفس نظام الإشراف على الخدمات المصرفية التقليدية. وقد كفل المنظمون في المملكة المتحدة نظاماً ضريبياً محايداً للتمويل الإسلامي يتكون من "لا عقبات، ولكن بدون مزايا خاصة" (بنلي، ماشايخي، هيكس، رحمان، و رافاليا 2007، ص 11).

فالنشاط المصرفي التجاري الإسلامي لا يستند، من الناحية النظرية، على القروض النقدية القائمة على الفائدة. وتخلق هذه الخاصية تحدياً - على جانب الأصول والالتزامات - بالنسبة لأي إطار قانوني وتنظيمي تم تطويره أساساً للمصارف التقليدية التي تقوم على القروض النقدية التي تحمل فائدة. وهذا يساعد على تفسير الاعتماد واسع النطاق في التمويل الإسلامي على الأدوات القائمة على الدين، التي تشمل الفائدة على جانبي المسؤولية والأصول على حد سواء، على الرغم من تفضيل نظري لترتيبات تقاسم الأرباح.

وعلى جانب الالتزامات، من المفترض أن تكون حسابات الاستثمار الإسلامية مخططات استثمارية جماعية، ولكن نظراً لأن هذه الاستثمارات تعمل ضمن إطار العمل المصرفي التجاري، فإنها تعمل كإبداعات تقليدية التي تحمل فوائد. وبالمثل، على جانب الأصول، يعتمد التمويل الإسلامي بشكل كبير على مبيعات الائتمان وعقود الإيجار. وتشبه هذه الأشكال أيضاً الديون التي تحمل فوائد. وهناك

مشكلة شائعة بالنسبة للمصارف الإسلامية وهي أنها لا تستطيع الاحتفاظ بسندات دين تقليدية للوفاء بالمتطلبات التنظيمية الاحترازية. وفي يناير / كانون الثاني 2013، اعترفت مجموعة المحافظين ورؤساء الإشراف على لجنة بازل للإشراف المصرفي بأنها "عائق لا يمكن التغلب عليه" (توماس 2009). وقد نُصح المشرفون الوطنيون بممارسة سلطتهم التقديرية في تحديد المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وخاصة الصكوك، كأصول سائلة مؤهلة ذات جودة عالية لتلبية متطلبات السيولة في بازل 3. التكافل التكافل معضلة مماثلة. وضمن الهيكل المختلط العام حيث يتم ربط أموال المخاطر المتبادلة تعاقدًا مع شركة ذات مسؤولية محدودة، تعرض شركة تشغيل صناديق التكافل رأس المال لدعم صناديق التكافل من خلال قرض بدون فائدة للوفاء بمتطلبات الملاءة التنظيمية.

إدارة المخاطر

إن الخطرين الرئيسيين المختصين بالتمويل الإسلامي هما مخاطر الشريعة والمخاطر التجارية المُرخلة.

مخاطر الشريعة. يمكن لمخاطر الشريعة أن تأخذ أكثر من شكل واحد. على سبيل المثال، إذا كانت الهياكل المالية التي يتم تسويقها على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، تعتبر غير متوافقة، فقد تفقد صلاحيتها. انتقاد عام 2007 لهيكل الصكوك من عثماني (2007) أفادت التقارير أنه قد أثر على سوق الصكوك. وفي شكل آخر من أشكال المخاطر الشرعية، إذا تبين أن المنتج غير ممثل، فقد يكون من الضروري إخراجها من السوق وتوجيه أية أرباح محرزة إلى مؤسسة خيرية.

يجادل بالز (2008) أنه نظرا لأن القانون الذي يحكم المعاملات المالية الإسلامية غالبا ما يكون قانون الأرض وليس قانون الشريعة، فإن الإشارات إلى الشريعة في الوثائق القانونية يمكن أن تكون مصدرا لعدم اليقين القانوني. وفي بعض قضايا المحكمة الإنجليزية، تم رفض الشريعة كقانون يحكم العقد. في قضية بيكسيكو للدوية المحدودة ضد مصرف الشمال البحري، ينص العقد المذكور على أنه "رهنًا بمبادئ الشريعة المجيدة، تخضع هذه الاتفاقية وتفسر وفقا لقوانين إنجلترا".¹⁸ أثناء المحاكمة، أشار القاضي، أثناء تناوله لمسألة القانون واجب التطبيق، إلى القانون المُطبق على الالتزامات التعاقدية لعام 1980، المعروف أيضا باسم اتفاقية روما، وذكر أن الاتفاقية لا تنص إلا على اختيار قانون بلد ما، ولم تنص على اختيار قانون نظام غير وطني مثل الشريعة الإسلامية. ورأت المحكمة أنه لا يمكن أن يكون للعقد سوى قانون حاكم واحد وأن أطراف العقد لا يمكن أن توافق إلا على اعتماد قانون بلد ما بوصفه القانون الناظم للعقد. ولذلك، وفقا للقانون الإنجليزي، ولأن الشريعة نظام قانون غير وطني، فلا يمكن أن يكون هذا هو القانون الذي يحكم العقد.

ومن الحجج البديلة التي قدمت إلى محكمة الاستئناف الإنجليزية أنه من الممكن إدراج مبادئ الشريعة العامة بوصفها شروط العقد، مع كون القانون الإنكليزي هو القانون الحاكم للعقد. ورُفضت هذه الحجة أيضا. يرى اللورد القاضي بوتر المحاولة لإدراج "مبادئ الشريعة المجيدة" بالإشارة أنها أكثر غموضًا من أن تكون فعالة. وصرّح بأن

الإشارة العامة إلى مبادئ الشريعة في هذه الحالة لا تتضمن أي إشارة إلى أو التعرف على جوانب الشريعة التي يقصد بها أن تدمج في العقد، ناهيك عن الشروط التي صيغت بها. ومن الواضح أنه لا يكفي أن يجادل المدعى عليهم بأن القواعد الأساسية للشريعة السارية في هذه القضية ليست مثيرة للجدل. وهذه "القواعد الأساسية" لا يشار إليها ولم تُحدد. وهكذا، فإن الإشارة إلى "مبادئ . . الشريعة" غير مؤهلة كمرجع لمضمون الشريعة عموما. على هذا النحو، فهي لا محل لتناقض مع اختيار القانون

¹⁸راجع: بيكسيكو فارماسيو تيكالز ليمتد. ضد مصرف الشمال البحري، محكمة الاستئناف بإنكلترا وويلز، مدني 19، القضية رقم A3 / 2003 / 1952 (2004). www.bailii.org/ew/cases/EWCA/Civ/2004/19.html.

الانكليزي باعتباره قانون العقد وجعل الشرط متناقض ذاتياً، وبالتالي، لا معنى له. (بيكسيكو ضد مصرف الشامل 2004)

تبين هذه القضية أن الإشارات العامة إلى مبادئ الشريعة الإسلامية لن تصمد، على الأقل من قبل المحاكم الإنجليزية. ومما يزيد من تفاقم المشكلة اختلاف الآراء بين العلماء فيما يتعلق بالمبادئ المعنية. وفي هذا الصدد، أدلى اللورد بوتير القاضي بالتعليق التالي:

وأخيراً، بقدر ما يختص "بمبادئ" . . . الشريعة"، كان الدليل من الخبيرين هو أن هناك بالفعل مجالات جدل كبير وصعوبة تنشأ ليس فقط عن الحاجة إلى ترجمة إلى مقترحات نصوص القانون الحديث التي كانت منذ قرون مضت وُضعت كقواعد دينية وأخلاقية، ولكن نظراً لوجود مجموعة متنوعة من مدارس الفكر التي قد تضطر المحكمة إلى النظر فيها في أي قضية معينة قبل التوصل إلى نتيجة على مبدأ أو قاعدة النزاع. (بيكسيكو ضد مصرف الشامل 2004)

ومع مراعاة أن هناك ميلاً إلى تفضيل التقاضي أمام المحكمة كوسيلة لحل النزاعات في التمويل الإسلامي، لورانس ومورتون وخان (2013)، يجادل لصالح التحكيم في معاملات التمويل الإسلامي. ويقولون أنه

نظراً للخلفيات المتنوعة للأطراف المعنية والطبيعة المتخصصة للاتفاقات والتنوع المحتمل للولايات القانونية التي قد تؤديها، قد تكون هناك فوائد كبيرة في وجود منصة مشتركة موثوقة لتسوية المنازعات عند نشوئها بطريقة تسترشد بها الشريعة ضمن سياق تجاري حديث.

والواقع أن العديد من بلدان الشرق الأوسط تتبنى القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لقانون التحكيم الخاص بها، وتوقيع اتفاقية نيويورك (أي اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وإنفاذها) وإنشاء مراكز تحكيم محلية في المنطقة.

المخاطر التجارية المُرخّلة. على الرغم من أن حسابات الاستثمار تهدف إلى تقاسم الأرباح، إلا أن البنوك الإسلامية قد لا تتمكن من تمرير خسارة أو تقدم عائد أقل من المنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار لأسباب تجارية أو تنظيمية. إن قضايا صاحب الاستثمار الإسلامي التي يتم فيها تمرير الخسارة إليه واضحة من خلال غيابها. ويعني ذلك أن رأس مال المساهمين يحمل المخاطر التي من المفترض أن يتحملها أصحاب حسابات الاستثمار. وتعرف هذه المسألة بـ "المخاطر التجارية المُرخّلة" في الخدمات المصرفية الإسلامية. ومن ثم، قد تطلب الهيئات التنظيمية الحكيمة من البنوك الإسلامية بناء الاحتياطات والحفاظ على رأس مال معين لتغطية المخاطر التجارية المُرخّلة.

أساسيات الحسابات

يسري تطبيق المعايير المحاسبية التقليدية على التمويل الإسلامي في القضايا الرئيسية المتعلقة بما يلي: (1) القيمة الزمنية للنقود و(2) جعل الموضوع فوق الشكل. على سبيل المثال، تطبيق المعايير المحاسبية التقليدية في المراجعة ينتج عنه تسجيل الهيكل قرض (وليس بيع) مع الفائدة (بدلاً من الأرباح). أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير المحاسبة المالية (FASTs) أو للتمويل الإسلامي.

المعايير الشرعية

على الرغم من معايير الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، إلا أن هناك اختلافات كبيرة في التفسيرات والممارسات ليس بين الولايات القضائية فحسب،

بل أيضا داخل الولايات القضائية. الاختلافات في الرأي في تفسير نقطة قانونية حتمية وبالتأكيد لا تقتصر على الفقه الإسلامي. ومع ذلك، فإن هذه الاختلافات تخلق صعوبات للممارسين الذين يريدون معايير الشريعة العالمية التي يمكن استخدامها لخلق المنتجات والخدمات التي سيتم اعتبارها عالميا متوافقة مع الشريعة الإسلامية أو كسفورد بيزنس جروب (2013). وفي سياق مناقشة غياب معايير الشريعة العالمية، كثيرا ما يتم إبراز الفروق بين ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. وهناك فرق كبير هو أن التمويل في ماليزيا يستند إلى بيع انتماني مع إعادة الشراء الفوري الأني بين نفس الأطراف (بيع العين) وبيع الدين (بيع الدين) تعتبر مقبولة، ولكن في بلدان مجلس التعاون الخليجي، هي ليست مقبولة عموما. بنوه روزلي وسنوسي (1999) أن معظم السندات الإسلامية الصادرة عن الشركات الماليزية اليوم قد تم تنظيمها بكثافة مع استخدام مبيعات الائتمان مع إعادة الشراء الفوري وبيع الديون؛ وبالتالي، فإن هذه الهياكل "أقل قبولا لدى بعض مستثمري الشرق الأوسط" (ص 1).

وتشمل الاختلافات الأخرى استخدام نموذج إدارة الاستثمار (المضاربة) للاكتتاب في التكافل. لم تطبق ماليزيا فحص النسبة المالية (على سبيل المثال، بالنسبة لمستويات الديون) مع تحديد المخزونات المسموح بها (هيئة الأوراق المالية الماليزية 2013 تحديث) - الممارسة التي تتغير وتتقارب مع الاتجاهات الدولية ("قواعد الشريعة الماليزية قطع 20% من مجمع الأسهم" 2014). وما إذا كانت معايير الشريعة العالمية قابلة للتطبيق أو حتى مرغوباً فيها هو أمر موضوع نقاش. غالبا ما يتم التغاضي عن نقطة أساسية في مناقشات عدم وجود معايير شرعية عالمية: إن الفوارق المتعلقة بالشريعة تتعلق لدرجة كبيرة بالديون والمشتقات. فإن ترتيبات تقاسم الأرباح في الأعمال التجارية المسؤولة اجتماعيا من غير المرجح أن تعتبر مثيرة للجدل في أي مكان.

الحوكمة والمسؤولية

لقد غطينا جزءاً كبيراً في التمويل الإسلامي - من وضع السياق إلى تفاصيل التمويل الإسلامي والقضايا الناشئة في التنظيم. في هذا القسم، نناقش قضايا محددة تتعلق بالحوكمة والأخلاقيات في التمويل الإسلامي. وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- إن خصوصيات التمويل الإسلامي تثير مجموعة متميزة من قضايا حوكمة الشركات الخاصة بالصناعة.
- إن حوكمة الشريعة هي مجال حساس للتمويل الإسلامي، لا سيما بسبب تضارب المصالح الذي يواجه علماء الشريعة.
- إن المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات والاستدامة البيئية والأخلاق تتجلى بشكل جيد مع التعاليم الإسلامية، ولكن ممارسة التمويل الإسلامي ليست بالضرورة مدفوعة بمثل هذه المفاهيم.

الحوكمة الشرعية

تؤدي مجالس الرقابة الشرعية وظيفه حاسمة في التمويل الإسلامي. وبصفة عامة، فإن دور هيئة الرقابة الشرعية يتضمن إصدار أحكام دينية، والإشراف، والمراجعة. ومن خلال أحكامهم الدينية (أو الفتوى)، تحدد المجالس ما إذا كان منتج معين أو معاملة معينة يتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما أن هذه القرارات تسترشد بها مصادر مثل المعايير الشرعية التي وضعتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وقرارات أكاديمية الفقه الإسلامي الدولية التي تتخذ من جدة مقراً لها.

ترتبط الحوكمة الشرعية بحوكمة الشركات للمؤسسات المالية الإسلامية. ومن النماذج الشائعة أن يكون للمؤسسة هيئة رقابة شرعية خارجية ومنظمة داخلية للرقابة الشرعية. اعتماداً على احتياجاتها، قد تعتمد بعض المؤسسات على شركة استشارية شرعية ومجلس الشريعة التابع لها على أساس مستمر، أو للحصول على أحكام دينية خصوص معاملات معينة. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام الدينية مكشوفة عموماً، لا توجد قاعدة بيانات مركزية لهذه الأحكام، ولا يزال الاستدلال الكامن وراءها أيضاً غير مكشوف إلى حد كبير.

وفقاً لمعايير الحوكمة الشرعية من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يتم تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية من قبل المساهمين في الاجتماع السنوي لكل مؤسسة. يجب أن يكون لكل مجلس إدارة ثلاثة أعضاء على الأقل من الخبراء في الفقه التجاري الإسلامي، على الرغم من أن مجلس الإدارة قد يضم عضواً واحداً له خبرة في التمويل الإسلامي وليس الفقه. كما قام البنك IFSB بوضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بمجالس الرقابة الشرعية. وتغطي هذه المبادئ اختصاصات أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم وسريتهم واتساقهم (IFSB 2009).

وفيما يلي المقاربات الرئيسية الثلاثة لتنظيم عمل الخدمات الاستشارية الشرعية في التمويل الإسلامي: (1) تشريعات محددة ومكرسة (ماليزيا وبروناي والإمارات العربية المتحدة)، (2) أحكام محددة حول مستشاري الشريعة في التشريعات العامة (إندونيسيا والكويت والمملكة المتحدة والبحرين)، و (3) المبادئ التوجيهية والتعميمات (مثل باكستان وسنغافورة).¹⁹ حسن (2012) ينوّه إلى وجود اختلافات كبيرة في النهج العامة للحوكمة الشرعية وتعلق هذه الاختلافات، ضمن أمور أخرى، بالإطار التنظيمي للحوكمة الشرعية وأدوار ووظائف الهيئة الشرعية وسمات الهيئة الشرعية من حيث الكفاءة والاستقلالية

¹⁹انظر انظر حسن، عبد الله، حسن، إبراهيم، سواري، عزيز، وترينانتا (2013).

والشفافية والسرية. ويدعي أن الإفصاح في مختلف جوانب الحوكمة الشرعية "لا يزال عند مستوى ضئيل جدا وضعيف" (ص 215).

و يُعدّ تضارب المصالح من القضايا الهامة المثيرة للجدل في الحكم الشرعي. وهذا له جوانب عديدة، فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون عالم شرعي في حيازته معلومات سرية، عضواً على مجلس الرقابة الشرعية لعدة مؤسسات، أو قد يقوم عالم شريعة بمسؤوليات إشرافية أو استشارية أو تدقيقية لنفس العميل. ومع ذلك، فإن تضارب المصالح الأكثر وضوحاً هو أن يحصل العالم الشرعي على مقابل من مؤسسة مالية تسعى للحصول على رأيه. وفي هذه الحالة، يمكن أن يتأثر رأي العالم الشرعي بمصلحته التجارية. وفي أسوأ الأحوال، قد يبدو وكأن الحكم الديني قد تم ببساطة شراؤه.

ولم يتطرق أي من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، التي تتخذ من كوالالمبور مقراً لها، أو هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، إلى هذا التضارب الواضح في المصالح في إدارة الشريعة الإسلامية. غير أن آخرين تناولوا هذا الموضوع بصراحة. يعتقد كهف (2001) أن تحالف الثروة والدراسات الشرعية أدى إلى تغييرات في أساليب حياة وآراء هؤلاء العلماء: "كثير منهم متهمون الآن بأنهم بنوك نافذة التسيحة للمصرفيين ويتخطون قواعد الشريعة لتيسير الفتاوي [أحكام دينية] لسلسلة جديدة من المصرفيين" (ص 15).

ولا تقتصر قضايا الاستقلالية على العلماء الشرعيين المنتسبين إلى المؤسسات المالية الإسلامية. وقد يتعرض العلماء في المجالس المركزية التي أنشأتها المصارف المركزية أو لجان الأوراق المالية لتضارب مصالح مماثل بين حماية حياتهم المهنية من الآراء المدعومة سياسياً وإعطاء آراء مستقلة. تقرير "العالم الصغير للتمويل الإسلامي: علماء الشريعة - منظور تحليلي للشبكة، الإصدار 6,0" (أونال 2011) يوضح أن أكبر 20 باحثاً شرعياً يشغلون 14-85 وظيفة في المؤسسات المالية الإسلامية. وبشر التقرير عدداً من المسائل المتصلة بالحوكمة. ويتعلق أحد التساؤلات بالتمثيل المتزامن بين نفس علماء الشريعة في المؤسسات المالية، والمجالس الشرعية الوطنية، والمنظمات الدولية المعنية بوضع المعايير، مما يقوض الضوابط والتوازنات. ويقول الباحثون في استجابتهم على التقرير بشكل نقدي، أنه على الرغم من أن الترتيب الحالي ليس مثالياً، فإنه يعكس افتقار العلماء للمهارات اللازمة (انظر، على سبيل المثال، صديقي 2010).

وتحد ماليزيا من عدد مجالس الشريعة في ماليزيا التي يمكن للباحث الشرعي أن يخدمها، وعلى وجه التحديد، أحدها للأعمال المصرفية والآخر لأجل التكافل. غير أن هذا الحد لا ينطبق على المجالس خارج ماليزيا. أيضاً، في ماليزيا، بموجب قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013، يمكن أن يُسجن العلماء لمدة تصل إلى ثماني سنوات أو غرامة تصل إلى 25 مليون رينجت (7,6 مليون دولار أمريكي) إذا فشلوا في الامتثال لقواعد البنك المركزي. ويعتبر هذا القانون أول حالة يتم فيها إخضاع علماء الشريعة للمساءلة صراحة ("ماليزيا تُعرض علماء الشريعة إلى السجن بسبب الإخلال" 2013).

دفاعاً عن علماء الشريعة، غالباً ما يتم توصيف تقارب بينهم وبين المدققين الماليين. ويتمثل جوهر الحجة في أن المدقق المالي يواجه تضارب مصالح مماثل، ولكن هذا التضارب لا يضر بمصداقية البيانات المالية المدققة. ولذلك، فإن تضارب المصالح بالنسبة إلى علماء الشريعة لا ينبغي أن يلقى ظلالاً من الشك على مصداقية الامتثال للشريعة الإسلامية.²⁰ تخضع المؤسسات المالية لمراجعة الحسابات سواء كانت إسلامية أم لا. وللمراجع المالي دور لأجل المصلحة العامة، وهذا الدور موقف ثابت. ومن الواضح

²⁰ انظر ديفيز وسليمان (2012). وتقتبس هذه المقالة من الباحث الشرعي الشيخ حسين على النحو التالي: "ما هو الخطأ في الحصول على أموال مقابل إصدار فتوى أو مراجعة الامتثال للشريعة الإسلامية لأداة مالية؟... نحن تماماً مثل المدققين والمحامين. كل واحد منا لديه سنوات وسنوات من الخبرة في الشريعة الإسلامية. نحن نقوم بعملنا ونحصل على المال مقابل ذلك. ولا يجوز لأحد أن يشكك في شرفنا ونزاهتنا ومصداقيتنا."

أن للعلماء الشرعيين أيضًا دور فيما يتعلق بالمصلحة العامة. بعض الضوابط والتوازنات مشتركة بين مدققي الحسابات و علماء الشريعة. ويمكن اختيار كليهما على أساس التصويت من قبل المساهمين بدلا من مجرد تعيين من قبل الإدارة. ومع ذلك، فإن بعض الضوابط والتوازنات تنطبق على المدققين ولكن ليس على علماء الشريعة. فعلى سبيل المثال، التدقيق هو مهنة تخضع لضوابط دولية ومحلية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المدققون وفقا لمعايير مع مجال أقل لحرية التصرف، جديًا، مقارنة بعلماء الشريعة. وعلى الرغم من هذه الضوابط والتوازنات، فإن المدققين الماليين يتقاضون أتعابهم من الشركات التي يقومون بمراجعة حساباتها، وهناك جدال مستمر حول استقلالية المراجعة المالية الخارجية. واقترح البعض أن يتقاضى المدققون أتعابهم من طرف ثالث مستقل، مثل البورصة (روميرو 2010). في تعليق على القضايا الراهنة في مراجعة الحسابات، ورد أن رئيس مجلس الرقابة على المحاسبة للشركات العامة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية PCAOB

يعتقد أن الترتيب الحالي، حيث يتقاضى المدققون أتعابهم من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، إذ توجد ارتباطات طويلة الأمد بين المدققين والعملاء، وخاصة العملاء الكبار، هي مشاكل لا بد من تناولها للوفاء بمهمة مجلس الرقابة على المحاسبة. (روش، تشيرش، جينكنز، مكركين، و ستانلي 2011، ص C16)²¹

وأدى تضارب مصالح المدققين إلى إلحاق الضرر بأصحاب المصلحة في عدة قضايا، من إنرون وتيكو إنترناشونال إلى شركة أدلفيا للاتصالات، وشركة بيرجرين سيستمز، وورلدكوم (مور، وتكلوك، وتانلو، وبازرمان 2006).

وقد أظهرت تقارير وسائل الإعلام أن تصور تضارب المصالح في حوكمة الشريعة الإسلامية يؤثر على مصداقية صناعة التمويل الإسلامي. وهناك خبر من بي بي سي يقدم البيان التالي من قبل مصرفي استثماري مجهول مقره في دبي:

نخلق نفس نوع المنتجات التي نطرحها في الأسواق التقليدية. ثم نتصل بأحد العلماء الشرعيين للحصول على فتوى [حكم ديني]... وإذا لم يقدمها لنا، نتصل بعالم آخر، ونعرض عليه مبلغا من المال مقابل خدماته ونطلب منه فتوى. نحن نفعل ذلك حتى نحصل على امتثال للشريعة الإسلامية. وعندئذ نتمتع بالحرية في توزيع المنتج على أنه إسلامي. (فوستر 2009)

وفي عام 2013، اتخذ علماء الشريعة خطوة نحو التنظيم الذاتي من خلال تأسيس جمعية، أي جمعية خيرية مسجلة بريطانية، ومن المتوقع أن تضع مدونة قواعد سلوكية، ومتطلبات تطوير مهني مستمرة (فيز كاينو 2013).

حوكمة الشركات

وفي مجال الخدمات المصرفية الإسلامية، تنشأ قضايا حوكمة الشركات بشكل رئيسي فيما يتعلق بحسابات الاستثمار. يفترق حاملو هذه الحسابات، على عكس مساهمي البنك، إلى أي حقوق سيطرة، وخاصة حقوق التصويت لتعيين مجلس الإدارة، أو هيئة الرقابة الشرعية، أو مدققي الحسابات. وتتشابه حسابات الاستثمار المقيدة مع خطط الاستثمار الجماعي التي تثير قضايا حوكمة الشركات التي تتعلق بشكل رئيسي بحق أصحاب الحسابات في المعلومات. وخلافا لمخططات الاستثمار الجماعي التقليدية،

²¹PCAOB هي شركة غير هادفة للربح مقرها الولايات المتحدة "التي أنشأها الكونغرس للإشراف على مراجعة حسابات الشركات العامة من أجل حماية مصالح المستثمرين وزيادة المصلحة العامة في إعداد تقارير مراجعة بمعلومات دقيقة ومستقلة" (من موقع PCAOB: <http://pcaobus.org>).

فإن حسابات الاستثمار المقيدة ليست كيانات قانونية منفصلة. لا تطبق متطلبات الإفصاح التي تنطبق على برامج الاستثمار الجماعي لتسهيل مراقبة المستثمرين على حسابات الاستثمار المقيدة هذه. إن حالة حسابات الاستثمار غير المقيدة أكثر تعقيدا من حسابات الاستثمار المقيدة بسبب خلط أموالها بأموال المساهمين، مما يؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح بين أصحاب الحسابات والمساهمين. وقد يكون للمساهمين شهية أكبر للمخاطر مقارنة بأصحاب الحسابات الذين غالبا ما يكونون مدخرين في قطاع التجزئة يسعون للحصول على عوائد متواضعة مع حماية رأس المال. ويجوز للبنك أن يخصص الأموال للاستثمارات ذات المخاطر الأعلى مما قد يكون مناسباً لأصحاب الحسابات غير المقيدة. ويمكن أيضا أن يتم التحكم في توزيع الأرباح من قبل الإدارة بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين. كما أن استخدام "احتياطي معادلة الأرباح" و"احتياطي مخاطر الاستثمار" من قبل البنوك الإسلامية على التوالي لعوائد سلسلة وتغطية الخسائر المحتملة المنسوبة إلى أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة يولد تحديات منفصلة لحوكمة الشركات. وليس لأصحاب الحسابات عادة رأي في إنشاء واستخدام هذه الاحتياطات. وعلاوة على ذلك، فمن دون الإفصاح الكافي، قد تضلل هذه الاحتياطات المستثمرين حول أداء الاستثمارات.

ونظرا لأن حسابات الاستثمار المقيدة وغير المقيدة ليس لها حقوق تحكم، إذا كان أصحاب الحسابات غير راضين عن البنك، فإن اللجوء الرئيسي المتاح لهم هو التصويت لإعلان عدم رضاهم، وذلك رهنا بالقيود التعاقدية (مثل فترات الإشعار)، والانتقال إلى بنك آخر. بيد أن المنافسة بين المصارف قد لا تكون ضامنا كافيا لحماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار بسبب التكلفة والأعباء التي ينطوي عليها التحول. كما قد يكتشف أصحاب الحسابات الأداء الضعيف فقط.

ومن المشكوك فيه ما إذا كان أصحاب حسابات الاستثمار يريدون حقوق السيطرة وأن يكونوا قادرين على استخدامها بفعالية لحماية حقوقهم. وبالتالي، هناك اقتراح لمعالجة هذه المسألة، وهو إنشاء لجنة للحوكمة في مجلس إدارة البنك. ويتكون هذا المجلس من مدير غير تنفيذي يكون عضواً في لجنة التدقيق، وعالم شرعي يكون عضواً في هيئة الرقابة الشرعية للبنك، ومدير غير تنفيذي آخر قادر على حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار. غير أن فعالية هذه اللجان تكون موضع شك، ويتعين على المشرف المصرفي أن يلعب دورا نشطا في ضمان تمكن هذه اللجنة، إذا ما أنشئت، من أداء عملها (أرتشر وكريم 2013).

التكافل، والتي عادة ما يكون هجين بين التأمين المتبادل وتأمين الملكية، والتحدي الرئيسي لحوكمة الشركات هو أن المشتركين في لا يملكون حقوق السيطرة. يتم ممارسة هذه الحقوق من قبل المساهمين في إدارة التكافل، وفي حالة وجود تضارب في المصالح بين المساهمين والمؤمن عليهم، قد يفضل المشغل المساهمين الذين يتمتعون بحقوق السيطرة. ويختلف الوضع عن حالة شركات التأمين المتبادل حيث يمتلك حملة بوالص التأمين معظم حقوق أصحاب المصلحة التي يمتلكها مساهمو الشركات المالكة (أرتشر وكريم ونينهاوس 2009).

ومثل حاملي حسابات الاستثمار في بنك إسلامي، فإن حاملي البوالص في التكافل لديهم خيار التصويت بإعلان عدم رضاهم. ومرة أخرى، من غير المرجح أن تكون المنافسة حماية كافية. ولا يمكن اكتشاف المعلومات الهامة، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية معالجة المطالبات، إلا بعد مرور عدة سنوات على قيام أصحاب الحسابات بدفع اشتراكاتهم. وعلاوة على ذلك، في حالة منتجات التأمين على الحياة، يمكن أن تكون تكلفة التحول كبيرة. أما فيما يتعلق بالتعامل مع تحديات الحوكمة في حسابات الاستثمار الإسلامي، فهناك اقتراح بمعالجة قضايا حوكمة الشركات في التكافل بأن يتم إنشاء لجنة من مجلس الإدارة (تتألف، على سبيل المثال، من خبير في التأمين، وعالم شريعة، ومدير غير تنفيذي) تحت إشراف منظم التأمين لحماية مصالح المؤمن عليهم.

وفيما يتعلق بحوكمة الشركات، هناك اختلافات هيكلية محدودة تميز الأنظمة الجماعية الإسلامية والتقليدية. الفرق الرئيسي هو أن الأنظمة الإسلامية تحتاج إلى ترتيب إضافي للحوكمة الشرعية.

التمويل الإسلامي والمسؤولية الاجتماعية للشركات

إن المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي تتداخل بوضوح مع تلك التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويجادل تقرير أو دبليو دبليو كونسولتينج (ويليامز و زينكين 2010) أن ذلك

مع الاستثناء المحتمل لتركيز الإسلام على المسؤولية الشخصية وعدم الاعتراف بالمؤسسة كشخص اعتباري، مما قد يقوض مفهوم مسؤولية الشركات، فإنه لا يوجد اختلاف بين العقيدة الدينية ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة [إطار معترف به على نطاق واسع للمسؤولية الاجتماعية للشركات]. والواقع أن الإسلام غالباً ما يذهب إلى أبعد من ذلك، ولديه ميزة تقنين أوضح للمعايير الأخلاقية، فضلاً عن مجموعة من آليات الإنفاذ الواضحة. (نبذة مقتبسة)

وبعيداً عن المحظورات الأساسية، فإن معظم ما يمكن اعتباره أخلاقياً في التمويل الإسلامي مشمول بالمعيار المعنوي بعنوان "سلوك المسؤولية الاجتماعية للشركات والإفصاح عن المؤسسات المالية الإسلامية" الذي وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقرها البحرين. وينص المعيار على أنه يقوم على أفكار مثل كون الرجل خليفة لله. **مستند ثبوتي 2** يوفر وجهة نظر أعلى لمعيار يغطي السلوك الإلزامي والموصى به.

مستند ثبوتي 2. معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات

سلوك إجباري	سلوك موصى به
فحص العملاء (على سبيل المثال، يجب ألا يكون نشاط العميل مخالف للتعاليم الإسلامية أو لجوانب المسؤولية الاجتماعية الأساسية للشركات لهذا المعيار)	فرض حسن (فرض بدون فائدة)
المعاملات المسؤولة مع العملاء (على سبيل المثال، تجنب فرض شروط شاقة، وتشجيع الاستهلاك غير المناسب)	الحد من التأثير السلبي على البيئة (مثل إدارة النفايات، الطاقة المتجددة)
الأرباح والنفقات المحظورة من قبل الشريعة الإسلامية (مثل تحديد الهوية والتخلص منها)	حصر الاستثمار الاجتماعية، والتنمية، والبيئة
رعاية الموظفين (مثل تكافؤ الفرص)	خدمة العملاء المتميزة
الزكاة (مساهمة دينية إلزامية)	الشركات الصغيرة جداً والصغيرة؛ والمدخرات الاجتماعية والاستثمارات
	الأنشطة الخيرية
	إدارة (الوقف الإسلامي)

ورد في تقرير يستند إلى فحص معايير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في الفترة 2009-2010 أن "النتائج تشير عموماً إلى أن المؤسسات المالية الإسلامية لديها بداية جيدة في معظم جوانب المسؤولية الاجتماعية، على عكس الانتقادات الموجهة إلى الصناعة "مسؤوليات الاتجاهات في المؤسسات المالية الإسلامية" 2010، ص 4). غير أن دراسة أخرى تستند إلى الدراسة الاستقصائية تجد أن المؤسسات المالية الدولية مقصرة في "الأهداف الأخلاقية والاجتماعية التي تنطوي عليها الشريعة".²² علاوة على ذلك، فإن المسؤولية

²² هذه وغيرها من الاقتباسات المتبقية في هذه الفقرة هي من أريبي وأرون (2012).

الاجتماعية للشركات "ليست مصدر قلق كبير لمعظم البنوك الإسلامية". ولا توفر الأدبيات استنتاجا واضحا حول أداء المصارف الإسلامية في المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وعلى مستوى أكثر جوهرية، فإن ما هو "أخلاقي" لا يُفسر بشكل واضح في الممارسة المالية الإسلامية. ويلسون (2002) ويرى أن "البنوك الإسلامية غالبا ما تصف نفسها بأنها تقدم خدمات مالية أخلاقية، لكنها لا تبين بوضوح ما هو المقصود من هذا أو أهميته" (الملخص) و "على الرغم من أن البنوك الإسلامية لا تزال تشارك بشكل كبير في التمويل التجاري من خلال المرابحة (مبيعات الائتمان) وغيرها من أدوات التمويل الإسلامي، فإنها نادرا ما تشير إلى ممارسات التداول العادلة" (ص 11).

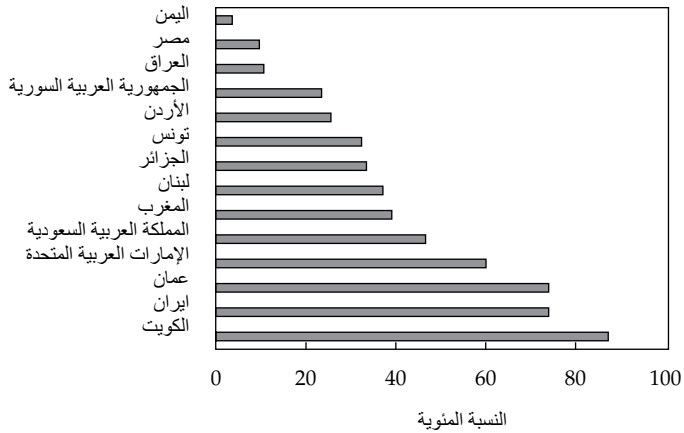
وفما يتعلق بعمل الخير وتجنب الإضرار بالمجتمع والبيئة، يرى الاقتصادي ميلتون فريدمان أن وظيفة إدارة الشركة هي تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين (انظر، على سبيل المثال، فريدمان 1970). ومن ثم، فإن الأعمال المربحة تؤدي إلى مجتمع مزدهر، وإذا أراد المساهمون أن يفعلوا شيئا خيرا، يمكنهم القيام بذلك في حياتهم الخاصة. وقد استندت هذه الحجة في التمويل الإسلامي إلى القول بأن وظيفة المؤسسات المالية الإسلامية هي كسب المال للمساهمين بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية بدلا من الانخراط في قضايا اجتماعية (انظر على سبيل المثال "الوساطة المالية الإسلامية" 2012).

والمقصود هو أن تبادر المؤسسات المالية، لتبرير التسمية "الإسلامية"، ببساطة إلى ما بعد تغيير شكل التمويل وأن تهتم بالرعاة الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تركز المصارف الإسلامية على توسيع فرص الحصول على التمويل، وأن يدفع التمويل الإسلامي للمشاريع من أجل المعاملة العادلة لعمال البناء، والحد من أوجه القصور في الطاقة والنفائيات والمياه وانبعثات الكربون. وباختصار، من المتوقع أن يكون التمويل الإسلامي مثل ما يشار إليه بـ "الاستثمار المؤثر"، مما يحقق ربحا مع الالتزام بإحداث فرق إيجابي وتقليل الضرر.

الحصول على التمويل. على الرغم من أن تحسين إمكانية الحصول على التمويل لا يشمل بشكل واضح معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أنه يمثل جانبا أساسيا من جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يمكن توقعها بشكل معقول من التمويل الإسلامي. إن أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي تعاني من نقص الخدمات من قبل المؤسسات المصرفية الرسمية، كما يتضح من الأدلة الاستقصائية التي جمعها البنك الدولي. **شكل 1** يوضح أنه في عام 2012 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على سبيل المثال، كان 18% فقط من البالغين لديهم حساب لدى مؤسسة مالية رسمية - وهو أدنى متوسط لجميع المناطق النامية الأخرى. في مصر واليمن والعراق، كانت النسبة أقل من 10%. وكان الوصول إلى الخدمات المالية غير كاف على وجه الخصوص بالنسبة للأشخاص في أقل 40 في المائة من توزيع الدخل، ولم يحصل سوى 5 في المائة من البالغين الذين شملتهم الدراسة على قرض من مؤسسة مالية.²³

يواجه التمويل الإسلامي تحيزا في المناطق الحضرية ويركز على ما يسميه المصرفيون "الشئون المصرفية" (انظر، على سبيل المثال، ملفات العملاء في خان وخانا 2010). في المناطق الريفية، حيث تعاني عيوب سوق الائتمان من التمويل غير الرسمي السائد، والتي غالبا ما يسيطر عليها المقرضون للمال، عادة ما يكون التمويل الإسلامي غائبا. ففي باكستان، على سبيل المثال، لا يزال 86 في المائة من سكان الريف بدون مصارف،²⁴ في حين لا تزال الخدمات المصرفية الإسلامية مركزة في المدن.

²³ فقط من البالغين هم في أسفل 40% من نطاق الدخل.



ملحوظة: كان الأفراد الذين شملهم الاستطلاع يبلغون من العمر 15 سنة فأكثر.
المصدر: استنادا إلى بيانات من قاعدة بيانات فيندكس العالمية للبنك الدولي.

الاستثمار المستدام والمسؤول. يختص كل من التمويل الإسلامي والتمويل الأخلاقي في المجال التقليدي ويهتم بالعرض من التمويل وتجنب الضرر والقيام بأعمال الخير. ومع ذلك، فإن التمويل الإسلامي، نظرا لإصراره على تجنب الربا والغرر المفرط، يهتم أيضا بهيكل التمويل، الذي لا يعتبر مصدر قلق أخلاقي في الاستثمار المسؤول اجتماعيا (مؤسسات المسؤولية الاجتماعية).

وتتجدد حركة مؤسسات المسؤولية الاجتماعية في نهج الاستثمار على أساس المعتقدات المسيحية. كانت فكرة الوصاية أو الإشراف (مثل فكرة النزعة في الإسلام) مركزية بالنسبة لفلاسفة القرن الثامن عشر، مثل جون ويسلي. وأعربوها عن اعتقادهم بأنه لا ينبغي للمستثمرين أن يتصرفوا بوصفهم مالكين بل كأمناء أو أوصياء على الممتلكات، وأنه لا ينبغي إنشاء الثروة في الوقت الذي يلحق الضرر بجيرانهم. ولتجنب الاستثمارات التي لا تتماشى مع العقيدة، فإن الطريقة الرئيسية المستخدمة هي الفرز الإقصائي - أي تجنب الاستثمارات التي لا تتفق مع قيم المستثمرين. ومن أوائل الأموال التي استحوذت هذه الروح نخص بالذكر صندوق بابونير (الذي أطلقه مجلس الكنائس الاتحادي الأمريكي في عام 1928) وصندوق باكس العالمي (الذي أطلق في عام 1971).²⁵

وفي المجال العلماني، تلبى المعايير الأخلاقية احتياجات دوائر معينة. يشعر بعض الناس بالحساسية لبعض المعايير العالمية، مثل انخفاض انبعاثات الكربون؛ والبعض الآخر قد يقلق بشأن بيع أسلحة مثيرة للجدل. ويمكن للمؤسسات المالية أن تعالج هذه الشواغل في منتجاتها التمويلية والاستثمارية من خلال أساليب مختلفة، مثل الفرز الإقصائي، والاستثمار الأفضل من فئته، والملكية النشطة.

في مجال التمويل الإسلامي، يسترشد الإطار الأخلاقي بالتعاليم الإسلامية، حيث تظل المصادر الأولية دون تغيير على الرغم من أن فهم الإنسان للإرشاد الإلهي يتطور مع مرور الوقت. وهكذا، يمكن للتمويل الأخلاقي في المجال العلماني أن يكون أكثر انتقائية في نهجه على نحو يفوق التمويل الإسلامي. على سبيل المثال، سوف يفحص صندوق الأسهم الإسلامية عادة جميع صناعات الخطيئة

²⁵لمزيد من المعلومات حول الأفكار التي نوقشت في هذه الفقرة، انظر حبيقة وحوسون تراوري (2009).

(من الكحول إلى الأعمال المصرفية التقليدية) ولكن سوف يتجنب أيضًا الشركات ذات الاستدانة العالية والتبرع بإيرادات أرباح الأسهم الملوثة إلى الجمعيات الخيرية. وقد يصف الصندوق التقليدي ذاته بأنه أخلاقي بمجرد فحص أي قطاع واحد (مثل التبغ) أو، في هذه الحالة، لا شيء على الإطلاق. وهكذا، على الأقل نظرياً، يبدو أن التمويل الإسلامي يضع قيوداً أخلاقية أكبر على التمويل على نحو يفوق التمويل الأخلاقي العلماني (الحياة 2010).

غير أن التعاون بين التمويل الإسلامي ومؤسسات المسؤولية الاجتماعية لا يزال محدوداً. وسواء أخذنا في الاعتبار أحداث الصناعة أو التقارير أو المؤهلات التعليمية، فإن مؤسسات المسؤولية الاجتماعية والتمويل الإسلامي يجتازان في مجالات منفصلة. وفي بعض الأحيان، سيجتمع المنتج المالي بين بعض المعايير الإسلامية التقليدية والمعايير الحديثة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مؤشر داو جونز لاستدامة السوق الإسلامية (الذي تم إدخاله في عام 2006) أو مؤشر الصكوك الأخضر. غير أن هذه المنتجات تظل استثناء.

البيئة. تُعد البيئة منطقة محيطة للتمويل الإسلامي، ولكن ذات أهمية كبيرة للمسؤولية الاجتماعية المؤسسية ومؤسسات المسؤولية الاجتماعية المعاصرة. ولم تحظ الشواغل البيئية سوى باهتمام ضئيل في التمويل الإسلامي. كما أن موضوع المعايير السائدة للتقييم بشأن ما إذا كان الترتيب المالي مسموحاً به في إطار التمويل الإسلامي، يتعلق إلى حد كبير بترشيح العقود وتحديد أنشطة الخطيئة التقليدية. وعلى الرغم من أن المخاوف الإيكولوجية لا تحظى بالأهمية في الممارسة المالية الإسلامية، إلا أن نفس الشيء لا يمكن أن يقال بالنسبة للإسلام.

إن المراجع الرئيسية حول الإسلام والبيئة تسعى إلى الإلهام من سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، التي يقال بأنها تولي اهتماماً كبيراً للمحافظة على النباتات والأشجار وزراعة الأراضي والري والمحاصيل والثروة الحيوانية والرعي وتوزيع المياه ومصادر المياه والآبار والأنهار وحقوق المياه. تشير الكتابات حول الإسلام والبيئة في كثير من الأحيان إلى مفاهيم إسلامية ذات صلة - وهما توزيع الأراضي وتكريس الأراضي (انظر، على سبيل المثال، حق 2001). إلا أن الشواغل البيئية الأخيرة، مثل انبعاثات الكربون، لم تجتذب أحكاماً محددة من العلماء المعاصرين.

ويربط الديواني (2003) صلة مباشرة بين إقراض المال مع تحصيل فائدة والتدهور البيئي. ويدّعي أن فرض فوائد ونمو الديون من خلال خلق الائتمان تُعد من الأسباب الهامة للتدهور البيئي لأن الدول تدفع إلى الإفراط في استغلال الطبيعة لخدمة ديونها التي تحمل فوائد. ويشير دتون (2003) أيضاً إلى الربا وخلق الائتمان كقوى ضارة بالتنمية المستدامة. ومن وجهة النظر هذه، فإن خلق الائتمان يؤدي إلى تحفيز مشاريع ضخمة ذات متطلبات تمويل كبيرة، مما يؤدي إلى المزيد من استغلال الموارد الطبيعية المحدودة. وحتى مع أساليب تقاسم الأرباح، يبقى السؤال ما إذا كان تقاسم الأرباح كافياً "لتفادي الضرر والقيام بالخير". فعلى سبيل المثال، يمكن للمرء أن ينشئ مشروعاً شرعياً يموله رأس المال، ولكن الكثير يعتمد على كيفية تعامل الأعمال مع قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية - تلوث الهواء والمياه، وإدارة العلاقات مع القوى العاملة والمجتمعات المحلية، أو ضمان تواجد الاستقلالية والتنوع. حتى الآن، كان التركيز في تحديد ما هو مشروع في التمويل الإسلامي على بعض الأنشطة المحظورة والعقود القانونية بدلاً من التأثير المحتمل على المجتمع والبيئة.

ومن الناحية العملية، تكون الشواغل البيئية واقعة على هامش التمويل الإسلامي. كما أن معيار هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية حول المسؤولية الاجتماعية للشركات يخفض القضايا البيئية (مثل الحد من التأثير السلبي على البيئة) في السلوك الطوعي، في حين أن القضايا المتعلقة مباشرة بالمجتمع (مثل رفاهة الموظفين) هي جزء من السلوك الإلزامي. ومع ذلك، يبدو أن الممارسات تتخلف

حتى عن مستوى المسؤولية الاجتماعية للشركات الذي اقترحه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. يشير تقرير التمويل الإسلامي العالمي 2010 (بي إم بي إسلاميك 2010) أن أيا من البنوك الإسلامية من دول مجلس التعاون الخليجي قد تبنت مبادئ خط الاستواء لإدارة القضايا البيئية والاجتماعية في تمويل مشروعات التنمية.²⁶

الاقتصاد السياسي للتمويل الإسلامي

على الرغم من أن النشرات الضخمة حول الاقتصاد والتمويل الإسلامي تُوجّه الانتباه فقط إلى الاقتصاد السياسي، نحاول أن نقدم هنا مجموعة مختارة على النواحي المشتركة بين الاثنين. وكما هو الحال في الأقسام الأخرى، فإننا نهدف، بدلا من توخّي الشمولية، إلى أن نغطي أبرز المواضيع - الحوافز المؤسسية وسيادة القانون - وكذلك تقديم لمحة موجزة عن مختلف تجارب البلدان. وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- وعلى الرغم من أن المجتمعات الإسلامية لا تقيد بشكل الربا عام - وهو التمويل التقليدي الملوّث - فقد بذل بعضهم الكثير من الجهد لتقييد التجارة لأجل تجنب ظهور قوة اقتصادية مستقلة عن رعاية الدولة.
- وقد اتبعت البلدان مسارات مختلفة تماما عن التمويل الإسلامي مع مستويات مختلفة من الدعم، أو حتى المعارضة، من الحكومة.
- إن ممارسة التمويل الإسلامي من قبل مؤسسات خاصة يتجنب الاتحادات السياسية المباشرة؛ بل يتمتع إلى حد كبير بالاستقلالية عما يوصف في بعض الأحيان بأنه "إسلام سياسي".

الهيكل التحفيزي المؤسسي للإنتاج

التمويل الإسلامي - سواء في مفهومه الحديث أو من الخبرة السابقة - يتوسط الهيكل المؤسسي الأساسي الذي يحكم الإنتاج والتجارة. قصة التمويل الإسلامي، على حد تعبير وارد (2010)، "لا يمكن التقاطها دون فهم كامل للدين والتمويل، ولكن أيضا من التاريخ والسياسة والاقتصاد والأعمال والثقافة" (ص 3). منذ العهد العثماني، توترت العلاقة بين الدولة والطبقات المنتجة في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط. ويقع التجار في الطبقة الدنيا من التسلسل الهرمي للسلطة والامتيازات، حيث يحتكر السلاطين والعلماء والبيروقراطيون الامتيازات الاقتصادية (الهوراني 2005). وكانت التجارة والحرف اليدوية محرومة. واجهت الصادرات رسوم أكثر إرهاقا مقارنة بالواردات، ومقارنة مع نظرائها الأوروبيين، تتمتع النقابات باستقلالية أقل من تدخل الدولة (مالك 2012).

على عكس الحكام الأوروبيين، لم تكن السلاطين العثمانيين بحاجة إلى الحكم بموافقة فئات التجار (باموك 2012). كانوا معتمدين ماليًا على الأرض أكثر من البضائع الخاصة. وحتى عندما اضطرت الحكام العثمانيون إلى زيادة المرونة الاقتصادية في مواجهة تراجع القوة العسكرية والاقتصادية، أصبحوا أكثر استعدادا لمنح التنازلات التجارية والمالية للتجار والبنوك الأوروبيين. وكان هذا الموقف مناسباً سياسياً: ثم تم عزل القوة الاقتصادية تماما عن المجال السياسي. ويوضح مالك وعوض الله (2013) أن التجار في معظم التاريخ العربي الأخير كانوا مرهوبين أكثر من كونهم محبذين (ص 302). وكان الحكام يشعرون بالجزع إزاء احتمال صعود الطبقة التي يمكن أن تعتمد على مصادر مستقلة للدخل. تم التسامح مع التجار طالما كانوا ملحقين بالدائرة الحاكمة.

وهناك حاجز آخر وهو هيكل الرقابة التي تصطدم بظهور طبقات اجتماعية مستقلة. وتكمن جذور هذه الهياكل الرقابية في أشكال محددة من التنظيم العسكري في ظل الحكم الإسلامي تعتمد على العبيد العسكريين الأجانب الذين مُنعوا في البداية من الزواج من داخل المجتمع أو اقتناء الممتلكات. وقد أتاحت الهياكل العسكرية المعزولة نتيجة لذلك للحكام تركيز السلطة، وتعزيز الحكم الشخصي، وإضعاف الضوابط والتوازنات (بلايدس وشاني 2013).

هذا الإرث التاريخي يلقي بظلال طويلة على الأنظمة الاقتصادية العربية، حيث لا يزال التدخل الحكومي الشديد هو السائد اليوم. من بين جميع المناطق العالمية، يوجد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حواجز غير جمركية أكثر انتشاراً، والتي تحدها مجموعة من اللوائح والضوابط التعسفية التي تقيد الفرص الاقتصادية لدائرة مغلقة من المطلعين. وكثيراً ما يحتكر الرأسماليون من المقربين الفرص الاقتصادية الجديدة. ونتيجة لذلك، فإن اقتصاديات التنازلات تلغي اقتصاديات المنافسة في الشرق الأوسط، مما يخلق "هرم الامتياز"، الذي كشفته بضع شركات مترابطة بشكل جيد في القمة مع قاعدة كبيرة من الشركات الصغيرة. وباختصار، تتميز بيئة الأعمال في معظم الدول العربية بعدم المساواة الهائل في الوصول، مما يمنع بشكل فعال الشركات الصغيرة أن تصبح متوسطة أو كبيرة. وكثيراً ما تضطر الشركات الصغيرة إلى العمل في القطاع غير الرسمي.

وفي بلدان الخليج الغنية بالموارد، حيث يمكن القول بأن القطاع الخاص أقوى، فإن الحدود بين القطاعين العام والخاص غالباً ما تكون غير واضحة. هذه الميزة هي سمة من سمات دول أصحاب الدخل أي الدول التي تستمد دخلها في المقام الأول من النفط والمساعدات. قبل عدة عقود، أدى اكتشاف النفط في الممالك الخليجية إلى نقلة في العلاقة بين الحاكم والتاجر لصالح الأسر الحاكمة من خلال تقليل اعتمادها على التجار (كريستال 1995). ومع ارتفاع الحواجز أمام التجارة الإقليمية (لا تشكل التجارة البينية العربية سوى 10% من إجمالي التجارة)، يعتمد التجار بصورة أكثر على الدولة للوصول الاقتصادي. وقد أدت القيود التجارية إلى تجزئة الأسواق المحلية والإقليمية وتقويض الازدهار الاقتصادي ومنع التجار من أن يصبحوا دائرة قوية للإصلاح الاقتصادي والسياسي.

وكان على التمويل الإسلامي أن يعمل في هذا الاقتصاد السياسي الهش. ومن غير المرجح أن يكون التمويل عاملاً تمكينياً في بيئة حيث تصبح فيها ساحة الإنتاج أسيرة لمراكز السلطة من خلال العراقيل أمام الدخول وحرية التنقل. وهذا الفصل بين الأنظمة المؤسسية التي تحكم التمويل والإنتاج لا يتفق مع التحذيرات القرآنية ولا الاقتصاد السياسي الحديث. ومما له دلالة، يؤكد القرآن في نفس الآية حظر الربا وجواز التجارة (2: 275). ومن المفارقات، حتى مع بعض المجتمعات الإسلامية التي تطمح إلى موازنة نظمها المالية مع المبادئ الإسلامية، لا تزال أنظمتها الاقتصادية تزرع تحت وطأة القيود بسبب الحواجز الواقية أمام الإنتاج. وعلى نحو فعال، فإن هذه المجتمعات لا تحتاج أن تقلق فقط بشأن الربا بل أيضاً من العوائق التجارية غير الضرورية.

ومن الواضح أن هذه المناقشة ذات صلة وثيقة بالأنظمة الاقتصادية العربية التي تتمتع بمستويات عالية من الحماية التجارية. فالكثير من الدول ذات الأغلبية المسلمة في جنوب شرق آسيا - على سبيل المثال، ماليزيا وإندونيسيا - قد أنتجت أنماط نمو مختلفة لأن الحوافز للتجارة والإنتاج أكثر مواتة في هذه البلدان.

سيادة القانون

إن النظام القانوني الذي يسهل المعاملات التجارية، ويضع العقود موضع التنفيذ، ويعمل كطرف ثالث محايد هو شرط مؤسسي للتمويل الإسلامي. وكما هو الحال في المجتمعات النامية الأخرى، تواجه المجتمعات الإسلامية العديد من التحديات القانونية التي يمكن أن تؤثر على امتصاص التمويل الإسلامي وفاعليته. وتخضع العديد من معاملات التمويل الإسلامي الدولي للقانون الإنكليزي باعتباره القانون الحاكم الذي يوفر للمستثمرين اليقين القانوني المطلوب.

هناك بعض الأبعاد الرئيسية الجديرة بالمناقشة فيما يتعلق بسيادة القانون، وهي استقلال القضاء، والكفاءة، والوصول، والإنصاف، والإنفاذ، وحقوق الملكية.

الاستقلالية. تتمتع السلطة القضائية في العديد من المجتمعات الإسلامية (وخاصة تلك التي لديها أنظمة سياسية مغلقة) باستقلالية محدودة فيما يتعلق بالمجال التنفيذي أو السياسي. وللحكام سلطة تقديرية كبيرة في توظيف القضاة وفصلهم، ويواجه الحكام قيوداً قليلة للحد من الاستخدام التعسفي للسلطة.

الكفاءة. في كثير من المجتمعات الإسلامية المكتظة بالسكان، تؤدي تأخيرات المحاكم إلى إضعاف كفاءة النظم القضائية. كما أن نقص أعداد القضاة والوظائف الكتابية المرهقة، وحق الاستئناف غير المقيد، واشتراطات المثول أمام المحكمة بصورة متكررة، يؤدي إلى تراكم وتأخير أعداد كبيرة من القضايا. ويؤدي هذا التراكم إلى زيادة التكاليف وقد يؤدي إلى خروج أطراف الأعمال من النظام القانوني. في مصر، حل النزاعات التجارية في وضع غير مؤات بالنسبة إلى الإمدادات الجنائية، التي هي أسرع وأكثر كفاءة. فالقضاة يتمتعون بخبرة أكبر في مجال القانون الجنائي أكثر من الخبرة في الإجراءات التجارية. وبالتالي أصبحت الأطراف المهمة مُحفزة لتحويل النزاعات المتعلقة بالاقتراض إلى الولاية القضائية الجنائية (براون 1997).

فرص الوصول. يؤدي النظام القضائي البطيء وغير الكفء إلى زيادة التكاليف ويقلل من فرص توصل الأشخاص الذين هم أقل يُسرًا. وفي العديد من البلدان العربية، يؤدي هيكل الرسوم التدريجي إلى زيادة التكلفة كلما طالت إجراءات المحاكم وأصبحت هيكلتها أكثر تعقيداً. وحتى الطرف الفائز يضطر أن يدفع ويسعى لمزيد من الاجراءات لاسترداد التكاليف. الطعون غير مكلفة نسبياً. إذ لا يتحمل الطرف الخاسر جميع تكاليف عملية الاستئناف. ونتيجة لذلك، في مصر، يتم استئناف 80% من القضايا بعد الجلسة الأولى (الدين 2002). والنتيجة هي أن العديد من الناس الأثرياء والأقوياء يستغلون الطرق الخلاقة للإفلات من النظام. وفي شمال أفريقيا، تعتمد الشركات الراسخة، وخاصة المستثمرين الأجانب، بشكل متزايد على التحكيم خارج المحكمة. ونظراً لعدم إلمامهم بلغة وإجراءات المحاكم في بلدان شمال أفريقيا، تختار الشركات التجارية الدولية شروطاً تحكيمية إضافية تسمح لها باختيار إجراءات قضائية منفصلة وقانون يحكم تسوية المنازعات. ومثل "خيارات الخروج" هذه من النظام تؤدي إلى إضعاف الدوائر التي كان يمكن أن تدفع إلى الإصلاح القانوني.

الإنصاف. يمكن للأغنياء تجاوز النظام من خلال الفساد أو التسوية خارج المحكمة، وبالتالي فإن تكلفة نظام قضائي غير فعال تترك أثراً كبيراً على الفقراء. وفي شمال أفريقيا، تكون الشركات الصغيرة أكثر حرماناً من الناحية القانونية من حيث تسوية المنازعات؛ فإن عملياتها تخضع أيضاً لنظام قانوني قديم يعاقب على المشاريع التي تنطوي على مخاطرة. تشتهر قوانين الإفلاس في مصر بتأثيرها التشويهي: وعندما يفلس عمل ما، يمكن وضع المالك في السجن، ومنعه من شغل منصب عام، ولا يزال مسؤولاً عن سداد الدين. وبسبب ارتفاع تكلفة فشل الأعمال، فإن مثل هذه القوانين القديمة تستثني الشركات الصغيرة من التجريب، الذي هو الأساس الوطيد للإنتاجية والابتكار. وتواجه تونس التحدي المعاكس، حيث أنها تتفقر حتى إلى أبسط قوانين الإفلاس.

الإنفاذ. الفصل بين القانوني وبحكم الواقع يعني أنه حتى عندما تكون القوانين موجودة على الورق، فإنها قد لا تكون ذات مصداقية في تنفيذها، مما يجعل التبادلات الاقتصادية لا يمكن التنبؤ بها. وقد وجدت الدراسات الاستقصائية المتعمقة على مستوى الشركات في الشرق الأوسط تبايناً واسعاً في استجابة الشركات للمسائل المتعلقة بالمراسلات بين القوانين والممارسات.

حقوق الملكية. في كثير من المجتمعات الإسلامية، تكون حقوق الملكية إما غير راسخة أو غير مطبقة بشكل كاف. ففي مصر، تمتلك الدولة معظم الأراضي. ويؤدي عدم وضوح صكوك ملكية الأراضي إلى

ترك الأرض ك رأس مال "ميت". وعلى نقيض ذلك، تعاني باكستان من مستويات عالية من عدم المساواة في الأراضي، مما يحرم الفقراء من القدرة على استخدام الأراضي كضمانات للتمويل المصرفي. وتسلب هذه القضايا الضوء على التحدي المتمثل في تعزيز الاقتصاد الأخلاقي والتمويل الإسلامي - ولا سيما ترتيبات تقاسم الأرباح - حيث تكون سيادة القانون إما غائبة أو ضعيفة.

الدروس المستفادة من تجارب البلدان

ولقد شكّل الاقتصاد السياسي في بعض البلدان تطور التمويل الإسلامي. ومن ثم، فإن إلقاء نظرة على تجربة البلدان يمكن أن يسلب الضوء على الصلة بين السياسة والتمويل. إلا أن السياسة كانت قضية حساسة بالنسبة لصناعة التمويل الإسلامي. ومما لا يثير الدهشة أن أجزاء كبيرة من الأدبيات حول التمويل الإسلامي تفتقر إلى أي إشارة إلى السياسة. وفي بعض البلدان، يرتبط صعود التمويل الإسلامي بالسياسة العرقية أو التوجه الأيديولوجي. وفي بلدان أخرى، ينبع الضغط من أجل التمويل الإسلامي من الفوائض الناتجة عن هيكل اقتصادي قائم على النفط.

وبالنظر إلى ماليزيا، فهو بلد في طليعة التمويل الإسلامي الحديث. إذ يعتبر بصفة عامة مركزاً عملياً أكثر تقدماً للتمويل الإسلامي، وهو البلد الذي تفضل فيه الدولة بقوة تطوير صناعة تمويل إسلامي. وخلافاً لباكستان وإيران، التي حاولت إضفاء الطابع الإسلامي على النظام المالي بأكمله، تقوم ماليزيا بتجربة التمويل الإسلامي من خلال النموذج المصرفي المزدوج حيث يتعايش التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي معاً. على الرغم من أن تابونغ حاجي الماليزية تعتبر واحدة من أقدم التجارب في مجال التمويل الإسلامي، إلا أنه حتى عام 1983 أقر البرلمان قانون الخدمات المصرفية الإسلامية الذي أنشأ بنك الإسلام، وهو بنك تجاري كامل تسيطر عليه الحكومة.²⁷ في عام 2013، بلغت الأصول المصرفية الإسلامية نسبة 24,1% من الأصول المصرفية، وفقاً للبنك نيجارا ماليزيا، وهو البنك المركزي الماليزي. وغالبا ما ترجع جذور التطورات التي تفوقها الدولة في التمويل الإسلامي إلى جدول أعمال الحكومة لتسهيل توزيع الثروة لصالح سكان الملايو المسلمين، حيث يمثلوا 65 في المائة من مجموع السكان ولكن يتخلفون عن العرق الصيني في الأعمال التجارية والتجارة. وورد (2010) يصف ماليزيا بأنها "أمة في عجلة من أمرها" (ص 125). وتساعد السرعة على تفسير سبب انتقاد التمويل الإسلامي في ماليزيا في بعض الأحيان من أجل الاتجاه بعيداً جداً وسريعاً جداً في نسخ التمويل التقليدي والإضرار بصحة التمويل الإسلامي الذي يبدو من الصعب عكسه. ومن المعتقد أن مجالس الشريعة التي أنشأها المصرف المركزي الماليزي ولجنة الأوراق المالية لديها ممارسات معتمدة (مثل البيع مع إعادة الشراء الفوري، وبيع الديون) التي ينكرها النقاد كخدع قانونية للتحايل على الحظر الإسلامي بخصوص الربا والغرر. وبموجب القانون، تسود أحكام المجلس الاستشاري الشرعي لبنك نيجارا ماليزيا على أي حكم يتناقض معها. كما يتعين على المحكمة والمحكم الرجوع إلى هذه الأحكام لأي دعاوي قضائية تتعلق بالأعمال المالية الإسلامية.

وفي مجال التمويل الإسلامي، تتنافس ماليزيا مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة دبي. وقد تأسس أول بنك تجاري إسلامي في العالم في دبي عام 1975. وفي أوائل عام 2013، أعلن حاكم دبي، الشيخ محمد، عن خطط لتحويل دبي إلى عاصمة الأنظمة الاقتصادية الإسلامية، مما يشير إلى حقيقة جديدة من دعم الدولة القوي للتمويل الإسلامي. وقد دعم كل من التمويل الإسلامي والتقليدي المشاريع العقارية في دبي والإمارات العربية المتحدة، وهي منطقة ذات أولوية بالنسبة للخبذة الحاكمة. ويتعرض

²⁷ وتعتبر تابونغ حاجي، التي تأسست في عام 1963، أول مؤسسة مالية إسلامية في ماليزيا. والغرض منها هو السماح لأولئك الذين يرغبون في الذهاب للحج أن يدخروا لذلك. راجع www.tabung haji.gov.my/web/guest/latarbelakang3.

التمويل الإسلامي، مثل التمويل التقليدي، للانتقاد بسبب مساهمته في فقاعة الممتلكات التي أدت إلى الأزمة المالية في 2007-2008.

ومن الشواغل الأخلاقية في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي المعاملة القاسية التي يتعرض لها العمال المهاجرون من البلدان الفقيرة. ويعمل العديد من هؤلاء العمال في قطاع البناء ويعتبرون محرومين من الحقوق الأساسية. وعلى الرغم من أن الأخلاقيات والعدالة مذكورة بشكل روتيني في فعاليات التمويل الإسلامي التي تقام في المنطقة، فإن المشاركين يتفادون بحرص ذكر معاملة عمال البناء هؤلاء. فيسر (2012) يشير إلى أن البنوك الإسلامية "لا تتردد في تمويل مشاريع البناء الضخمة في البحرين وقطر ودي، حيث أفادت التقارير بأن أوضاع العمال مروعة" (ص 33).

وعلى النقيض من ذلك، فإن التجربة الإيرانية متصلة أيديولوجيا. تجدر الإشارة إلى انه تم سن تشريع إيراني بشأن الخدمات المصرفية الخالية من الربا بعد أربع سنوات فقط من أن تصبح إيران جمهورية إسلامية في عام 1979. وكما يلاحظ ويلسون (2012)، فإن "سن تشريعات مصرفية إسلامية طموحة لتحويل النظام المالي بأكمله في بلد ما قد يكون له تأثير أقل عن أولئك الذين استلهموا أيديولوجيا لتحقيق هذا الهدف كما كان مرجواً" (ص 101). وعلى الرغم من هذا التشريع، فإن المصرف المركزي لجمهورية إيران الإسلامية يطبق السياسة النقدية إلى حد كبير بنفس الطريقة المتبعة في أي مصرف مركزي تقليدي آخر. وتصنف تقارير الصناعة حول التمويل الإسلامي إيران على أنها البلد الذي يملك أكبر حصة من أصول التمويل الإسلامي العالمية (بما يتجاوز حتى ماليزيا). غير أن العقوبات المستمرة المفروضة على إيران قد قللت من اندماج قطاعها المصرفي مع الاقتصاد العالمي. ومن المفارقات أنه على الرغم من أن إيران لديها أكبر حصة من الأصول المصرفية الإسلامية، فإن العلماء الإيرانيين غائبون بشكل ملحوظ عن كل من أدبيات التمويل الإسلامي وفعاليات الصناعة. إن العداء بين إيران وجيرانها العرب يقدم سببا جزئيا.

وتشبه الحالة الباكستانية حالة إيران. وقد جاء العديد من رواد التمويل الإسلامي من باكستان، وقد حاولت البلاد، في مناسبات مختلفة، دون جدوى إضفاء الطابع الإسلامي على كامل نظامها المصرفي. وارد (2010) يشير إلى أن "التجربة الباكستانية في الصيرفة الإسلامية ليست أقل من ناحية التناقض" (ص 114). وتحدث محمد علي جناح (الأب المؤسس لباكستان، 1948) بحماس لصالح النظام الإسلامي المصرفي في حفل افتتاح بنك الدولة الباكستاني في عام 1948، مما جعله أول رئيس دولة يقوم بذلك. ويقال إنه أنشأ مركزا بحثيا لاستكشاف نموذج إسلامي للخدمات المصرفية. وقد أغلق في وقت لاحق بسبب الإهمال الرسمي.

وقد تم تنفيذ الخطوة التي ترعاها الدولة نحو الصيرفة الإسلامية في وقت لاحق، في الثمانينات، في ظل الحكم العسكري للجنرال ضياء الحق. وقد استخدم الأسلمة كأداة للشرعية السياسية. وبصرف النظر عن السعي إلى شرعية دينية للحكم الدكتاتوري، فإن الأسلمة أيضا حولت الانتباه بعيدا عن قضية أساسية - الحاجة إلى إصلاح إعادة التوزيع. على سبيل المثال، لم تنجح أسلمة ضياء الحق إلا في تغيير الطبيعة النخبوية للاقتصاد، في الواقع، يقول البعض أنه وضع الإصلاحات الزراعية الأساسية على الموقد الخلفي. غيرت أسلمة ضياء الحق فقط التسميات المصرفية دون تغيير المادة الأساسية. وبصرف النظر عن الأحكام التاريخية لأعلى محكمة في باكستان ضد الربا، اتبعت باكستان، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى، نظاما مزدوجا يتعايش فيه التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي. وبعد أن شهدت الأصول المالية الإسلامية نموا سريعا، لم تمثل سوى 9٪ من إجمالي الموجودات المصرفية في نهاية يونيو 2013.

وخلافا لماليزيا والإمارات العربية المتحدة، حيث عملت الدولة بنشاط على تعزيز التمويل الإسلامي، فإن السعودية، مسقط رأس الإسلام، تبنت التمويل الإسلامي فقط على مضض، على الرغم من أن

المملكة أنشأت البنك الإسلامي للتنمية خلال السبعينيات. ويعزى عزوها عن إدخال الصيرفة الإسلامية جزئياً إلى المخاوف من أن تنفيذ ذلك ربما يعطي انطباعاً أن النظام المصرفي الحالي غير إسلامي. وستعكس هذه النتيجة سلبيات على الطبقة الحاكمة التي لها حصص في النظام المصرفي السائد. ولذلك لم يُستخدم مصطلح "البنك الإسلامي" رسمياً في المملكة حتى الآن. (ومن المفارقات أن هذه الممارسة في السعودية المحافظة دينياً تشبه الوضع في تركيا العلمانية، حيث يشار إلى الصيرفة الإسلامية باسم "الصيرفة المشاركة" نتيجة لحساسيات القطاع العلماني من السكان).

كما أن مؤسسة النقد العربي السعودي، والبنك المركزي في البلاد، وهيئة تنظيم سوق رأس المال، ليس لديها أي لوائح محددة للتمويل الإسلامي. وكان على السعوديين واسعي الحيلة الراغبين في تأسيس بنوك إسلامية في المملكة، ولا سيما الأمير محمد بن فيصل والشيخ صالح كامل، أن يوجهوا اهتمامهم إلى بناء قطاع مالي إسلامي في الخارج.

ومع ذلك، فإن الطلب على التمويل الإسلامي على مستوى تجارة التجزئة مرتفع. وكانت السلطات السعودية مترددة في الثمانينيات من القرن السالف في منح مصرف الراجحي، الذي يقدم خدمات صرف العملات والتحويلات المالية، ترخيصاً كمصرف إسلامي. ولكن الراجحي أصبح في نهاية المطاف أكبر بنك إسلامي مدرج في سوق الأسهم في العالم، على الرغم من أنه لا يحمل لقب "البنك الإسلامي". في تقرير (أمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة 2013) يُقدّر أن حصة السوق من الصيرفة الإسلامية في المملكة العربية السعودية في عام 2011 كانت بنسبة 35٪.

إن البلدان المذكورة حتى الآن لديها أغلبية من المسلمين. وتُعد المملكة المتحدة من الأمثلة الرائدة على التمويل الإسلامي بين البلدان التي ليس لديها سكان ذات أغلبية مسلمة. وفي الأونة الأخيرة، تلقى التمويل الإسلامي رعاية رسمية كبيرة في المملكة المتحدة. وهي موطن بنك تجارة التجزئة الإسلامي الوحيد في أوروبا وأربعة بنوك أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد ساعدت علاقاتها مع الشرق الأوسط ووجود عدد كبير من تعداد السكان المسلمين في تحقيق طموحات المملكة المتحدة لتصبح المركز الأوروبي للتمويل الإسلامي. ووفقاً لمختلف التصريحات الحكومية، تهدف السياسة أساساً إلى تحويل لندن إلى مركز للاستثمارات المتجهة إلى الداخل في التمويل الإسلامي. في أكتوبر 2013، أصبحت المملكة المتحدة أول دولة خارج العالم الإسلامي تعقد المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي، حيث أعرب رئيس الوزراء البريطاني عن رغبته في تحويل لندن إلى إحدى العواصم الكبرى للتمويل الإسلامي، لتقف جنباً إلى جنب مع دبي وكوالالمبور. ويرى مراقبون ناقدون أن طموحات التمويل الإسلامي البريطاني تستهدف إلى حد كبير إعادة تدوير البترودولارات من البلدان الغنية بالنفط في الشرق الأوسط.

وقد أنشأ عدد من البلدان الغنية بالموارد ذات الأغلبية المسلمة صناديق الثروة السيادية التي تشارك في الاستثمارات الخارجية. ومن الأمثلة على ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وماليزيا. ومن الغريب أن هذه الكيانات الاستثمارية الجديدة لم تبدي اهتماماً كبيراً بالتمويل الإسلامي. وقد أصدرت فقط خزانة برهاد الوطنية في ماليزيا (شهادات الاستثمار الإسلامي) لجمع الأموال، ولكنها لا زالت تتردد في استخدام الأدوات المالية الإسلامية على جانب الأصول. في حين أن مناقشة أهمية هذه الأموال للتمويل الإسلامي والاجتماعي، لاحظ علي و الأسود (2012) أن "التقدم في التمويل الإسلامي بين صناديق الثروة السيادية هذه كان بمثابة فقر الدم حتى الآن" (ص 8). ويوجد للتمويل الإسلامي وجود في العديد من البلدان الأخرى. ونقتصر في عرضنا على الملاحظات التالية من الأدبيات: أولاً، يمكن أن تعزى الدفعة الأولى لأنظمة الاقتصاد الإسلامي والتمويل إلى استقلال الدول ذات الأغلبية المسلمة عن الحكم الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية. ثانياً، إن النظم المالية والقانونية السائدة في المجتمعات الإسلامية تتعارض مع التعاليم الإسلامية على أساس التفسيرات السائدة

بخصوص الربا والغرر المفرط. ثالثاً، يختلف الاهتمام الرسمي بالتمويل الإسلامي اختلافاً كبيراً، ولكن لا توجد حكومة تتبنى مساراً يوفّر بديلاً حقيقياً، ولو جزئياً، للتمويل التقليدي. رابعاً، لم تُبذل جهود جماعية لصالح التمويل الإسلامي من قبل الدول ذات الأغلبية المسلمة من خلال منابر مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو جامعة الدول العربية. خامساً، من غير المرجح أن يواجه التمويل الإسلامي في المستقبل المنظور تحدياً للسيطرة على التمويل التقليدي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

الشكل مقابل المضمون

بعد أن شرحنا السياق، والخصائص، والاقتصاد السياسي للتمويل الإسلامي، نحن الآن بصدد الانتقال إلى واحدة من أهم المناقشات التي تواجه هذه الصناعة وموضوع متكرر في الأدبيات حول التمويل الإسلامي: نقاش "الشكل مقابل المضمون". وهناك انتقاد متكرر، وهو أن التمويل الإسلامي، على الأقل بالطريقة التي يمارس بها حالياً، ظاهرة قانونية. "الإسلامي" في التمويل الإسلامي هو إسلامي من ناحية الشكل القانوني فقط، أما التقليدي فهو من ناحية المضمون الاقتصادي. وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- يعكس نقاش "الشكل مقابل المضمون" الفجوة بين نظرية وممارسة التمويل الإسلامي والطبيعة القانونية للمجال.
- وعلى الرغم من أن القروض التقليدية التي تحمل فوائد توصف بأنها غير إسلامية وغير عادلة، فإنها محاكاة في التمويل الإسلامي، مما يلغي أي اختلاف جوهري بين الاثنين.
- وينتقد النقاد التمويل الإسلامي بشكل عام، والخدمات المصرفية التجارية الإسلامية، على وجه الخصوص، من أجل الاستفادة غير العادلة من الحساسيات الدينية للمسلمين وتقديم خدمات مالية تقليدية يتم تسويقها بشكل أساسي على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

الشكل القانوني مقابل المضمون الاقتصادي

النقاش حول "الشكل مقابل المضمون" يتعلق بكل من وسائل وأعراض التمويل الإسلامي. ومن الواضح أن "التمويل الإسلامي" يمكن أن يعني أشياء مختلفة جداً لأشخاص مختلفين. وتشمل التفسيرات المتعددة "العمل كالمعتاد ولكن على نحو متوافق مع الشريعة الإسلامية"؛ و"التمويل الأخلاقي والاجتماعي والتنموي" و"الأسلمة السياسية في التمويل". وهذا طيف واسع يغطي كلاً من المثالية والتقيّد الحرفي بالقانون. وفي المؤسسات المالية الهادفة للربح التي ترغب في التنافس مع المؤسسات المالية التقليدية ومع بعضها البعض، كان التركيز أساساً على الامتثال القانوني. وقد دفع هذا النقاد إلى القول بأن الصناعة، من خلال ترجيح الشكل على المضمون، تبدد القدرة على خلق قيمة اقتصادية واجتماعية من خلال الأخلاق الإسلامية.

تمويل المراجعة

ويمكن أيضاً تفسير نقاش "الشكل مقابل المضمون" من خلال تحليل المبيعات الائتمانية المعاصرة أو المراجعة. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 70٪ من التمويل الإسلامي يقوم على أساس. إن هيمنة المراجعة في التمويل الإسلامي واضحة جداً حتى أنه ظل يطلق عليها "المراجعة (يوسف 2004). وباستخدام مبيعات الائتمان للسلع، يشتري الممول سلعة (بدلاً من إقراض الأموال بفائدة) وبيعه للعميل على أساس أقساط ائتمانية. هذا يجعل الصفقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية مع تأمين عائد ثابت. وكما سبق شرحه، من وجهة نظر الفقه التجاري الإسلامي، يجب أن يكون هناك دليل واضح على أن الملكية القانونية وحيازة الأصول (سواء كانت فعلية أو استدلالية) يتم نقلها إلى الممول قبل أن يبيعه الممول إلى العميل. فمن خلال امتلاك الأصول، حتى لو كان لجزء من الثانية، يُعتبر الممول بأنه يتحمل المخاطر المرتبطة بملكية الأصول.

تعرضت المراجعة العصرية لتدقيق متزايد. عادة، لا يشتري الممول البضاعة إلا إذا حصل الممول على تعهد بأن العميل سوف يشتريها من الممول ويوافق العميل على العمل كوكيل لشراء البضاعة. تتم معالجة عملية الشراء والبيع في أسرع وقت ممكن بحيث يتم تقليل طول الفترة الزمنية التي يمتلك خلالها الممول للسلع إلى ساعات، إن لم تكن دقائق أو ثواني. ولا تجري التجارة إلا إذا كان الائتمان مُتضمناً؛ حيث يتم مقارنة زيادة السعر مع معيار سعر الفائدة التقليدي، مثل سعر ليبور؛ ويزداد المبلغ مستحق الدفع للبنك مع طول الفترة التي يتم فيها تمديد الائتمان.

وإن سياق المراجعة المعاصرة هو أيضاً مختلف عن ذلك الخاص بالمراجعة الكلاسيكية. فهو ليس بالضرورة بيع على أساس ائتماني لأن العميل لا يعتمد على خبرة البائع (الممول) أو جدارته بالثقة. وإذا أخذت هذه العناصر مجتمعة، فإنها تحول البيع المؤجل في التمويل الإسلامي من حيث الجوهر إلى قرض تقليدي. تحمل هذه المبيعات الائتمانية مخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة بصورة أساسية، وليس المخاطر المرتبطة بملكية أصل أو مشروع تجاري.

يدّعي مؤيدو عقود البيع الائتماني من جهة، أنهم يتداولون من أجل الربح بدلا من إقراض المال مع الفائدة حسب الفقه التجاري الإسلامي. وفيما يلي بعض الحجج البارزة:

- إنه عقد بيع بدلا من عقد قرض.
- يتحمل الممول مخاطر حيازة ملكية أصل ما حتى لو كان لفترة جزء من الثانية.
- يجب أن يكون هناك أصل ما قائم، في حين أن القروض التقليدية التي تحمل فوائد ليس لها مثل هذا الشرط.
- لا يمكن مد التمويل إلى فترة لاحقة.
- يتم تثبيت السعر الإجمالي مستحق الدفع مقدما.
- تُعطى أي عقوبات على تأخر المدفوعات من المدين إلى الجمعيات الخيرية.

ومن ناحية أخرى، يصف النقاد مبيعات الائتمان بأنها ببساطة طريقة غير فعالة لإقراض الأموال بالفائدة، لأن العملية تنطوي على أوراق قانونية لا داعي لها ومعقدة لجعل الهيكل متوافقاً مع الشريعة الإسلامية. ويستمر الجدل بأن نشاط الممولين، لا يقتصر على تجارة السلع بل المشاركة في الوساطة المالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي ميزة حميدة تضاف، مثل التبرع بالعقوبات على المدفوعات المتأخرة للجمعيات الخيرية، يمكن أيضاً أن تندرج في شروط وأحكام القرض التقليدي. يستشهد النقاد بملاحظة عالم الشريعة الكلاسيكي ابن القيم (توفي عام 1350)، وهو تلميذ اللاهوتي ابن تيمية (توفي عام 1328): "ما يهم في العقود هو مضمونها، وليس المفردات والهيكل" (الحداد والديواني 2006، ص 3).

الديواني (2003) ربط تمويل المراجعة بثلاثية العقد أي تجميع ثلاثة عقود في عقد واحد خلال عصر القرون الوسطى. وكان الغرض من العقد المجمع هو التحايل على حظر الذي تفرضه الكنيسة المسيحية على الفائدة عن طريق تحويل استثمار تقاسم الأرباح إلى قرض بفائدة. وبعبارة بسيطة، جنبا إلى جنب مع استثمار، 100 جنيه إسترليني على سبيل المثال، يبيع الممول الحق في الأرباح إلى العميل نظير 15 جنيه إسترليني، ويشتري منه أيضاً تأمين ضد أي خسائر بمبلغ 10 جنيه إسترليني، وهكذا يحصل الممول على عائد مطلوب تعاقدياً وقدره 5 جنيهات إسترلينية دون أن يعرض رأس ماله لمخاطر الأعمال. (الديواني 2003).

بعض علماء الشريعة الذين شرّعوا المراجعة قد أيدوا أيضا دعمها. على سبيل المثال، عثمانى (2002) جادل بأن المراجعة يجب أن تؤخذ كخطوة انتقالية نحو نظام إسلامي مثالي يعتمد فيه التمويل إلى حد كبير على عقود الاستثمار.

تحقيق الدخل

هي مزيج من الائتمان والمبيعات الفورية يمكن أن ينتج تسييل مثيراً للجدل للغاية، أو يشار إلى التورق أيضاً كمراجعة السلع الأساسية". وكما هو موضح سابقاً، يبيع الممول سلعة إلى عميل على سبيل الائتمان، في عملية لتحقيق الدخل، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى بالسعر الفوري إلى طرف آخر. ومن الناحية الاقتصادية، ينتج عن هذا الائتمان والتداول الفوري قرضاً نقدياً بفائدة بين الممول والحاصل على التمويل. وكما هو الحال بالنسبة لعملية البيع المؤجل، فإن استخدام ميزة تحقيق الدخل في التمويل الإسلامي يختلف عن المفهوم التقليدي لتحقيق الدخل. وفي تجسيده الحديث، ينطوي تحقيق الدخل (غالبا ما يشار إليها باسم "التورق المنظم أو التورق المصرفي") على عملية منظمة لتداول الأوراق التي تولد على الفور ما هو في الأساس قرض نقدي بفائدة.

ويقبل عثمانى في ("الأحكام المتعلقة بالتورق وتطبيقاتها المصرفية") بأن هذا الهيكل "خدعة قانونية" للحصول على النقد؛ فإنه لا يمكن أن يمثل النظام الاقتصادي الذي يهدف إليه الإسلام. كما تم شجب عملية تحقيق الدخل المنظمة من خلال قرار صدر عام 2009 من أكاديمية الفقه الإسلامية الدولية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والذي رفضه كـ "خدعة" للحصول على النقد الآن لأجل الحصول على المزيد من الأموال في وقت لاحق. واعتبر هذا الحكم على نطاق واسع ضربة قاصمة لصناعة التمويل الإسلامي. ومع ذلك، تواصل هذه الصناعة الاستفادة من ميزة تحقيق الدخل.

يتم استقطاب النقاش حول تحقيق الدخل. ومن ناحية، يعتقد خان (2009) أن تحقيق الدخل يحتاج إلى الذهاب. ووفقاً لخان، فإن غالبية المصارف الإسلامية تجري بانتظام كمية كبيرة من هذه المعاملات لعمليات الخزائنة التي تبررها هذه المصارف على أساس مبدأ الضرورة. وفي رأيه أن أفضل حل هو العودة المرحلية إلى نسبة 100% من الاحتياطي النقدي وتحول التركيز إلى منتجات تقاسم الربح والخسارة قائمة على الاستثمار الأصلي. ويوافق خان على أن "مثل هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية تتحدى أساس الهيكل المصرفي القائم" (ص 20). ومن ناحية أخرى، يعتقد حسن (2009) أن تحقيق الدخل يحتاج إلى البقاء. ويجادل بأن الصيرفة الإسلامية لديها خياران: إما "إبلاغ العميل بأنه لا يمكننا مساعدته ويتعين عليه الذهاب إلى البنوك التقليدية" (ص 17) (أو تزويده "بمعاملة تورق سليمة" (ص 17) تعطي له النقود في يده. ويضيف حسن أنه حتى يكون لدى الصيرفة الإسلامية "هيكل أو قانون أفضل وممارسة" (ص 17)، فإنها تحتاج إلى استخدام ميزة تحقيق الدخل. لكنه لا يناقش ما هي الطريقة الأفضل.

كهف (2004) يجادل بأنه "بصرف النظر عما إذا كان مسموحاً به أم لا، وبغض النظر عن الشروط التي يمكن أن يفرضها التوافق الشرعي عليه" (ص 6-7)، فإن تحقيق الدخل يخالف التفسير الليبرالي لنظرية التمويل الإسلامي فإنه يوفر التمويل النقدي مستقلاً عن أي معاملة في الاقتصاد الحقيقي.

إن عقود تقاسم الأرباح عن طريق الاستثمار في (المضاربة و المشاركة) تتحول في بعض الأحيان إلى عقود ذات دخل ثابت من خلال الأجهزة القانونية. وكانت هذه الممارسة سبباً هاماً وراء الجدل المحيط بالأصالة الإسلامية للصكوك في الفترة 2007-2008. ويُنظر إلى التمويل الإسلامي أحياناً على أنه مجرد إضافة تعقيد ووسطاء إلى التمويل التقليدي دون أن يؤدي بالضرورة إلى تحقيق قيمة اقتصادية أو اجتماعية إضافية، ويرجع ذلك جزئياً إلى استخدام هذه الأجهزة القانونية.

رجحان الدين

من الناحية الاقتصادية، يعتمد التمويل الإسلامي أساساً على تمويل الديون بدلاً من تمويل الأسهم. وتتناقض هذه الممارسة مع منطق النظام المالي الإسلامي الذي يُفترض أنها تعتمد إلى حد كبير على أساليب تمويل تقاسم الأرباح.

وقدّمت عدة تفسيرات للاعتماد على الديون. أحدها يتعلق بالنظام النقدي: يعتمد الكثير من التمويل الإسلامي على الخدمات المصرفية التجارية ضمن النظام المصرفي الاحتياطي الجزئي السائد. وهي تخضع لنفس الأطر القانونية والتنظيمية كالصيرفة التقليدية. وهي تخضع أيضاً لنظام ضريبي يؤدي الديون على حقوق الملكية؛ على سبيل المثال، تخضع مدفوعات الفائدة للخصم الضريبي في حين أن مدفوعات توزيعات الأرباح ليست كذلك.

وهناك تفسير آخر يتعلق بالعيوب المعلوماتية وسيادة القانون. وتحليل هيمنة الدين في التمويل الإسلامي، يجادل أغروال ويوسف (2000) أن "الاقتصادات التي تعاني من مشاكل الوكالة سوف تكون متحيزة نحو تمويل الديون. وعندما تصبح هذه المشاكل أكثر حدة، تصبح الديون هي أداة التمويل السائدة" (ص 95). وفي رأيهم أن "استخدام الديون مثل الأدوات هو استجابة داخلية منطقية من جانب المصارف الإسلامية إلى البيانات المتعاقدة التي تعمل فيها" (ص 95).

وهناك أيضاً أسباب أخرى معروضة لشرح هيمنة الدين في التمويل الإسلامي. وتدار المصارف الإسلامية بشكل كبير من قبل المصرفيين المدربين والخبراء في مجال الخدمات المصرفية التقليدية. على الرغم من أن النقد الرئيسي للمصارف التقليدية هو أنها تشجع الديون عن طريق تشجيع استهلاك السلع غير الضرورية، والبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، كما يشير ويلسون (2009) على نحو فعال "تصرفت بنفس الطريقة تماماً مثل البنوك التقليدية. . . فإن البنوك الإسلامية الكبرى في دول مجلس التعاون الخليجي لا تعتذر من حيث أنها تركز إستراتيجية عملهم على المستهلك بدلاً من تمويل التنمية" (ص 16).

قضايا المحاكم

في مجال التمويل الإسلامي، يجب أن تتماشى المعاملات مع الشريعة الإسلامية وقانون الأراضي. وقد أُلقت القضايا المالية التي رفعت إلى المحكمة في المملكة المتحدة وماليزيا الضوء على نقاش "الشكل مقابل المضمون". في قضية محكمة المملكة المتحدة - مصرف البحرين الشامل ضد بيكسيكو للادوية المحدودة وغيرها، حيث قدم المدعى عليهم الذين تخلفوا عن السداد دفعهم بشيء من الافتراء إلى أن الاتفاقات القانونية التي أبرمها لم تكن قابلة للتنفيذ لأنها يجب أن تكون مُلزِمة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ووفقاً للقانون الإنكليزي، وفي حقيقة الأمر، لم تتوافق الاتفاقات مع الشريعة لأنها كانت قروض تحمل فوائد بصورة مُقنَّعة.

وفي قضية أخرى بمحكمة المملكة المتحدة، شركة دار الاستثمار ش.م.ك.م ضد بنك بلوم للتطوير سال (2009)، قال المدعى عليه الذي تخلف عن السداد أن اتفاقية الوكالة (الوكالة) التي تم الاتفاق عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية التابعة لها لم تمتثل للشريعة، وبالتالي كانت باطلة لأنها كانت ضد الوثائق الدستورية لدار الاستثمار.²⁸

في ماليزيا عام 2008، في حكم جماعي على 11 قضية منفصلة تشمل بنك الإسلام ماليزيا برهاد والماليزية العربية بيرهاد للتمويل، حكم القاضي بأن البنوك لا يمكن أن تطالب بكامل سعر بيع العقار

²⁸ويمكن الرجوع إلى هذه القضية بالموقع

http://learn.westlawbusiness.com/PDFs/Investment_Dar_Co_KSCC_v_Blom_Developments.pdf.

في حالة التخلف عن السداد من قبل المقرض. وكانت النقطة الرئيسية هي أن التقصير في بيع الدفع المؤجل، والمعروف في ماليزيا باسم (BBA)، باستخدام التمويل الإسلامي كان أكثر عينا بكثير مقارنة بالرهن العقاري التقليدي. وكان السبب المقدم هو أنه عندما يكتسب التمويل الشكل القانوني لعملية البيع باستخدام بيع بثمن أجل، يمكن للبنك أن يطالب بعائد حتى لفترة ما بعد التقصير التي لم يغطيها التمويل. وفي حالة عدم السداد في الرهن العقاري التقليدي، لا يمكن للممول أن يطالب بمدفوعات الفائدة المتبقية التي كان سيتم إجراؤها إذا لم يحدث التقصير.

وقد اتبعت هذه القضايا بالمحاكم مسارات مختلفة. وفي بعض الحالات، تم سحب القضية؛ وفي محاكم أخرى، ألغت محاكم الاستئناف الحكم الصادر عن المحاكم الأدنى. وهي تشير، في نظر المراقب المطلع، إلى أنه على الرغم من تغيير الشكل القانوني لإقراض المال مع الفائدة إلى ذلك الخاص بالبيع أو عقد الإيجار لتحقيق الامتثال الشرعي، من المرجح أن يُنظر إليها على أنه إقراض مال بفائدة من ناحية المضمون.

الدفاع عن الصناعة

ويشير المدافعون عن الممارسات الحالية في صناعة التمويل الإسلامي إلى الصعوبات المرتبطة بتقاسم حقيقي للمخاطر والمكافآت في هياكل وترتيبات تقاسم الأرباح المشابهة للأسهم، القائمة على الملكية الأصلية للأصول الحقيقية. وتشمل هذه الصعوبات عدم التماثل في المعلومات بين الممول وإدارة المنشأة الممولة، والعقبات القانونية والتنظيمية أمام الممولين (وخاصة المصارف التي تتحمل مخاطر تمويل الأسهم)، والافتقار العام إلى بيئة تمكينية تعزز الثقة وترعى تنفيذ العقود (كما هو موضح في قسم الاقتصاد السياسي).

ووفقا للمدافعين عن الممارسة الحالية، فإن المقرضين الكبار، مثل الشركات الصناعية، لا يرغبون في تقاسم الأرباح عندما يكون تدبير الدين أسهل وأرخص. وبالمثل، فإن المودعين الفرديين أو المستثمرين من المؤسسات لا يهتمون بتقاسم الأرباح والخسائر المعرضة للمخاطر؛ بل يفضلون حماية رأس المال. لذلك، ولتمكين تقاسم المخاطر والمكافآت، أولاً، يجب تغيير الاقتصاد الأوسع أولاً لصالح تقاسم الأرباح؛ وسيغير التمويل الإسلامي تبعاً لذلك.

وكما بصّرَ الرئيس التنفيذي لبنك إسلامي، عندما يكون التمويل الإسلامي ملزماً باتباع قواعد مكتوبة للتمويل التقليدي، فهو "يحاول أن يلعب كرة القدم في ملعب الرجبي".²⁹ وفي تقديم حساب من الداخل لممارسة التمويل الإسلامي، يشير عرفان (2014) إلى شيء مشابه جداً: "بدون البنوك التقليدية لتقديم تحوطات الاقتصاد الكلي والتمويل بين البنوك، سوف تعاني المؤسسات الإسلامية من أجل البقاء. تجار الائتمان في المؤسسات التقليدية القوية التي تتعامل مع المؤسسات الإسلامية تريد أن ترى المخاطر موضوعاً معاً بطريقة معينة. ولا تعتقد لجان الائتمان التابعة لهم بثقافة الإنصاف، بل بالديون فقط". وقد لاحظ مراقبون آخرون أن الأشخاص الذين يندرجون تحت لواء التمويل الإسلامي يطاردون يوتوبيا الدنيا المثالية في عالم غارق في اللامثالية ("التمويل الإسلامي والرقابة الشرعية" 2013).

ويشير المدافعون عن هذه الصناعة إلى أن اللحم الحلال (المشروع) والحرام (غير المشروع) هما متطابقان من ناحية جوهرهما؛ والفرق الرئيسي بين الاثنين يتعلق بعملية الذبح. وبعبارة أخرى، مع عملية مختلفة، يصبح الممنوع مُحللاً حتى لو كانت المادة الاقتصادية الأساسية هي نفسها. وهكذا يمكن أن تصبح القروض التقليدية التي تحمل فوائد مسموحاً بها مع تغييرات في الصيغة التعاقدية. إنها العملية

²⁹ وصرّح رافي حنيف، الرئيس التنفيذي لشركة إتش إس بي سي أماته في ماليزيا عن "حث البنوك الإسلامية لتوسيع نطاق النداء" (2013).

الإجرائية، وليست النتيجة، التي تهم حقاً. وتبرير تركيزها على الآليات التعاقدية، يجادل المؤيدون بأن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة في الإسلام أصبحت مُحللة بموجب عقد الزواج.

ويدافع المؤيدون عن استخدام معايير الفائدة التقليدية (مثل سعر ليبور) في تسعير القروض أو قياسها، بأن المعدلات المرجعية لا تحول المسموح به إلى محظور. ولذلك، فإن استخدام معايير الفائدة التقليدية في التسعير لا يحول المعاملات المالية الإسلامية إلى معاملات مالية تقليدية. على سبيل المثال، يمكن للشخص الذي يبيع المشروبات الغازية أن يحدد معدل العائد الذي يولده منافس من خلال بيع المشروبات الكحولية. ولا يؤدي هذا المعيار القياسي لمعدل العائد إلى تحويل نشاط بيع المشروبات الغازية إلى نشاط بيع المشروبات الكحولية (عثماني 2002).

هناك دفاع آخر هو عقيدة الضرورة. والحجة هي أن البيئة الاقتصادية السائدة والمرحلة الوليدة في مجال التمويل الإسلامي تستلزم تخفيف قواعد التمويل الإسلامي. وبمجرد أن ينمو التمويل الإسلامي بما فيه الكفاية، يمكن أن يكون موجهاً نحو تقاسم حقيقي للمخاطر والمكافأة بين الأطراف المتعاقدة، بدلاً من مجرد محاكاة المنتجات القائمة على الفائدة (حنيف 2009).

واقترح المدافعون أيضاً ضرورة أن يتم الحكم على الممارسات المالية الإسلامية بحسب مقصدها. ويجادلون بأن نواياها جيدة حتى لو كانت الطرق غير كاملة. وهم يرون أن الله سيحكم على البشر بناءً على نواياهم، وينبغي أن تستفيد الممارسات الصناعية من فائدة الشك. كما يجادلون أيضاً أنه حتى لو كان جوهر التمويل الإسلامي يميل إلى أن يكون مشابهاً لمضمون التمويل التقليدي في استخدام الديون القائمة على الفائدة، فإن العديد من الممارسات في التمويل التقليدي لا تزال غير مسموح بها في التمويل الإسلامي، مثل التداول المباشر للمشتقات.

استجابة النقاد

يتخذ بعض النقاد الذين يميلون إلى قبول التشبيهات الغذائية وجهة النظر أن الوجبات السريعة يمكن أن تكون مشروعة ولكنها أيضاً ضارة بالصحة. وبالمثل، فإن الديون، حتى وإن كانت متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، يمكن أن تكون ضارة اقتصادياً، مثل ما يعادلها في التمويل التقليدي. ويرى آخرون أن وظيفة الأسواق المالية هي التعامل مع المخاطر ورأس المال وأن الخدمات المالية، بطبيعتها، ليست قابلة للمقارنة مع الغذاء أو الزواج. ويسمح النظام الأساسي بالمقارنات مع الغذاء والزواج ويعتمد على الإجراءات القانونية الواجبة. ويختلف هذا الوضع عن وجود أعمال أساسية محظورة بغض النظر عن العملية الإجرائية. فعلى سبيل المثال، من المحظورات في الإسلام ارتكاب زنا المحارم وتناول لحم الخنزير. إن استخدام عقد إسلامي للزواج أو طريقة الذبح الإسلامية لا يجعل ارتكاب زنا المحارم أو تناول لحم الخنزير مسموحاً به.

تسويق المنتجات الحرام على أنها منتجات حلال في شكلها الفاضح للغاية لا يخلو من سابقة في العصر الحديث. وفي بعض الحالات، وجدت الأغذية المباعة على أنها تحتوي على لحم الخنزير.³⁰ ويبدو أن النقاد يشيرون إلى أن التمويل الإسلامي قد يفعل نفس الشيء، أي تسويق ما هو محظور على أنه إسلامي من أجل الربح الخاص. وفي مقال ناقد، يقول بهاتي (2010)، وهو موظف سابق في البنك الإسلامي البريطاني، أن هذه الصناعة لم تتمكن من جذب سوى جزء صغير من المسلمين البريطانيين ويرجع ذلك إلى حد كبير بسبب تسويقها المعيب ولأن "ازدهار الحركة المصرفية الإسلامية في بريطانيا لا علاقة له بالقرآن ولكنه يتعلق بالمكاسب الرأسمالية".

³⁰انظر، على سبيل المثال، تقارير الـ بي بي سي بعنوان "تكشف الدراسة" صدمة "الكباب" (2009). "في جنوب أفريقيا، المسلمون غاضبون في فضيحة لحم الخنزير الحلال" (2011)؛ و "في مدارس ليستر، يحتوي بيرجر اللحم الحلال على نسبة تصل إلى 50٪ من لحم الخنزير" (2013).

ويشير النقاد أيضا إلى أن الامتثال القانوني الذي تستخدمه الصناعة يميل إلى أن يكون مختلفا عن المواد التسويقية التي تستهدف المسلمين الحساسين للشريعة الإسلامية. تقدم الرسالة التسويقية صورة غنية بالرمزية الدينية، مع الإشارة إلى الربا، الأخلاق والقيم. ومع ذلك، تظل المواد صامتة حول حقيقة أن تحقيق الدخل، الذي يمكن أن يكون أداة تستخدم من قبل المؤسسة المالية، يُعتبر من قبل منظمة الفقه الإسلامي الدولي التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، خدعة قانونية. كما تذكر المواد القليل عما إذا كانت المؤسسات سوف تأخذ في الحسبان أي اعتبارات اجتماعية عند اختيار استثماراتها وإلى أي مدى. وهكذا، وفقا للمنتقدين، قد تستخدم هذه المؤسسات الرسائل الإسلامية، للاستفادة من الجهل والحساسية الدينية لدى الأفراد، عند جمع الأموال منهم ولكن قد تستبعد التوقعات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن نفس الرسائل سعياً لتحقيق الربح الخاص. على سبيل المثال، تم استخدام التمويل الإسلامي لبناء ناطحات السحاب (مثل شارد في لندن) من خلال الهياكل المالية المثيرة للجدل (على سبيل المثال، تحقيق الدخل)، حيث لا الوسائل ولا الغايات تتناسب مع ما يتوقعه الناس، سواء مسلمين أو غير المسلمين، من التمويل " الإسلامي" (هارت وتشايلدز 2011).

ويرفض النقاد التقنيات المستخدمة بشكل شائع لتحويل ترتيبات التمويل التقليدية إلى تمويل إسلامي كخدع قانونية تنتهك الروحانيات بينما تتفق مع نص الشريعة الإسلامية لأسباب تقنية. ويشيرون إلى أن القرآن ينص على أن الذين عصوا ما حظره الله من صيد الأسماك يوم السبت باستخدام الحيلة قد عوقبوا من قبل الله (163: 7).

ويعترض النقاد أيضا على فكرة أن المبيعات والإيجارات الائتمانية المصنعة سوف تؤدي يوما ما إلى ترتيبات حقيقية لتقاسم الأرباح بمجرد أن تحقق صناعة التمويل الإسلامي مكاسب في الحجم. ويشيرون إلى أن هذه الترتيبات المصنعة قد انتشرت في التمويل الإسلامي منذ عقود ولكن لم تؤدي إلى تقاسم الأرباح مع مرور الوقت. ومن واقع الأمر، ومن خلال أنها أصبحت الوسيلة المهيمنة للتمويل، فإنها قد مهدت الطريق لزيادة استخدام ترتيبات أكثر إثارة للجدل، مثل تحقيق الدخل.

ويرى النقاد أن صناعة التمويل الإسلامي تستخدم مبدأ الضرورة للربح الخاص بدلا من الصالح العام. ويرون أيضا أنه لا نهاية تلوح في الأفق لاستخدام عقيدة الضرورة. كما أن التركيز المفرط على العملية، بغض النظر عن النتائج المرتبطة بها، يتناقض مع روح أهداف الشريعة، التي تميل إلى أن تكون مهتمة بالصالح العام. ويرى النقاد أن الأمر ليس سوى مسألة وقت قبل أن توضع البصمة الإسلامية على المزيد والمزيد من الهياكل المالية، مهما كانت غريبة. قبل ثلاثين عاما، لم يتوقع سوى عدد قليل من النقاد أن يقدم التمويل الإسلامي يوما ما العديد من المنتجات التقليدية المشابهة تماما لما يعرضه اليوم. ومن خلال استخدام المبيعات المصنعة، والوعود، والخيارات، يمكن تكرار أي هيكل تقليدي في التمويل الإسلامي من خلال الهندسة المالية.

وينتقد النقاد فكرة أن نوايا أولئك الذين يديرون هذه الصناعة حسنة وتستحق أن يُفسر الشك لصالحها. وهم يجادلون بأن نوايا الفرد في عمل لمرة واحدة يمكن أن يكون من الصعب الحكم عليها ولكن لا يزال هناك القليل من الشك حول نوايا التمويل المنظم لتحقيق الربح الخاص. في نقطة في النقاش حول الشكل مقابل الجوهر، يقبّس جمال، عالم الشريعة الكلاسيكي، ابن قيم الكلمات التالية:

من المستحيل لقانون أحكم الحكماء [الله] أن يمنع التعامل الضار [أو المراباة]، ويلعن مرتكبيه ويحذرهم من الويلات من الله ورسوله، ومن ثم السماح للحيلة أن تؤدي إلى نفس التأثير مع نفس الضرر وتكاليف المعاملات المضافة في بناء الحيلة لخداع الله ورسوله.

لغير المسلمين

من حيث عرض قيمة التمويل الإسلامي لغير المسلمين، فإن أحد مزاياه هو أنه يجب أن يستند إلى المادة الأخلاقية والاقتصادية بدلا من الالتزام بالشريعة الإسلامية. وقد كُتبت القليل عن هذا الموضوع. وفي معالجة هذه المسألة مباشرة، يجادل نينهاوس (2013) أن التمويل الإسلامي يتضمن، إن وجد، قيمة أخلاقية أو اقتصادية محدودة فيما يقدمه عند مقارنته بالتمويل المسؤول (الذي يأخذ في الاعتبار قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية). والأسباب هي أن الجاذبية الأخلاقية للتمويل الإسلامي تقتصر إلى حد كبير على الفحص الإقصائي وأن جوهره الاقتصادي يحاكي ذلك الخاص بالتمويل التقليدي. ويشير إلى أن قطاع الاستثمار المسؤول أكبر بكثير مقارنة بقطاع التمويل الإسلامي. بالإضافة إلى ذلك، يشير إلى أنه ليس فقط غير المسلمين ولكن أيضا غالبية المسلمين يميلون إلى استخدام التمويل التقليدي، حتى عندما يكون التمويل الإسلامي متاح لهم.

كراسيكا ونوك (2012) يتناول مسألة الأشياء التي تجذب المستثمرين التقليديين إلى الأدوات المالية الإسلامية في ماليزيا. للإجابة على هذا السؤال، فإنهما يقارنا الأدوات والبنوك المالية الإسلامية والتقليدية من وجهة نظر المستثمرين غير المسلمين. ويشيرا إلى أن "أسعار السندات والأسهم الإسلامية والتقليدية مدفوعة بعوامل مشتركة. . . [و] لقد استجابت المصارف الإسلامية للصددمات الاقتصادية والمالية بنفس الطريقة التي اتبعتها البنوك التقليدية. . . [و] أن الفجوة بين الممارسات المالية الإسلامية والتقليدية آخذة في التقلص" (الملخص).

النقاش المماثل في الاستثمار المسؤول اجتماعياً

إن نقاش "الشكل مقابل المضمون" ليس جديداً على التمويل الإسلامي. وتوجد مناظرات مماثلة حول الغايات والوسائل والنوايا في المناقشات حول الاستثمار المستدام والمسؤول. هوكن (2004) وجد أن "المحفظة الاستثمارية التراكمية لصناديق الاستثمار المشتركة بين الاستثمار المسؤول اجتماعياً لا تختلف فعليا عن المحفظة المجمعّة لصناديق الاستثمار التقليدية" (ص 16). إذا كانت كل شركة يمكن اعتبارها مقبولة للاستثمار باستخدام طريقة واحدة أو أخرى، فإن الفرق الأخلاقي المتوقع بين الاستثمار المسؤول اجتماعياً وصناديق الاستثمار المشتركة السائدة غير واضح. في "دليل الاستثمار في تعبير المناخ هولدن وشركاه (2007) توصل إلى استنتاج مماثل "كما أن أداء صناديق الاستثمار المسؤول اجتماعياً والصناديق الأخلاقية متقارب (إن لم يكن أفضل قليلاً) مقارنة بنظرائهم السائدين لأنهم في معظم الحالات هم في الواقع ضمن التيار السائد". وانتقد آخرون قوائم أفضل الشركات أداء استنادا إلى معايير الاستدامة (غونتر 2010; سيجيل 2010). وفي نوفمبر 2013، وصفت المنظمات غير الحكومية المجتمعية مؤشر سوق الاستثمار المسؤول اجتماعياً للأوراق المالية في جوهانسبرغ بأنه "ليس أكثر من فذلكة بيئية كاذبة" (كروتي 2013).

وقد أشار بعض المراقبين إلى أن المستثمرين المؤسسيين كثيرا ما يوقعون على مبادئ الاستثمار المسؤول لأسباب تتعلق بالعلاقات العامة دون مراعاة اعتبارات مبادئ الحوكمة البيئية الاجتماعية (كيليهر 2011). ويواجه الاستثمار المسؤول اجتماعياً أيضا في بعض الأحيان فضائح أخلاقية. على سبيل المثال، في عام 2013، وردت تقارير بأن رئيس البنك التعاوني، وهو البنك الرائد في مجال الخدمات المصرفية الأخلاقية في المملكة المتحدة، قد تم تصويره وهو يشتري المخدرات غير المشروعة، مما تسبب في إحراج هائل للمجموعة المصرفية التعاونية، التي كانت تعاني أيضا من صعوبات مالية ("تحقيق البنك التعاوني بعد ادعاءات المخدرات ضد رئيسه السابق" 2013). ومثال آخر لذلك في عام 2013، وهو مصرف الفاتيكان، الذي أصيب بفضيحة تتعلق بالاحتيال وغسيل الأموال (ساندرسون 2013).

وتؤكد المناقشات السابقة وجود فجوة بين توقعات وواقع التمويل الإسلامي. ويؤدي إضافة تصنيف "إسلامي" إلى التمويل في انطلاق العديد من التوقعات، مثل تقاسم المخاطر، وتجنب القروض القائمة على الفائدة، وتجنب الضرر والسعي لتحقيق الخير للمجتمع والبيئة. ومن الناحية العملية، كان من الصعب الوفاء بهذه التوقعات، بخلاف رفض تمويل ما يسمى بصناعات الخطيئة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من توقع تقاسم الأرباح، فإن معظم التمويل في القطاع المالي الإسلامي يستند إلى الديون. فعندما تشارك المصارف الإسلامية في عمليات إيداع واسعة النطاق مع مؤسسات مالية تقليدية، يصبح تجنب صناعات الخطيئة موضع شك لأن البنوك التقليدية وشركات الاستثمار قد لا تشارك في فحص الإقصاء الإسلامي. فيسر (2012) يجادل أن "المثل العليا للأخوة التي يصفها أنصار التمويل الإسلامي تبدو صعبة التطبيق" (ص 32). ويعرب عن ارتياحه للدور المحدود لضريبة الرفاه الاجتماعي (الزكاة) والقروض بدون فائدة (القرض الحسن) في أنشطة المصارف الإسلامية.

وقد شارك العديد من المؤسسات المالية الرائدة في العالم، مثل غولدمان ساكس، في التمويل الإسلامي. وفي بعض الأحيان، صرّح علماء الشريعة بترحيبهم انخراط هذه المؤسسات في التمويل الإسلامي (خان 2012). ولكن غولدمان ساكس قد اشتهر في العناوين الرئيسية بإخفاقه في اتباع السلوك الأخلاقي. وعلاوة على ذلك، فإن مشاركة هذه المؤسسات يعزز أحيانا المخاوف أنه بوضع الشكل فوق المضمون قد يصبح التمويل الإسلامي جزءا من نفس النظام المالي الذي تُصور أدبياته على أنه غير عادل.

كما وردت اتهامات تجاه بعض المؤسسات المالية الإسلامية بسوء السلوك. فعلى سبيل المثال، القضايا الثلاث التي نوقشت في القسم الفرعي "قضايا المحاكم". ويمكن الإشارة إلى العديد من القضايا: مخططات بونزي في مصر في الثمانينيات من القرن الماضي، وانهيار البنك الإسلامي لجنوب أفريقيا عام 1997، وانهيار بيت التمويل إهلاس في تركيا عام 2001، وقضية سوء الإدارة المُبلّغ عنها وضعف الصواب الداخلي في بنك الإسلام في ماليزيا عام 2005، والإبلاغ عن احتيال موظفي بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة عام 2009، والمدفوعات السرية المزعومة المقدمة في صورة ذهب وفضة إلى علماء الشريعة في الإخفاق المثير للجدل لمؤسسة يو إم فاينانشيال في كندا عام 2011، والادعاء من قبل جمعية المستهلكين في ماليزيا عام 2013 أن البنوك الإسلامية تتقاضى أسعار فائدة مفرطة على القروض الشخصية.

وقد ألفت هذه التقارير الضوء على التمويل الإسلامي. كما أن جريس وبيليجريني (2006) قد لاحظا

يظهر تاريخ التمويل الإسلامي أن حالات إخفاق [حركة الشركات] هي سمات مشتركة مع الفضائح المصرفية التقليدية، مثل تواطؤ مجلس الإدارة مع الإدارة، وفشل التدقيق الخارجي والداخلي، وإهمال مصالح مساهمي الأقلية، والإقراض غير الحكيم، والمخاطر المفرطة التي تتخذها الإدارة. (ص 6)

وعلى الرغم من أن الفشل الأخلاقي غير مقبول في كل من التمويل التقليدي والإسلامي، فإنه يثير اعتراضات أكثر في صناعة التمويل الإسلامي بسبب التوقعات الأكبر والخطابة المنمقة عن الأخلاق في التمويل "الإسلامي".

وهناك موضوع آخر متكرر وهو أن التمويل الإسلامي لم يستجب بعد بقوة، كما هو متوقع، لحالات الفقر المدقع والتخلف. ولهذا السبب، يوصف التمويل الإسلامي في بعض الأحيان بأنه "تمويل الرجل الغني" ويعتبر بأنه لا يتمشى مع روح التعاليم الأخلاقية الإسلامية عن الاقتصاد. وجزئياً بسبب هذه الفجوة في التوقعات، تساءل المسلمون المحافظون، الذين يتعاطفون مع التمويل الإسلامي، علنا عن ممارسات الصناعة. وفي مقال آخر يقول محمد زبير مغال (2013)، الرئيس التنفيذي لمركز الهدى

للخدمات المصرفية والاقتصاد الإسلامي، لماذا يحتل التمويل الإسلامي المُصغَّر نسبة نقل عن 1٪ من إجمالي حصة التمويل الإسلامي وما إذا كانت "النزعة التجارية قد استحوذت" على مؤسسات التمويل الإسلامي إلى ذلك الحد أن "الأعمال مع الفقراء وتمويلهم قد تراجعت في جدول أعمالهم". إن الطموح النظري للتمويل الإسلامي هو أن يعود بالنفع على البشرية جمعاء وليس على المسلمين. ومن الناحية العملية، تجد الصناعة صعوبة في إقناع المسلمين المحافظين بجاذبيتها.

الحد الأدنى القانوني مقابل المقاصد العليا.

من الجدل الدائر حول الشكل والمضمون في التمويل الإسلامي، من المرجح أن يتوصل المرء إلى استنتاج مفاده أن التمويل الإسلامي من غير المرجح أن يؤدي إلى قيمة إضافية إذا اقتصر على مجرد محاكاة التمويل التقليدي من خلال الامتثال القانوني التقني. ولم يناقش نقاد صناعة التمويل الإسلامي فحسب بل أيضا علماء الشريعة الذين لديهم ارتباطات طويلة مع الصناعة في بعض الأحيان الحاجة إلى تجاوز نظام الامتثال إلى بديل مالي حقيقي يخدم أهداف الشريعة الإسلامية. ديلورينزو (2007) يعبر عن الرأي القائل بأنه على الرغم من أن مجالس الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية قد ركزت بشكل حصري تقريبا على قواعد التعامل مع أحكام الشريعة، فقد حان الوقت الآن للتركيز على أغراض الشريعة الإسلامية الأعلى، مقاصد الشريعة" (ص 1). وقد أدلى عثمانى (2007) بآراء مماثلة:

إذا نظرنا إلى المسألة من منظور المقاصد العليا للشريعة الإسلامية أو أهداف الاقتصاد الإسلامي، سنجد أن الصكوك التي توجد فيها ما يقرب من جميع خصائص السندات التقليدية غير مواتية في كل وسيلة لهذه الأهداف والمقاصد العليا. والهدف النبيل وراء حظر الربا هو التوزيع العادل بين الشركاء لإيرادات المؤسسات التجارية والصناعية. (ص 13)

دسوقي (2009) يجادل،

قد يؤدي الإفراط في التشديد على الشكل فوق المضمون إلى إساءة استخدام مبادئ الشريعة في تبرير بعض العقود التي تتعارض في الواقع مع نص شرعي واحد أو أكثر وتؤدي في النهاية إلى تقويض المقاصد العليا للشريعة... وينبغي النظر في مضمون العقد، الذي ينطوي على آثار أكبر على تحقيق مقاصد الشريعة [الهدف من الشريعة] بالتساوي. (نبذة مقتبسة)

تقرير الدي بي بي سي (باك 2012) وأشار، ملحوظة:

وفقا لما ذكره المدير التنفيذي في أكاديمية أبحاث الشريعة الإسلامية في كوالالمبور، محمد أكرم لادلين، فإن 80٪ من المنتجات المالية الإسلامية ليست سوى إصدارات إسلامية من الإصدارات التقليدية. "من حيث الامتثال، هي متوافقة؛ ولكن هل هي الخيار الأفضل؟ إذا سألتني، ليس بالضرورة"، كما يقول.

وتشير هذه الآراء إلى الرغبة في مواءمة التمويل الإسلامي مع أهداف الشريعة الإسلامية. وفي الخيال الإسلامي، يُعبَّر عن هذا الانحياز بأنه تحول من الحلال (المشروع) إلى الطيب (الصحي).³¹ كما أن تحول تركيز التمويل الإسلامي من الالتزام بالقانون إلى تقاسم حقيقي للمخاطر والمكافآت في الاقتصاد الحقيقي مع التركيز على رفاه اقتصادي واجتماعي أوسع، إنما يشكل تحديا. ولعل سبب وكيفية إدارة هذا التغيير في المؤسسات التجارية سيكون موضوع العديد من المنشورات المستقبلية.

الدراسات التجريبية الأفكار الختامية

نهدف إلى أن نقدم في هذا القسم استعراضاً موجزاً للنتائج التجريبية حول أداء التمويل الإسلامي. وسوف نناقش أيضاً نماذج بديلة للتمويل الإسلامي ونبرز الثغرات الرئيسية في الأدبيات. وأخيراً، سنقدم انطباعاتنا الختامية.

وفيما يلي ملامح هذا القسم:

- إن الدراسات التجريبية المقارنة للتمويل الإسلامي معقدة بسبب أوجه التشابه في مضمون التمويل التقليدي والإسلامي (خاصة في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية التجارية).
- أولئك الذين يعتبرون أن التمويل الإسلامي يحقق نجاحاً يميلون إلى التركيز على النمو والربحية؛ أما أولئك الذين يعتبرونه فاشلاً عادة ما يشككون في أصالته الإسلامية وقيمه الاجتماعية والاقتصادية.
- وبسبب الإدراك بأن نظرية التمويل الإسلامي قد لا تكون ملائمة للنظام النقدي الحالي، فإن الأدبيات تحتوي على مناقشات لنظم نقدية بديلة قد تكون أكثر ملاءمة للتمويل الإسلامي.

الدراسات التجريبية

تركز معظم الدراسات التجريبية في التمويل الإسلامي على الخدمات المصرفية التجارية وصناديق الأسهم. لا يوجد سوى القليل من الدراسات التجريبية عن. إن التقييمات المقارنة للتمويل الإسلامي والتقليدي، لا سيما تلك المتعلقة بالخدمات المصرفية التجارية، إنما تواجه القيود الأساسية التي توفر تمويلاً متشابهاً في الجوهر.

وباستخدام مجموعة كبيرة من البيانات للفترة 1995-2007، بيك، ديميرجاك كونت و ميروش (2010) لأجل المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية المهيمنة على الخصائص المصرفية والقطرية الأخرى، وجد المؤلفون بعض الاختلافات الهامة في التوجه التجاري، والكفاءة، وجودة الأصول، أو الاستقرار. وتشير الدراسة إلى أن ارتفاع الرسملة وزيادة احتياطات السيولة لدى البنوك الإسلامية يفسر الأداء الأفضل نسبياً للمصارف الإسلامية خلال الأزمنة الأخيرة. ويشير المؤلفون إلى أن "العديد من المصارف الإسلامية تقدم في الواقع منتجات مالية، ومع أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها تشبه المنتجات المصرفية التقليدية" (ص 7).

وفي نفس السياق، يستخدم بدر، محمد، عارف، وحسن (2008) بيانات في 21 بلداً خلال الفترة 1990-2005 لمقارنة التكاليف والإيرادات وكفاءة الربح في النظامين المصرفيين. مثل وآخرون. بيك (2010) تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة الكلية للبنوك التقليدية والإسلامية. باستخدام البيانات لثمانية بلدان للفترة 2007-2009، يشير حسن ودريدي (2010) إلى تأثير تفاضلي للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية والمصارف التقليدية. وقد ساعدت العوامل ذات الصلة بنموذج الأعمال التجارية في المصارف الإسلامية على الحد من الآثار السلبية على الربحية في عام 2008، ولكن الضعف في ممارسات إدارة المخاطر أدى إلى انخفاض أكبر في الربحية في عام 2009. ويل (2011) يستكشف ما إذا كانت البنوك الإسلامية لديها قوة سوقية أكبر من البنوك التقليدية لأنها قد تستفيد من قاعدة زبائن منجذبة. وتشير النتائج إلى أن "المصارف الإسلامية لا تملك قوة سوقية أكبر من البنوك التقليدية" (خلاصة مقتبسة)، مع عزو السلوك التنافسي للبنوك الإسلامية إلى اختلافات في المعايير والحوافز. باستخدام عينة من أكثر من 65,000 شخص بالغ من 64 نظام اقتصادي، وجد ديميرجاك، و كونت، وكلاير، و راندال (2013)، أن "المسلمين أقل احتمالاً بكثير مقارنة بغير المسلمين

من ناحية امتلاك حساب رسمي أو ادخار في مؤسسة مالية رسمية بعد السيطرة على الخصائص على مستوى الفرد والبلد "ولكن لا يوجد أي دليل على أن المسلمين أقل احتمالا مقارنة بغير المسلمين من ناحية الإبلاغ عن الاقتراض الرسمي أو غير الرسمي" (ملخص). في الواقع، يميل المسلمون وغير المسلمين على حد سواء إلى تحديد التكاليف والمسافة والتوثيق كعوائق تحول دون ملكية الحساب. حسن وجيرارد (2010) يفحص الأداء النسبي لسبعة مؤشرات تم اختيارها من عائلة مؤشرات داو جونز للأسواق المالية الإسلامية ولم يكتشف أي فرق جوهري في الأداء مقارنة بنظرائهم التقليديين. ويجد المؤلفان نسبة مماثلة لمكافأة المخاطر ومزايا التنوع للمؤشرات الإسلامية والتقليدية. وكوشول أند لوب (2012) يقارنا الأداء المالي للمؤشرات الإسلامية المعدلة حسب المخاطر مع المؤشرات التقليدية للفترة 2002-2012. وتشير النتيجة إلى وجود فروق جغرافية: تتفوق المؤشرات الإسلامية بشكل عام في الأسواق المتقدمة، ولكن أداءها ضعيف في الأسواق الصاعدة. ومع ذلك، فإن درجة ضعف الأداء ليست جوهريّة.

في دراسة مقارنة للتكافل ومقدمي التأمين التقليديين في ماليزيا، وجد عبده وعلي وليستر (2014) أن شركات التأمين التقليدية تظهر أداء متفوقا على أداء شركات التكافل من حيث الربحية وقياس المخاطر. إلا أن التكافل يتفوق على التأمين التقليدي "فيما يتعلق بنسبة الأقساط إلى الفائض" (ملخص). وهناك أيضا أدلة مباشرة محدودة لدعم الادعاء بأن التمويل الإسلامي قد وسّع إمكانية الوصول إلى المؤسسات المالية. في الواقع، تقدم بعض الدراسات أدلة على عكس ذلك. خان وخانا (2010) يستخدم مجموعة بيانات من باكستان لإثبات أن عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية عموما هم من كبار السن وأكثر تعليما، وقد سافروا إلى المزيد من البلدان، ويحافظون على متوسط أعلى من الأرصدة مقارنة بالعملاء المقارنين في الخدمات المصرفية التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأدلة المتفرقة تشير إلى قيمة مضافة محدودة من التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي. وعلى الرغم من أن النتائج التجريبية تشير إلى أن التمويل الإسلامي يمكن أن يكون مربحا، إلا أنهم يشيرون أيضا إلى أن الصيرفة الإسلامية تقدم نفس النوع من المنتجات للعملاء الذين يخدمهم التمويل التقليدي.

البحث عن النظم النقدية البديلة

يتعلق نقاش كامن في الأدبيات حول التمويل الإسلامي بأدوار المال، وخلق الائتمان، والسياسة النقدية. ويرى أحد الجانبين أن النظام النقدي السائد غير ملائم لاستضافة التمويل الإسلامي على أساس تقاسم حقيقي للمخاطر والمكافأة وتفضيل الأسهم على الديون. في حين شرح موقف الفيلسوف الإسلامي الغزالي (توفي 1111) على المال، يستعرض عثمانى أوسماني ("أسباب وتعويضات الأزمة المالية الحالية من المنظور الإسلامي")، إذ يقول أن المال ينبغي أن يكون وسيلة للتبادل وأن كسب المال من المال عن طريق فرض الفائدة هو الظلم بعينه.

وبالنسبة لأموال فيات، بنوه فيرغسون (2008)، بانه لا توجد لها قيمة جوهريّة. ولا يمكن استبداله بمعادن مثل الذهب. وفي الأساس، يمثل المال الثقة في الاحتفاظ بالقيمة ويمكن قبولها كأموال عند تبادلها نظير السلع والخدمات. وبمجرد أن تعزى القيمة المقترضة إلى المال، فإنه يمكن بسهولة تداوله. ويؤدي فك ارتباط الأموال من الأصول الملموسة إلى تيسير خلق الائتمان على نطاق واسع. وفي هذا السياق، فإن العودة إلى استخدام الذهب كعملة أو كاحتياطي يتردد صداه في مناقشات النظام النقدي في التمويل الإسلامي. وفي ماليزيا، من المعروف أيضا أن رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد كان يفضل استخدام نظام احتياطي الذهب.

وقد دعا البعض إلى العودة إلى العملة المستخدمة خلال وقت النبي محمد: الدينار الذهب أو الدرهم الفضي.³² ويجادل مناصرو العودة إلى الدينار الذهبي والدرهم الفضي أن عملة الإجازة تسبب التضخم، وتخفيض قيمة العملة، وتقلبات العملة، وسبيل لفرض الفائدة (فاديلو 2013). الديواني (2003) يقول أن البنك الإسلامي يجب أن يقدم فقط خدمات الإيداع دون أي إقراض قائم على الفائدة. وينبغي أن تتم أنشطة التمويل من خلال ترتيبات حقيقية لتقاسم المخاطر في إدارة الأصول. يدعو الديواني إلى العودة إلى استخدام الذهب كعملة حيث لا يتم تحديد المعروض من المال من قبل القطاع الخاص ولا الحكومات. وقد اكتسبت الفكرة، أن البنوك الخاصة لا تخلق المال (نقطة رئيسية أكدها الديواني منذ أواخر التسعينات)، بعض القبول في الاقتصاد الرئيسي بعد الأزمة المالية 2007-2008. على سبيل المثال، جادل عالم الاقتصاد البارز مارتن ولف بتجريد البنوك الخاصة من سلطتها لخلق المال، بعكس آراء الديواني، ويريد وولف أن تقوم البنوك المركزية بخلق المال.³³ وعلى النقيض من ذلك، يجادل سيزاكا (2010) بأن أي شيء يعتبره الجمهور عملة هو عملة (بما في ذلك أموال الإجازة). حتى مع العملة الورقية، فإن الفائدة بنسبة 0% ممكنة وقد يحدث التضخم مع عملة السلع على نفس المنوال مثل العملة الورقية. يراجع يعقوب (2012) البنية التحتية اللازمة لتنفيذ الدينار الذهبي بنجاح ويستنتج أن إصدار الدينار الذهبي على نطاق واسع غير ممكن في ضوء الإطار السياسي والاقتصادي والمادي الحالي.

وبفضل الخبرة المتراكمة على مدى أربعة عقود، جادل البعض بأن القطاع المالي الإسلامي قد يكون أكثر اتساقاً مع أهداف الشريعة الإسلامية من خلال تقاسم المخاطر والمكافآت، إذا اتبع ذلك القطاع المصرفي الضيق الذي تكمله إدارة الأصول ("إعادة تقييم القطاع المالي الإسلامي" 2011).

الجميل (2007 ب) يدعو إلى وجود هيكل مشترك، يرى أنه يتناسب بشكل أفضل مع الشريعة الإسلامية مقارنة بالهيكل الحالية المستخدمة في التمويل الإسلامي. ويجادل بأن

التبادلية في وساطة الائتمان والمخاطر يمكن أن تساعد بشكل كبير في تنفيذ مضمون الشريعة الإسلامية وأيضاً أشكالها، بما في ذلك التمكين المالي للعاملين الإسلاميين (سواء كانوا مسلمين أو غيرهم) لمواجهة الهيمنة الصعبة للتمويل الإسلامي من قبل كوكبة الشركات المالية الدولية العملاقة.

ويتفق بعض الكتاب الآخرين على أن التبادليات والتعاونيات تتناسب بشكل أفضل مع روح التمويل الأخلاقي (انظر، على سبيل المثال، هوسي 2013).

فكرة الأعمال المصرفية لغرض محدود، كما وضعها الاقتصادي لورانس كوتليكوف (2010)، أثارت أيضاً اهتماماً في دوائر التمويل الإسلامي. وكما يقتضيه اسمها، فإن الخدمات المصرفية المحدودة الغرض تحد من دور المصارف في الوساطة المالية. وبسبب هذا الدور المحدود، فإن البنوك غير قادرة على توسيع عرض النقود وتتمتع الحكومة بالسيطرة بشكل كامل على عرض النقود (M1). وتعرض الصناديق المشتركة التمويل بشكل أساسي، وتنطبق المسؤولية غير المحدودة على المؤسسات المالية التي لا يمكنها العمل كصناديق استثمار مشتركة (مثل صناديق التحوط). من خلال تعزيز تقاسم حقيقي للمخاطر والمكافآت في الاقتصاد الحقيقي، يتماشى هذا النظام المالي تحت عنوان "العودة إلى الأساسيات" بشكل أفضل مقارنة بالنظام الحالي مع المبادئ المالية الإسلامية. وقد طرح مقترحاً آخر لإصلاح النظام

³² وقد ذهب البعض حتى الآن لتأكيد أن التداول في أموال الإجازة محظور في الإسلام. وتميل حججهم إلى الاعتماد على حادثة تتعلق بمواطأة مالك بن أنس (توفي عام 795 م)، وهو عالم شريعة مؤثر من المدينة المنورة. وفي تلك الواقعة، اعتبر شراء وبيع الإيصالات قبل تسليم البضائع تورطاً في ارتكاب على عكس الإيصالات، التي تشبه أموال الإجازة، فإن الدينار الذهبي له قيمة جوهرية. ولا يمكن تبادل السلع الملموسة إلا مع بعضها البعض؛ فلا يمكن استخدام أي شيء هو أساساً دين، مثل الإصدار الآلي للفتورة، كوسيلة للتبادل (فاديلو 2006).

³³ مارتن ولف، "حرام قطاع البنوك الخاصة من قوتهم لخلق المال"، فايننشال تايمز (24 أبريل 2014):

www.ft.com/intl/cms/s/0/7f000b18-ca44-11e3-bb92-00144feabd0.html#axzz3FGRBEx8O.

النقدي وتجريد المصارف الخاصة من القدرة على خلق المال جاكسون ودايسون (2012). ومن المثير للاهتمام أن أحد عناصر هذا الاقتراح هو استخدام البنوك "لحسابات الاستثمار" مع تقاسم المخاطر والمكافأة، على غرار ما هو مفترض في الصيرفة الإسلامية.

الثغرات في الأدبيات

وعلى الرغم من أن مجموعة المعارف في مجال التمويل الإسلامي تتسع بسرعة، إلا أن بعض المواضيع لا تزال غير مستكشفة. ومن الجدير التأكيد على غياب تقييمات الأثر الاجتماعي للتمويل الإسلامي. أصبحت دراسات الأثر شائعة بصورة متزايدة في مجالات أخرى، لا سيما في مجال التمويل الأصغر وأثر الاستثمار بوجه عام. ومع ذلك، فقد تم تركيز القليل من الجهد على نفس المنوال في التمويل الإسلامي. هل يقدم التمويل الإسلامي قيمة اقتصادية واجتماعية متزايدة تلبي أهداف الإسلام؟ يُعد الاقتصاد السياسي للتمويل الإسلامي من الأبعاد الرئيسية التي لم تُستكشف بعد. يمكن العثور على أبحاث قليلة حول هذا الموضوع بخلاف دراستين: التمويل الإسلامي في الاقتصاد العالمي (2010) وسياسة التمويل الإسلامي، وهي مجموعة من المقالات التي تم تحريرها من قبل هنري و ويلسون (2004). ومن الموضوعات الأخرى التي لم تُستكشف بعد: علم البيئة (الإيكولوجيا) والتمويل الإسلامي. العنوان الرئيسي في هذا المجال هو الإسلام وعلم البيئة: الثقة الممنوحة (تأليف فولتز، ديني، وبهار الدين 2003). تستكشف بعض المقالات في المجموعة العلاقة بين التمويل والبيئة في سياق الإسلام، ولكن هناك مجال لعمل أكثر جدية بشأن هذه المسألة.

ومن المجالات الأخرى ذات المحتوى الضعيف نسبياً تحليل العملاء ومصادر نمو التمويل الإسلامي. يرسم عدد قليل من الدراسات لمحة عن عملاء التمويل الإسلامي وتُستكشف مدى اختلافها عن عملاء التمويل التقليدي. هل يخدم التمويل الإسلامي مجموعة مماثلة أو مختلفة من العملاء؟ وبالمثل، على الرغم من الإشارات المتكررة إلى نمو التمويل الإسلامي، لم يتم إجراء تحليل جَدِّي بالفعل لمصادر هذا النمو. عندما يتعلق الأمر بتفسير أسباب السخرية حول التمويل الإسلامي بين المسلمين، هناك ادعاءات تخمينية فقط. ولكن بدون المزيد من الدراسات، من الصعب الحصول على فهم واضح لهذا الموضوع الهام. لماذا يوجد إقبال محدود على التمويل الإسلامي في العديد من المجتمعات الإسلامية؟

التمويل الإسلامي: نجاح أم فشل؟

إن نقطة البداية في التمويل الإسلامي هي الإيمان بالله، ومن ثم توجيهاته بشأن المسائل الاقتصادية والمالية. أما المقصود بالضبط بالتوجيهات وكيفية تطبيقها، فهذا يخضع للتفسير والمناقشة. وعلاوة على ذلك، من الصعب القياس إلى أي مدى يكون المسلمون على استعداد وقادرين على اتباع توجيهاته في حياتهم. هناك، حتماً، شوط طويل مع العديد من التقلبات والانعطافات بين هذه النقطة للانطلاق من ناحية الاعتقاد في الإرشاد الإلهي وبين نقطة النهاية المتمثلة في وجود الخدمات المالية في العالم الحقيقي التي تتفق مع ذلك.

وكثيراً ما يقاس نجاح التمويل الإسلامي من حيث الكمّ، من ناحية نموه الأعلى من المتوقع. غير أن أوجه القصور فيها تُعزى إلى عدم وجود جوهر يتميز عن التمويل التقليدي فضلاً عن إضافة قيمة اجتماعية اقتصادية غير مؤكدة. وعلى الرغم من هذه التقييمات، ينبغي التمييز بين مبادئ وممارسات التمويل الإسلامي. حتى لو واجهت الممارسات المالية الإسلامية الانتقاد بشكل روتيني، فإن مبادئها تضرب وتُترنّ مع أولئك الذين يأملون في إصلاح النظام المالي الحديث.

وكثيرا ما تكون التقييمات العلمية للتمويل الإسلامي قاسية. يدعي الناخب تيمور كوران أن "الصيرفة الإسلامية، في شكلها الحالي، سيذكرها التاريخ بأنها خدعة كبرى استنادا إلى مبدأ عملي غير قابل للتنفيذ" (بارنز 2013). الجمل (2007 ب) يرى أن التمويل الإسلامي الحديث هو "إيجار يسعى للمراجحة الشرعية" (ص 3). الأسويطي (2008) كان أكثر قلقا بشأن "الفشل الاجتماعي" للتمويل الإسلامي. ويجادل أن التمويل الإسلامي لا يتقاسم تطلعات الاقتصاد الأخلاقي الإسلامي أو مطالبه التأسيسية. الديواني (2006) ينتقد أيضا ممارسات التمويل الإسلامي المعاصرة ويجادل بأنه "إذا اعتمدت المصارف الإسلامية نموذجا إسلاميا حقيقيا يمكنها أن تقدم حلا لعالم جائع في البحث عن البدائل. إذا لم يفعل ذلك، فإنه سوف يتمتع بحياة قصيرة من الثراء الاستعراضي السريع ثم يختفي في غياهب التاريخ المالي".³⁴ وعلى الرغم من الاعتقاد بالتعاطف مع أفكارها، إلا أن نينهاوس (2013) يرى أن "التمويل الإسلامي الذي يُمارَس اليوم غير مقبول بشكل جيد من قبل المسلمين العاديين"، لكنه يرى إمكاناته في بعض المجالات، مثل توسيع فرص الحصول على التمويل. ويرى ورده (2010) أن "التمويل الإسلامي لا يزال في مراحله الأولى من التنمية وما زال محفوقا بالتوترات والمشاكل" (ص 251-252).

تقييمات الممارسين والتقييمات الصحفية أكثر تفاؤلا. ويجادل أوليفر آغا (2012)، وهو محام ممارس، أن إلقاء اللوم على التمويل الإسلامي لمواجهة تحديات المصادقية المرتبطة باتباعه ليس منصفًا. ويعتقد أنه حتى يُنقَد التمويل الإسلامي بكيفية أصيلة، فإنه يجب أن يعود إلى جذوره الروحانية. وبحسب تصريح الصحفية والمحللة السياسية لورينا نابوليوني (2008)، "فإنه يمثل القوة الاقتصادية العالمية الوحيدة التي تتحدى مفاهيم الأنظمة الاقتصادية المارقة" (ص 241)، ولا يسمح بالاستثمار في المواد الإباحية أو الدعارة أو المخدرات أو التبغ أو القمار - وهي مجالات ازدهرت في العولمة واقتصاد السوق الحرة. كاميليا هول، مراسلة الفايينشال تايمز، تُقدِّر نجاح التمويل الإسلامي الكمي. وتجادل: "لم يكن ممكناً لأحد أن يتوقع نمو الأعمال المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لتصبح صناعة عالمية تبلغ قيمتها اليوم 1,1 ترليون دولار أمريكي" (هول 2012).

وفي حالة استقبال ممارسات التمويل الإسلامي بتحفظ وشكوك، فإن مبادئها الأساسية غالباً ما تجذب شريحة عريضة من صانعي الرأي. وتفتبس بلومبرج من صحيفة الفاتيكان الرسمية، أوسرفاتور رومانو، المقولة: "إن المبادئ الأخلاقية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي قد تقرب المسافة بين البنوك وعملائها لتعكس الروح الحقيقية التي يجب أن تميز كل خدمة مالية". (توتارو 2009). وتعليقا على مبادئ التمويل الإسلامي، قال ويليم بيتر (2009)، وهو أستاذ الاقتصاد السياسي الأوروبي في كلية لندن للاقتصاد، أنه "إذا كان هناك الكثير من الديون ورأس المال القليل جدا (هم جزء من) المشكلة، فإن تحويل الدين في الأسهم هو (جزء من) الحل".

كينيث روجوف (2011)، وهو أحد الاقتصاديين بجامعة هارفارد، رغم اعتراضه على الديون المفرطة ولصالح الإنصاف، "ربما يتعين على العلماء الذين يجادلون بأن حظر الأنظمة المالية الإسلامية للفائدة يولد أوجه قصور هائلة، ينظروا إلى هذه الأنظمة لإيجاد الأفكار الإيجابية التي قد يتبناها صناع القرار في الغرب". جيليان تيت (2013)، محرر وكاتب عمود في الفايينشال تايمز، في تناولها لموضوع التمويل الإسلامي، تذكر أن

المبادئ الأساسية رائعة - رغم عدم ممارستها كلها. وبعد كل شيء، يبدو أن فكرة ربط نظامنا المالي بشكل أو ثقل بالاقتصاد "الحقيقي" والمؤسسات المنتجة للموسعة يبدو جذابة بشكل واضح في هذه الأيام. وبالمثل، بناء نظام حول العدالة، وليس الديون، مع قدر أقل من الحلول المالية الجذابة.

³⁴ طارق الديواني، "البنوك تخرب حظر الإسلام على الربا" الفايينشال تايمز (13 يوليو 2006):

www.ft.com/intl/cms/s/1/3507f192-1296-11db-aecf-0000779e2340.html#axzz3EycU2sNy.

ومن المرجح أن تشير قراءة الأدبيات المتعلقة بالتمويل الإسلامي إلى أن التمويل الإسلامي، بسبب ممارساته غير الكاملة، كان أكثر نجاحا في تعزيز منظور بديل عن التمويل مقارنة بتقديم نظام مالي بديل. إن تركيزه على الوعي الاجتماعي، وتقاسم المخاطر، وإعادة توزيع الثروة والفرص، وإصراره على ربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي إنما يبرز السبب وراء وصف التمويل الإسلامي في كثير من الأحيان بأنه "تمويل أخلاقي".

إن صناعة التمويل الإسلامي - وأدبياتها اعتبارا من عام 2014 - تختلف اختلافا جوهريا في اتساعها وعمقها عما كانت عليه في أوائل السبعينيات، أو في أوائل التسعينيات. ولا تزال الصناعة تتطور، وليس هناك ما يبهر، في العقدين المقبلين، أن الميدان لن يتطور كثيرا من حيث يقف اليوم. وفي أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة 2007-2008، قد تغري الأفكار التي يقوم عليها التمويل الإسلامي أولئك الذين يطمحون إلى نظام مالي مقيد نسبيا ويساورهم القلق إزاء التأثير الأوسع للتمويل على المجتمع.

ويعرب الكتاب عن امتنانهم لروزوان الرحمن، مدير شركة الاستشارات المالية الإسلامية ومقرها المملكة المتحدة، لمساعدته البحثية الممتازة.

This qualifies for 5 CE credits.

معجم المصطلحات

عربون	يتم تقديم دفعة مقدمة كجزء من إجمالي الدفعات مقابل بيع السلعة، على غرار خيار تحت الطلب
بيع النية/بيع	انتمائي يليه إعادة الشراء الفوري بين نفس الأطراف المتعاقدة
بيع الدين	بيع الديون
الفتوى	الحكم الديني، الرأي
الفقه فقه	
فقه المعاملات	الفقه التجاري الإسلامي
الحلال	شرعي، يجوز
الحرام	محظور، ممنوع
الاجتهاد	المنطق المستقل
الإجارة	عقد الإيجار
استنصاع	التصنيع مع التسليم الآجل والمدفوعات المرنة
المضاربة	تقاسم الأرباح أو إدارة الاستثمار
المرابحة	بيع انتمائي
المشاركة	شراكة أو ملكية مشتركة
قرض حسن	قرض بدون فوائد
السلام	بيع آجل مع دفع فوري
الشريعة	الطريق، الطريقة الإسلامية، الشريعة الإسلامية
الصكوك	شهادة الاستثمار الإسلامي، السندات الإسلامية
تبرع هبة	
التكافل	التضامن، الالتزام المتبادل، الضمان المشترك، التأمين الإسلامي
التورق	تحقيق الدخل، عملية بيع انتمائي متبوعة ببيع فوري بين أطراف مختلفة
الطيب	صحي
وديعة	محفوظة
وكالة	وكالة
الوقف	انتمائي خيري
الزكاة	ضريبة الرعاية الاجتماعية

قراءات مقترحة

نصوص تمهيدية

حسن، م. كابير، راسم، ن. كابد و عمر اوسيني 2013. مقدمة في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية: المبادئ والممارسة. هارلو، المملكة المتحدة: بيرسون للتعليم.

"أصبحت المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي من أهم جوانب النظام المالي العالمي الحديث. لماذا؟ لأنها صناعة سريعة النمو تطورت بسرعة في غضون بضع سنوات من صناعة متخصصة إلى قوة عالمية لا يستهان بها على الساحة الدولية. ومع ذلك، مع انتشار المنتجات المالية الإسلامية في جميع أنحاء العالم والاهتمام المتزايد للطلاب والخبراء الماليين بالتمويل الإسلامي، يجري إنتاج العديد من الكتب والدراسات والمقالات الأكاديمية لشرح أهمية هذه الصناعة الجديدة للنظام المالي العالمي. ومع ذلك، لم يكن هناك تركيز كبير على كتاب مهني حول الصيرفة الإسلامية والتمويل لطلاب التعليم العالي الذين يحتاجون إلى دراسات حالة وأمثلة عملية في برامجهم. ويُشكل هذا الجانب، الذي يبدو مهملاً من النشرات المالية الإسلامية، فجوة يسعى هذا الكتاب لمملؤها، مع التركيز على مبادئ وممارسات الصيرفة الإسلامية والتمويل في العالم الحديث. في هذه الصناعة الحيوية، هناك حاجة لتقديم كتاب مرجعي للمؤسسات الأكاديمية والمهنية المتزايدة باستمرار التي تقدم التمويل الإسلامي كدورة دراسية". (ص 12)

نيثركوت، كريغ و ديفيد ايسنبرغ؛ إصدار. 2012. التمويل الإسلامي: القانون والممارسة. أكسفورد، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد.

"هذا العمل هو دليل عملي وتجاري للمبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي وتطبيقها على معاملات التمويل الإسلامي. التمويل الإسلامي هو صناعة عالمية سريعة التوسع، وقد تم تصميم هذا الكتاب لتوفير علاج عملي للموضوع. ويشمل نقاشاً وتحليلاً لمفاوضات والهيكل المنخرطة في معاملات التمويل الإسلامي، مع دراسات الحالة ذات الصلة، ومخططات الهيكل والمواد السابقة التي تدعم التعليق في جميع ما سلف.

"يصف القسم التمهيدي الخلفية النظرية ويشرح المبادئ (ومصادرها) للسرعة الإسلامية التي تقوم عليها ممارسات التمويل الإسلامي، ويوفر خلفية هامة للعمل ككل. كما ينظر العمل أيضاً في دور مجالس الرقابة الشرعية، والمؤسسات المالية الإسلامية، وأهمية النهج المحاسبية... يركز الجزء الثاني من الكتاب على القانون المالي الإسلامي في الممارسة العملية ويبدأ بقسم عن التقنيات المالية. يوضح هذا القسم المتطلبات الأساسية لعقود التمويل الإسلامي سواء من حيث أنواع الأصول الأساسية وأيضاً من حيث قابلية تطبيق ومقبولية الأصل. هناك مناقشة كاملة لمختلف أنواع النماذج التعاقدية مثل المضاربة (تمويل الأمانة) والمشاركة (الشراكة أو المشروع المشترك) والمرابحة (بيع البضاعة) والصكوك (الأوراق المالية المشاركة: القسائم وغيرها). كما يتم أيضاً تغطية مجال التأمين التكافلي (التأمين) مع المسائل الخاصة بالمجال الهام لتمويل المشاريع والأصول". وصف الناشر، <http://ukcatalogue.oup.com/product/9780199566945.do>

عثماني، محمد تقي 2002. مقدمة في التمويل الإسلامي. لاهاي، هولندا: كلوار لو انترناشيونال.

"هذا الكتاب عبارة عن مجموعة منقحة من المقالات المختلفة التي تهدف إلى توفير معلومات أساسية عن مبادئ ومفاهيم التمويل الإسلامي، مع إشارة خاصة إلى طرق التمويل المستخدمة

من قبل البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية غير المصرفية. لقد حاولت شرح المفهوم الأساسي الكامن وراء هذه الصكوك، والمتطلبات اللازمة لقبولها من وجهة نظر الشريعة، والطريقة الصحيحة لتطبيقها، كما تناولت القضايا العملية التي ينطوي عليها تطبيق هذه الصكوك وحلولها الممكنة في ضوء الشريعة". (ص 7-8)

فيسر، هانس. 2013. التمويل الإسلامي: المبادئ والممارسة. الطبعة الثانية. شلتهام، المملكة المتحدة: إدوارد الجار للنشر.

"الهدف من هذا الكتاب هو استكشاف منتجات وممارسات التمويل الإسلامي على خلفية أيديولوجيتها، بما في ذلك التوترات التي قد تنشأ بين الأيديولوجية والممارسات. فالتمويل الإسلامي ظاهرة مثيرة للاهتمام، نظراً لأنه يقدم نفسه كبديل عن التمويل التقليدي ليس فقط في البلدان الإسلامية، بل في بقية أنحاء العالم أيضاً، وفي بعض الأحيان يوسع نداءه إلى غير المسلمين... . يهيك الكتاب هو كما يلي: يتناول الفصل الأول الدوافع وراء إنشاء نظام مالي إسلامي منفصل. ويصف الفصل الثاني المنطق القانوني وراء التعاليم الإسلامية وأسسها الدينية. ويحلل الفصل الثالث ما هو التمويل الإسلامي على خلفية اقتصاد إسلامي؛ ويقدم الفصل الرابع لمحة عامة عن الأدوات المالية الإسلامية. يناقش الفصل الخامس خصوصيات الصيرفة الإسلامية؛ أما الفصل السادس فيعرض نفس الشيء بالنسبة للاستثمار الإسلامي، والتأمين، وغيره؛ ويتناول الفصل السابع المشاكل التي تواجه البنك المركزي والخزانه إذا اتبعت مبادئ التمويل الإسلامي، ويحاول الفصل الثامن أخيراً إيجاد إجابة على السؤال عما يمكن اعتباره نجاحات أو إخفاقات في التمويل الإسلامي، من وجهة النظر الأنظمة الاقتصادية التقليدية وفي نظر بعض العلماء المسلمين البارزين". (ص 11، 13-14)

الفكر الاقتصادي الإسلامي

شابرا، م. عمر 1992. الإسلام والتحدى الاقتصادي. هردون، فيرجينيا: المؤسسة الإسلامية/المعهد الدولي للفكر الإسلامي.

"إن الانتعاش المستمر للإسلام في جميع البلدان الإسلامية خلق تقريبا الحاجة إلى صورة واضحة ومتكاملة للبرنامج الذي يجب على الإسلام أن يقدمه لتحقيق نوع الرفاه الذي يتوخاه، ومواجهة مختلف المشاكل التي تواجه البشرية الآن، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وتعد الإستراتيجية من الأمور ذات الأهمية الخاصة التي من شأنها أن تساعد على الحد من الاختلالات الاقتصادية الكلية وعدم التوازنات الخارجية التي تواجهها معظم البلدان الآن في جميع أنحاء العالم إلى حدود يمكن إدارتها، ومع ذلك تمكنها من تحقيق العمالة الكاملة، وإزالة الفقر، وتلبية الاحتياجات، والتقليل إلى أدنى حد من أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة. هل يمكن للبلدان الإسلامية أن تصيغ هذه الإستراتيجية في إطار النظرة العلمانية للأسمالية والإشراكية ودولة الرفاهية؟ هل يستطيع الإسلام مساعدتهم على تحقيق أهدافهم؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هو نوع حزمة السياسة التي تنطوي عليها التعاليم الإسلامية؟ هذا الكتاب هو محاولة للرد على هذه الأسئلة وغيرها ذات الصلة". (ص 15)

الأشقر، أحمد، و رودني ويلسون 2006. الاقتصاد الإسلامي: تاريخ قصير. ليندن، هولندا: بريل.

"وتغطي الدراسة الفكر الاقتصادي الإسلامي منذ ظهور الإسلام، قبل وقت طويل من أن تصبح الأنظمة الاقتصادية نظاما منفصلا مع أدوات تحليلية مميزة. لقد تم بحث البيئة الاقتصادية في شبه الجزيرة العربية القديمة التي ظهر منها الإسلام، وتناقش المفاهيم الاقتصادية في القرآن والسنة، فضلا عن تفكير الفقهاء المسلمين في وقت مبكر. تتم

دراسة مفصلة للفكر الاقتصادي الإسلامي خلال سلالات الأمويين والعباسيين، وفترات الإصلاح الإداري والاقتصادي، فضلا عن التطورات اللاحقة في عهد العثمانيين والصوفيون والمغول. وقد تم تقييم حركات الإصلاح الانتعاشي الإسلامي، الذي سبق إعادة إحياء الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في القرن الماضي، ثم انتقل موضوع الكتابة بعد ذلك، حيث جرى استعراض أعمال كبار المساهمين في هذا المجال". وصف للنشر،

www.brill.com/islamic-economics

إقبال، زامر وعباس ميراخور؛ إصدار. 2013. التنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي. واشنطن العاصمة: البنك العالمي.

"على مدى العقود الثلاثة الماضية، استحوذت مفاهيم التمويل الإسلامي والاقتصاد الإسلامي على اهتمام الباحثين. تُعدّ السوق المتنامية للمعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية دليلاً آخر على الاهتمام المتزايد بهذا النمط من التمويل. وبحسب بعض التقديرات، ارتفع إجمالي حجم الأصول المالية الإسلامية بنسبة 15 إلى 20٪ سنوياً منذ عام 1990، ويتجاوز الآن 1,3 تريليون دولار. تجاوز نمو القطاع المالي الإسلامي في الفترة 2006-2010 نمو القطاع المالي التقليدي في جميع قطاعات السوق، بدءاً من الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الصناديق إلى التأمين في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ويُعزى نمو هذه السوق إلى ارتفاع الطلب على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فضلاً عن زيادة السيولة في منطقة الخليج بسبب ارتفاع عائدات النفط. وفي أعقاب التطورات الهامة التي طرأت على ما يعتبر منطقة أساسية لهذه السوق، وهي البلدان التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، نشهد الآن عولمة التمويل الإسلامي. في السنوات الأخيرة، برز اهتمام كبير بالتمويل الإسلامي في المراكز المالية التقليدية الرائدة في العالم، بما في ذلك لندن ونيويورك وهونغ كونغ، ويفكر المستثمرون الغربيون على نحو متزايد أن يستثمروا في المنتجات المالية الإسلامية. وعلى الرغم من أن التمويل الإسلامي هو أحد أسرع القطاعات نمواً في الأسواق المالية العالمية الناشئة، إلا أنه كثيراً ما يقال أن السوق أقل بكثير من إمكاناته الحقيقية. وفي الوقت نفسه، فإن مفاهيم التمويل الإسلامي لا يتم شرحها واستغلالها بشكل كامل، ولا سيما في مجالات التنمية الاقتصادية، والإدماج، والحصول على التمويل، والسياسة العامة. ويحاول هذا المجلد إبراز بعض السمات الرئيسية للتمويل الإسلامي ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية. والهدف من هذا المجلد هو تحسين فهم منظور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والرفاه البشري والنمو الاقتصادي". (نُبذة مختصرة)

خان، محمد أ. 2013. ما هو الخطأ في الاقتصاد الإسلامي؟ تحليل الوضع الحالي وجدول الأعمال المستقبلي. جلوسستر، المملكة المتحدة: إدوارد إيجار للنشر.

"أحد الحجج الرئيسية لهذا الكتاب هو أن مشروع تطوير الإصدارات الإسلامية للأنظمة الاقتصادية السائدة كان في غير محله. فلقد حاول هذا المشروع أن ينقل الانطباع بأن المسلمين كانوا مختلفين عن غيرهم من البشر. والحقيقة هي أنهم ليسوا كذلك. إنهم يشبهون الكثير من البشر. في تأكيدهم بأنهم "مختلفون"، حاولوا وضع افتراضات تبدو مختلفة عن تلك السائدة في الاقتصاد العام. فعلى سبيل المثال، جادلوا بأن الاقتصاد الإسلامي يتم صياغته ليعكس الإيثار والتعاون والتضحية والعدالة والإخاء والأخوة... وذهبوا أيضاً إلى أنه نظراً لأن الاقتصاد الرئيسي لا يقبل هذه الافتراضات، فإن هناك حاجة إلى تطوير الاقتصاد الإسلامي كعلم اجتماعي متميز. وفي حين كان هذا الفهم غير دقيق للاقتصاد الرئيسي، فإن مجموعة الافتراضات دفعت الاقتصاديين المسلمين في الزقاق الأعمى للمجتمع الإسلامي المثالي الذي لم يكن متواجداً في أي مكان. لم يتم اختبار فرضيات الاقتصاد الإسلامي بسبب عدم وجود بيانات تجريبية. فلا زالت العلوم الاجتماعية الجديدة في مهدها". (ص 13)

كوران، تيمور. 2004. الإسلام وشهوة اقتناء المال: المآزق الاقتصادية للإسلاموية. برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

"إذا كان الغضب، والاستياء، والإحباط والحسد هي أربعة من العوامل التي زرعت أهوال 11 سبتمبر 2001، فضلاً عن الاعتقاد بأن الإسلامية تقدم حلولاً لمشاكل راسخة للحضارة الإنسانية. والمسلحون الذين يهاجمون باسم الإسلاموية، مثل الملايين من الإسلاميين السلميين، يجادلون، بلا شك، في قناعة بأن الإسلام يحمل مفتاح النظام الاجتماعي القادر على توفير العدالة الاجتماعية جنباً إلى جنب مع الازدهار الاقتصادي... هناك أدبيات حديثة ضخمة تهدف إلى التعرف على حكمة الإسلام الاقتصادية واستخلاص الآثار ذات الصلة بالحاضر. وتُعرف باسم "الاقتصاد الإسلامي"، على أساس الفكر الإسلامي في القرون الوسطى. وعلى الرغم من ادعاءات مروجيتها، فإن أهمية أدبياتهم لا تكمن في جوهرها... وتكمن أهمية هذه الأدبيات أساساً في الدعم الذي تقدمه للسعي إلى النظام الاجتماعي الإسلامي المميز... ورغم ذلك، فهما كانت نوايا الاقتصاديين الإسلاميين المسالمة والحسنة، ربما ساهمت أعمالهم في عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي. وبعرقلة الإصلاحات المؤسسية اللازمة للتنمية الاقتصادية السليمة، فهم إنما يسهمون في اليأس الاجتماعي. وبنفس الأهمية، فإنهم يسمعون للمسلحين الإسلاميين بتبرير الجرائم على أنها خدمة لقضية مقدسة". (ص 9، 15)

تريب، تشارلز. 2006. الإسلام والاقتصاد الأخلاقي: تحدي الرأسمالية. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

"ومع ذلك، فإن التركيز الرئيسي في هذه الدراسة سيكون على أولئك الذين حاولوا فهم الرأسمالية والرد عليها، وقيل كل شيء إلى المخاوف الأخلاقية للرأسمالية، من منظور ذاتي واعي للإسلام. وقد اقتصر البعض على نشر آرائهم حول كيفية حماية أو توسيع الهويات الإسلامية على وجه التحديد ومصالح المجتمع الإسلامي المتصور في عالم حيث النمو المادي والإنجاز التكنولوجي والقوة الاقتصادية ليست ببساطة منفصلة عن المبادئ الإسلامية، ولكن قد تكون في تعارض معهم. وقد حاول البعض الآخر الاجتهاد، بالنظر إلى نوع العالم الذي سيظهر إلى حيز الوجود، أو بحث المسلمين على القيام بذلك. وكان النهجان الأساسيان هما الرغبة في الطعن في القبول غير المتصور لطريقة العالم وتنبيه الناس إلى اختلالات القوة المتأصلة في أشكال الهيمنة الرأسمالية". (ص 7)

الفقه التجاري الإسلامي والمنظور القانوني

الزهيلي، وهبة. 2003. المعاملات المالية في الفقه الإسلامي. ترجمة محمود الجمل. دمشق، سوريا: دار الفكر.

هذا هو ترجمة إنجليزية لمجلدين من وهبة الزهيلي، "الفقه الإسلامي وإثباتاته". ووفقاً للمترجم الجمل، فإن "هدفه من توفير هذه الترجمة هو إعطاء القراء غير العرب إمكانية الوصول إلى الأدب الفقهي الإسلامي الغني عن المعاملات المالية" (مقدمة المترجم، ص 5).

حسن، زولفيقي، و محمت أسيوطي. 2011. "تحليل لقرارات المحاكم بشأن منازعات التمويل الإسلامي". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي لأكاديمية أبحاث الشريعة الدولية، المجلد 3، رقم 2: 41-71.

"تعمل معظم المؤسسات المالية الإسلامية في بيئة يتشكل فيها الإطار التشريعي من أنظمة قانونية مختلطة تتوافق فيها الشريعة الإسلامية مع النظم القانونية للقانون العام والقانون المدني. وعلى هذا النحو، يجب أن تتوافق كل معاملة ومنتج ومستند وعملية مع مبادئ الشريعة الإسلامية والقوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة. في حالة أن الشريعة الإسلامية هي السلطة

القانونية النهائية، كما هو الحال في إيران والمملكة العربية السعودية، فإن أي قضية في القضايا المصرفية الإسلامية قد لا تشكل مشكلة كبيرة؛ أما في بلدان الأنظمة القانونية المختلطة كما هو الحال في ماليزيا أو في بيئة قانونية غير إسلامية كما هو الحال في المملكة المتحدة، تشكل القضية أهمية كبرى... وتتاصر هذه الورقة بشدة إلى أن الإطار القانوني والبنية التحتية المناسبة، فضلا عن الدعم الكبير من الأخوة القانونية هي الشروط المسبقة للنهوض والنمو الكبير في صناعة التمويل الإسلامي". (نبذة مقتبسة)

كمالي، محمد هـ. 2000. القانون التجاري الإسلامي: تحليل العقود الأجلة والخيارات. كامبريدج، المملكة المتحدة: جمعية النصوص الإسلامية.

"إن أولئك الذين أصدروا أحكاما مانعة بشأن العقود الأجلة والخيارات لم يفشلوا فقط في تقديم أدلة حاسمة دعما لمواقفهم ولكنهم فعلوا ذلك على افتراض أن التجارة الأجلة ليس لها فائدة اجتماعية ولا تؤثر على الرفاهية (مصلحة) الناس. وتتألف حججهم من إهمالات عقائدية تشمل في توفير بدائل حيوية أو استكشاف حلول معقولة. لم يقدم أي من منتقدي العقود الأجلة والخيارات منظورا جديدا عنها، وتبنوا كلهم تقريبا النهج المقلد لتطبيق قواعد بخصوص البيع التقليدي كظاهرة جديدة". (ص 206)

كوران، تايمور. 2010. الاختلاف طويل الأمد: كيف أدى القانون الإسلامي إلى تعويق الشرق الأوسط. برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

"يكن قلب جدول الأعمال [في هذا الكتاب] في دراسة ديناميات التنظيم الاقتصادي الخاص في الشرق الأوسط ما قبل الحداثة. لماذا فشل حدوث التحولات الحرجة، فإن هذا هو السؤال الذي نسعى للرد عليه. وحيثما تنطوي التفاصيل على دين، فإن الدين هو الذي يجب أن تقوده الحجة". (ص 24)

فوجل، فرانك ئي، وصمويل ل. هايز. 1998. الشريعة الإسلامية والتمويل: الدين والمخاطر والعودة. لاهاي، هولندا: كلوار لو انترناشيونال.

"الهدف من هذا الكتاب هو تقديم موضوع الصيرفة الإسلامية والتمويل، موضحا ذلك من حيث كل من القانون الديني الإسلامي والقانون المالي الغربي العلماني وتطبيقه نظريا وعمليا... وما من شك في أن العديد من التحديات القانونية التي تواجه التمويل الإسلامي الآن مقلقة وصعبة، مثل خلق مشتقات أو غيرها من أدوات التحوط للمخاطر أو تشجيع التجارة في الأدوات المالية. إذا إتخذ علماء الفقه الحذر الشديد حرجا في التعامل متبعدين عن التحليل التنافسي والوظيفي الأعمق والتفكير القانوني الأكثر جرأة أو والذي يفتر فيه الحماس الآن في التمويل الإسلامي. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل حيال المستقبل". (ص 291، 295)

محظورات الربا والغرر

الضريير، صديق م. أ. 1997. "الغرر في العقود وتأثيره على المعاملات المعاصرة". سلسلة رقم 16 لمحاضرات العلماء البارزين، معهد البحوث الإسلامية والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية (www.irtipms.org/PubText/56.pdf).

"في دراسته حول الغرر الفقهي وأثاره، يعرض الدكتور الضريير وجهة نظر الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالغرر وأثاره على العقود، وخاصة فيما يتعلق بعقود البيع وغيرها من المعاملات الاقتصادية والمالية". (ص 7)

الديواني، طارق. 2003. *المشكلة المتفاقمة بالفائدة*. الطبعة الثانية. لندن: كريبتوك زيبست.

"لقد جادلت بأن السبب الأصلي والأهم لنمو الخدمات المصرفية التجارية هو الربح الذي نشأ في عملية تصنيع الأموال للإقراض بفائدة. وكانت الأعمال المصرفية هي الصناعة، والمال هو المنتج. وفي العالم الحديث، يدفع الدافع نفسه الخدمات المصرفية التجارية بطريقة متطورة للغاية. يمكن إلقاء القبض على شخص بسبب "تصنيع" المال في منزله ولكن يتم منح النظام المصرفي التجاري الحماية القانونية الكاملة في فعل ما يرقى إلى نفس الشيء. ليست هناك عدالة في ذلك. . . . هناك من يقول أننا يجب أن نطور بديلا إسلاميا للأعمال المصرفية التجارية الحديثة. ولكن لماذا يتعين علينا أن نفعل ذلك؟ البديل الإسلامي لصناعة السجائر ليس صناعة السجائر، وحتى نبقى ملتزمين بمبادئنا قد ندرك أن البديل الإسلامي للخدمات المصرفية التجارية ليست صيرفة تجارية". (ص 237، 240)

الجمال، محمد أ. 2001. "شرح اقتصادي لحظر الربا في الفقه الإسلامي الكلاسيكي" www.ruf.rice.edu/~elgamal/files/riba.pdf

يمكن ترجمة "الغرر المحظور" على أنه "التداول في المخاطر". وفي مواجهة المخاطر، فإن أي تجارة سنتطوي على درجة ما من تداول المخاطرة، وبالتالي يختلف الفقهاء حول ما إذا كان عقد معين محظور أو لا يستند إلى تقديراتهم المتغيرة عما إذا كان حجم المخاطر كبيرا أم صغيرا. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما يُلغى الحظر في الحالات التي لا يمكن فيها تحقيق منفعة اقتصادية واضحة إلا بعقد يشمل التداول الكبير بالمخاطر. وتبين لنا أن "التداول في المخاطر" غير كاف بشكل عام مقارنة بالأشكال الأخرى لتقاسم المخاطر. ومن ثم، إذا كان من الممكن أن يحقق العقد هدفه الاقتصادي المتمثل في زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال أي شكل من أشكال نقل المخاطر، ينبغي أن يكون حظر الاتجار بالمخاطر قابلا للتطبيق. أما الحالات التي يكون فيها مثل هذا الحظر محظورا بسبب عدم استخدام أداة التداول بالمخاطر، فهذا لا يؤثر على هذا الاستنتاج العام. في الحالات التي يكون فيها التداول في المخاطر جزءا لا يتجزأ من العقد، ولكن عندما يكون العقد مهما لأجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية (على سبيل المثال، سلام واستثناء) لا يزال التحليل مفيدا من ناحيتين: (1) يمكننا النظر فيما إذا كانت هناك آلية لتقاسم المخاطر يمكن أن تقلل من جزء من التداول المتأصل بالمخاطر (مثل التأمين المالي مقابل التأمين المتبادل)، و(2) ينبغي أن نأخذ في الاعتبار هذه البدائل إذا كانت الأدوات الثانوية لأجل تداول المخاطر المطلوبة". (نبذة مختصرة)

"الحكم المتعلق بالربا من قبل هيئة الاستئناف الشرعية في المحكمة العليا لباكستان". 1999.

"إن نتيجة المناقشة المذكورة أعلاه هي: أي مبلغ إضافي على الأصل في عقد قرض أو دين هو الربا المحظور من قبل القرآن الكريم في عدة آيات. . . . [النبي محمد] وصف أيضا المعاملات التالية بالربا: '1' معاملة تقود من نفس الفئة حيث تكون الكمية من كلا الجانبين غير متساوية، سواء في معاملة فورية أو في معاملة تقوم على أساس الدفع المؤجل. '2' معاملة المقايضة بين سلعتين قابلتين للوزن أو للقياس من نفس النوع، حيث تكون الكمية من كلا الجانبين غير متساوية، أو حيث يؤجل التسليم من جانب واحد. '3' معاملة المقايضة بين سلعتين مختلفتين قابلتين للوزن أو للقياس حيث يؤجل التسليم من جانب واحد".

صديقي، محمد ن. 2004. الربا، فوائد البنك ومبرر حظره. جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

اتفق المسلمون دائماً أن الربا محظور. ومع ذلك، فإن ما يشكل الربا ظل موضوعاً يثير مداولات ونقاشات على مر القرون التي تلت عصر الوحي الإلهي. وليس من المستغرب أن تعكس هذه الممارسة الاختلافات في التفسير. ومع ذلك، فإن الفكرة الأساسية، وهي الحظر المتعلق بدفع مبلغ إضافي يطالب به مقدم القرض النقدي، قد استمر في مُخيلة الشعوب الإسلامية في جميع العصور. إلا أن تجنبه في الممارسة العملية كان له مهنة متقلبة. وقد تراوحت بين الالتزام الصارم بالتوافق مع بعض الاستثناءات، التي تم إجراؤها على أساس الضرورة أو بسبب العيش خارج الأراضي التي يحكمها الإسلام، إلى انتهاكات واسعة النطاق في ظل بعض الطبقات أو غيرها. وخلال العصر الحديث مع وجود نظام المال والمصارف على أساس الفائدة، يحيط الجدل حول الفائدة المصرفية، هل هي المحظور في القرآن أو ليس كذلك؟ الغالبية الساحقة من علماء الدين ومعظم الناس العلمانيين يعتبرون الفائدة بالبنوك بأنها في حين أن قلة من العلماء وقسم من المسلمين العالين يعتقدون أنها ليست كذلك. اكتسبت القضية أهمية سياسية في الأونة الأخيرة بسبب التزام بعض الدول الإسلامية دستورياً بالالتزام بالقانون الإسلامي (الشريعة). هذا الكتاب هو جهد متواضع لتوضيح القضايا المعنية". (ص 13)

الخدمات المصرفية الإسلامية

حسن، م. كبير، و ميرفين لويس. إصدار. 2007. كتيب الخدمات المصرفية الإسلامية. نورثامبتون، ماساتشوستس: إدوارد إلجار للنشر.

"كثير من الناس مهتمون بظاهرة الصيرفة الإسلامية وفي السؤال عن كيفية اختلافها عن الخدمات المصرفية التقليدية، ومع ذلك، على الرغم من التوسع على مدى السنوات الثلاثين الماضية، لا تزال المصارف الإسلامية غير مفهومة جيداً في أجزاء كثيرة من العالم الإسلامي، ولا تزال لغزاً في معظم أنحاء الغرب. هدفنا في هذا المجلد هو تقديم تحليل موجز لأعمال الصيرفة الإسلامية والتمويل، المتاح لمجموعة واسعة من القراء". (ص 1)

جعفر، سهيل. إصدار 2010. الخدمات المصرفية الاستثمارية الإسلامية: الاتجاهات الناشئة، التطورات والفرص. لندن: المستثمر المؤسسي للأموال باليورو.

"ستغطي الأقسام مختلف الموضوعات بما في ذلك آخر التطورات في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية الإسلامية في المركزين الماليين الأساسيين الرئيسيين (الشرق الأوسط وماليزيا)، ولكن أيضاً على الساحة الدولية. سوف تجدوا أيضاً أقسام عن أسواق رأس المال، وإدارة الثروات، والتطورات واللوائح الدولية... يتم تنظيم محتوى هذا الكتاب في خمسة أجزاء متميزة: أولاً: الخدمات المصرفية الاستثمارية الإسلامية: الاتجاهات العالمية، ثانياً: أسواق رأس المال الإسلامي، ثالثاً: إدارة الثروات، رابعاً: الاتجاهات والتطورات الجديدة في الساحة الدولية، [و] خامساً: الشريعة والإطار التنظيمي والإشرافي". (ص 22-23)

الأمين، محمد أ. م. 2011. الصكوك العالمية وسوق التوريق الإسلامي: الهندسة المالية وابتكار المنتجات. ليدن، هولندا: بريل.

"إن سوق الصكوك هو القطاع الأسرع نمواً في التمويل الدولي. تستكشف الدراسة أبعاد هذه السوق ونموها عالمياً وأسواق الصكوك الرئيسية. يتم توضيح وضع السيولة في هذه السوق، وتصنيف العملة الرئيسية، وتنوع الاشتراكات، وأثار أزمة المقترضين المتعثرين والهيكل المهيمنة. ويتم تحليل الفرق بين الصكوك السيادية والمؤسسية، والفوائد والأسباب الكامنة، إضافة إلى الشريعة، وراء إصدار الصكوك. يتم التدقيق في التوريق كأفضل طريقة للمضي قدماً في هيكلة الصكوك. كما تناقش الدراسة مختلف المخاطر القانونية والشريعة والمالية والتشغيلية التي تواجه الصكوك وكذلك الخلافات الافتراضية. وأخيراً يدرس الكتاب منهجيات تصنيف الصكوك ويسلط الضوء على قضايا إدراج الصكوك، ومؤشر الصكوك وصندوق الصكوك". (وصف الناشر، www.brill.com/global-sukuk-and-islamic-securitization-market#BIONOTE_1)

إقبال، عمران، شيرين كونهيافا، والصيرف و. دسوقي. 2012. "تطبيق خيارات حقوق الملكية في التمويل الإسلامي". أكاديمية أبحاث الشريعة الإسلامية الدولية، البحث رقم 46.

"الهدف من هذا البحث هو توفير فهم أوضح لعقد الخيارات في التمويل الإسلامي. وتوفر عقود الخيارات فوائد اقتصادية للتحوط ومرونة الاستخدام؛ ومع ذلك، فهي تُستخدم أيضاً لأغراض المضاربة التي تتعارض مع الشريعة. يتم أيضاً الاعتراض على الخيارات بسبب دفع قسط، كما أنه غير مسموح بالخيارات المشروطة في تغيير العملات. وقد تم تصميم خيارات إسلامية، وبعض البنوك الإسلامية تستخدمها لأغراض التحوط. تبدأ هذه الورقة بتفسير ووصف للخيارات في التمويل التقليدي، بما في ذلك المزاي، والتحركات لتفسير الرأي الشرعي بشأن الخيارات التقليدية. ثم تنتقل الورقة إلى وصف الخيارات الإسلامية الموجودة في إطار التمويل الإسلامي نفسه- (العربون)، هامش الجذبة (مبلغ التأمين)، وخيار الشرط (خيار مشروط) - ويحدد بعد ذلك الخيارات الإسلامية التي أنشأتها البنوك الإسلامية للتحوط ضد المخاطر، مع التركيز بشكل خاص على مخاطر العملة، الصكوك (السندات الإسلامية) وتحوط السلع. وتختتم الورقة بمناقشة أنواع الخيارات التي يمكن اعتبارها مقبولة من وجهة نظر الشريعة". (نبذة مختصرة)

جعفر، سهيل. إصدار 2004. إدارة الأصول الإسلامية: تشكيل مستقبل استراتيجيات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لندن: يوروماني بوكس.

"خلال السنوات القليلة الماضية كان هناك تطور ملحوظ في عالم إدارة الأصول الإسلامية. وقد تطورت هذه الصناعة وتوسعت تركيزها من منطقة إقليمية لتصبح أعمالاً تجارية عالمية حقاً. لقد توسع عالم إدارة الأصول الإسلامية بشكل كبير، ويعتز بإنشاء أدوات مالية جديدة مثل والمنتجات الاستثمارية البديلة. كما كان له أثر إيجابي على الوتيرة السريعة لتطور التكافل بوجه عام وخطوط العمل الشخصية، بما في ذلك التأمين على الحياة، والخطط الطبية واستحقاقات الحماية. وعلاوة على ذلك، توسعت في قبول الفئات الجديدة لفئات الأصول المتوافقة مع-مثل صناديق التحوط، والأسهم الخاصة والأوراق المالية المدعومة بالأصول. وقد تم إطلاق مؤشرات الأسهم المتخصصة مثل مؤشر داو جونز للسوق الإسلامية وسلسلة مؤشر فورتسي العالمي الإسلامي بنجاح". (مقدمة المحرر)

جويست، أندرياس أ. 2008. "المشتقات في التمويل الإسلامي". *الدراسات الاقتصادية الإسلامية*، المجلد 15، العدد 1.

"من حيث المبدأ، قد تكون العقود الأجلة والخيارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية إذا: (أولاً) تم التعامل مع طلب التحوط الحقيقي على أداء الموجودات المرتبط بحصة الملكية المباشرة. (ثانياً) التنصل من الإرجاء المتبادل دون نقل الأصول فعلياً؛ و(ثالثاً) تجنب عدم اليقين الذي يمكن تجنبه (الغرر) باعتباره نشاطاً أثماً محظوراً (حرام) في محاولة لخلق نظام عادل من العدالة التوزيعية من أجل المصلحة العامة".

التكافل

أرشر، سايمون، رفعت أ. أ. كريم، وفولكر نينهوس. إصدار. 2009. *التأمين الإسلامي التكافلي: المفاهيم والقضايا التنظيمية*. سنغافورة: جون وايلي وأولاده.

"التكافل هو الوسيلة لتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للتأمين الحديث لتتلاقى في شكل يتفق مع معتقداتهم الدينية، والمسلمين والأنظمة الاقتصادية الناشئة في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ومع ذلك، فإن تطور التكافل يواجه حواجز منيعة... وتعزى هذه الحواجز لحد كبير إلى الهيكل المعقد لمشاريع التكافل والقضايا التي لم تحل بعد، حيث تواجه مشاكل في تطوير البنية التحتية القانونية والتنظيمية المناسبة للتكافل. وهناك مشاكل أخرى هي نتيجة حداثة وصغر حجم العديد من المشاريع التكافلية، إلى جانب عدم وجود القدرة على إعادة التأمين الممثل بالضوابط الشرعية (إعادة التكافل)، ضمن صناعة التأمين العالمية التي يلعب فيها "قانون الأعداد الكبيرة" وتتويع المخاطر دوراً رئيسياً، حيث تشكل الأنظمة الاقتصادية الضخمة أهمية كبرى". (ص 287)

جونولال، سيراب أ، إصدار 2013. *التأمين التكافلي والتأمين المتبادل: النهج البديلة لإدارة المخاطر*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي.

"إن الحصول على التأمين، كجزء من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الأساسية، له أهمية خاصة بالنسبة للأسر الفقيرة من أجل تسهيل الاستهلاك وبناء الأصول واستيعاب الصدمات وإدارة المخاطر المرتبطة بالدخل غير المنتظم وغير المتوقع. وبدون الحصول على خدمات تأمين رسمية جيدة، يعتمد الفقراء على آليات أقل موثوقية وأقل تكلفة بكثير في القطاع غير الرسمي. غير أن الوصول إلى منتجات التأمين واستخدامها كان محدوداً جداً في العديد من البلدان الإسلامية، حيث أن العديد من المسلمين يتجنبون مثل هذه الخدمات بسبب مخاوفهم بشأن الربا (الفائدة)، والغرر (عدم اليقين والغموض في العقود)، والميسر (مخاطر المضاربات) مع عوامل أخرى. تبرز منتجات التأمين التكافلي كجزء أساسي من عائلة الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتساعد على تلبية احتياجات التأمين بطرق تتسق مع المعايير والمعتقدات المحلية في العديد من الدول الإسلامية. وقد تطور التكافل بشكل مطرد منذ تأسيس أول شركة تأمين متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في عام 1979، استناداً إلى نموذج تعاوني متوافق مع الشريعة الإسلامية يشبه التأمين المتبادل. ويستند ذلك إلى مجموعة من المشاركين الذين يتبرعون بأموال في مجمع يمكن للأعضاء استخدامه بعد ذلك في حالة حدوث حالات طوارئ غير مواتية محددة. وفي حين أن الممارسين طبقوا نماذج أعمال متفاوتة، لا يزال توحيد المعايير يشكل تحدياً، فالعديد من صانعي السياسات يدركون إمكانات التكافل لتوسيع الشمول المالي ويهدفون إلى تعزيز الصناعة بتشريعات داعمة وتنظيم فعال. وكانت الاستجابة قوية، حيث نمت الأقساط بنحو 30 في المائة (معدل التضخم) سنوياً بين عامي 2007

و2010، لتصل إلى 8,3 مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء القوي، استناداً إلى الطلب الكبير الكامن في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والتحسينات في الصناعة، بما في ذلك قدرات التوزيع الأفضل". وصف الناشر، <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/13087>

التمويل الأصغر الإسلامي

علي، س. تنظيم. إصدار 2012 التمويل المصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية. نيويورك: روتليدج.

"يجمع هذا الكتاب المساهمات الأصلية من السلطات الرائدة حول موضوع التمويل الأصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية (التمويل الأصغر الإسلامي) لاقتراح حلول ونماذج مبتكرة من خلال دراسة التجارب التي أجريت في بلدان مختلفة بعناية. وحيث أن انتقادات مفاهيم التمويل الأصغر الحالية وأساليبه وإجراءاته وممارساته التنظيمية غالباً ما تدور حول ممارسته المتمثلة في فرض فوائد عالية جداً، يناقش هذا الكتاب العديد من النماذج التي تعتمد على كل من النظرية ودراسات الحالة لتوفير بديل مستدام متوافق مع الشريعة الإسلامية. أما بالنسبة إلى أن التمويل الإسلامي ربما كان قد أسهم إسهاماً ملحوظاً في الأسواق المالية، فلا يزال هناك سؤال كبير فيما يتعلق بأهميته الاجتماعية، ويقدم الكتاب وجهات نظر جديدة وحلولاً مبتكرة للقضايا التي تواجه صناعة التمويل الأصغر الإسلامي". وصف الناشر، <https://www.routledge.com/Sharia-Compliant-Microfinance/Ali/p/book/9780415782661>

التنظيم والحوكمة

أرشر، سايمون، و رفعت أ.أ. كريم. إصدار. 2013. التمويل الإسلامي: التحدي التنظيمي الجديد. الطبعة الثانية. سنغافورة: جون ويلي وأولاده.

"نظراً لأن هذا الكتاب يتعامل مع مجموعة كبيرة من القضايا التنظيمية الناشئة عن تطبيق بازل 2 و بازل 3 للبنوك الإسلامية، فإن المؤلفين الذين تم اختيارهم متخصصون منقسمون من مجموعة متنوعة من الخلفيات ذات الصلة: المشرفون على الأسواق المصرفية وأسواق رأس المال؛ ومن المهن القانونية والمحاسبية؛ والبنوك والمؤسسات المالية؛ والأوساط الأكاديمية. وينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء رئيسية، تعكس جوانب مختلفة من التحدي التنظيمي، وفصل ختامي. . . . الجزء الأول: طبيعة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية. . . . الجزء الثاني: كفاية رأس المال. . . . الجزء الثالث: التوريق وأسواق رأس المال. . . . الجزء الرابع: حوكمة الشركات والموارد البشرية. . . . الجزء الخامس: استنتاج." (ص 6-11)

حسن، زولقيفي. 2012. الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية. إندبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إندبرة.

"نظراً لعدم وجود مرجع مكثف ومتعمق في مجال الحكم الشرعي، يقدم هذا الكتاب معلومات شاملة عن مدى ممارسات الحوكمة الشرعية. ويهدف إلى توفير معلومات مفيدة عن إطار وممارسات الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بجوانب التصميم والتنفيذ والاستراتيجي والإطار على المستويات المؤسسية والوطنية والدولية؛ ودور الهيئة الرقابية في تحسين المعايير وأفضل الممارسات ودور ممارسات مجلس الشريعة الإسلامية. . . . [وهو] مقسمة إلى أربعة أجزاء، على النحو التالي. الجزء الأول: المفهوم النظري لحوكمة الشركات. الجزء الثاني: المفهوم النظري للحكم الشرعي. الجزء الثالث: ممارسات حوكمة الشريعة. والجزء الرابع: ملاحظات ختامية". (ص 2-3)

ويلسون، رودني. 2012. القضايا القانونية والتنظيمية والحوكمة في التمويل الإسلامي. إدنبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إدنبرة.

"دراسة مفصلة للقوانين المصرفية العالمية والأنظمة التنظيمية التي تحكم التمويل الإسلامي. من إيران، حيث تتوافق جميع الأعمال المصرفية مع الشريعة الإسلامية، إلى ماليزيا والخليج، حيث تتنافس المؤسسات المالية الإسلامية مع البنوك التقليدية، يدرس رودني ويلسون كيفية ترخيص المؤسسات المالية الإسلامية التي يحكمها القانون العام والقانون المدني. حيث تغطي البنوك الإسلامية ومشغلي التكافل وإدارة الصناديق والأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما تدرس كيفية التي تختلف بها أصولها ومطلوباتها عن نظيراتها التقليدية وما هي انعكاساتها على إدارة المخاطر." وصف الناشر، - <https://edinburghuniversitypress.com/book-legal-regulatory-and-governance-issues-in-islamic-finance.html>

التمويل الإسلامي والتمويل الأخلاقي

هوسي، ايلين. 2013. التمويل الإسلامي والتمويل الأخلاقي في المملكة المتحدة. إدنبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إدنبرة.

"ما هو بالضبط التمويل الأخلاقي؟ هل التمويل الإسلامي أخلاقي؟ هل التمويل الأخلاقي إسلامي؟" يتم وصف التمويل الإسلامي بشكل روتيني بأنه أخلاقي. وهذا يعكس حقيقة أن التمويل "الأخلاقي" ذاتي الشرح هو قطاع كبير ومتنامي في السوق. وله صورة إيجابية جدا تسعى الخدمات المالية الإسلامية إلى ربطه بها. ومع ذلك، نادرا ما يتم بصورة جدية فحص الادعاء بأن "الإسلام" و"الأخلاقي" مصطلحان مترادفان، ولا الادعاء بوجود تعريف ثابت ومفهوم عموما للممارسة "الأخلاقية". يدرس هذا الكتاب مجموعة واسعة من المؤسسات المالية في المملكة المتحدة التي تقع بشكل عام ضمن القطاع الأخلاقي، مع مراعاة طبيعة مبادئها وممارساتها، وكيفية ارتباطها بالنماذج الإسلامية والمجتمعات الإسلامية". (وصف الناشر، - <https://edinburghuniversitypress.com/book-islamic-and-ethical-finance-in-the-united-kingdom.html>

الاقتصاد السياسي للتمويل الإسلامي

هنري، كليمنت، ورودني ويلسون. إصدار. 2004. سياسة التمويل الإسلامي. إدنبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إدنبرة.

"يركز هذا الكتاب على الصلات الناشئة بين "رأس المال الإسلامي"، التي تم تعريفها بشكل واسع ولكن مع التركيز على التمويل الإسلامي، والحركات السياسية الإسلامية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتبر معظم هذه الحركات المعارضة، على الأقل، على شبكات المعاملات الإرهابية بنفس قدر اعتراضها على ما يتعلق بالأنظمة القهرية. كما أن التجارة "الإسلامية" التي تتوسع في معظم أنحاء المنطقة تستحق أيضا اهتماما خاصا من جانب المحللين السياسيين وصناع السياسات وكذلك الاقتصاديين. وهناك رجال الأعمال الإسلاميون والرأسماليون معروفون إلى حد كبير، ولكنهم يعملون من خلال المؤسسات المالية الإسلامية أو يعبرون عن اهتمامهم من خلال أشكال أخرى من التنظيم الذاتي الإسلامي. إذ يقومون بجمع رؤوس أموالهم "الإسلامية" أو توجيه جزء بارز منها على الأقل من خلال هذه المؤسسات المالية "الإسلامية" المميزة حتى لو كانوا يستخدمون أيضا البنوك التقليدية وأسواق الأوراق المالية. وتُعد المصارف الإسلامية علامات بارزة تساعد على تحديد رأس المال "الإسلامي"

وتمييزه عن رأس المال الآخر الذي يتم تخصيصه من خلال البنوك التقليدية. في هذا الكتاب نلقي أيضاً بشباكنا على نطاق أوسع، من خلال تضمين ليس فحسب الأموال التي نشرتها المؤسسات المالية الإسلامية المميزة ولكن أيضاً الأصول من رجال الأعمال المسلمين الذين، كما هو الحال في تركيا هي تابعة لجماعات الأعمال الموجهة نحو الإسلام، أو الذين، كما هو الحال في مصر يعلن العاملون بالصرافة في السوق السوداء أنفسهم بأنهم "إسلاميين" على الرغم من فشلهم في الحصول على الاعتراف بهم من قبل القطاع المالي الإسلامي الرسمي." (ص 1-2)

وارد، ابراهيم. 2010. التمويل الإسلامي في الاقتصاد العالمي. الطبعة الثانية. إندبيرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إندبيرة.

"ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول معلومات أساسية عن الإسلام والمالية... ويتطرق إلى الخرافات المشتركة حول التمويل الإسلامي والإسلامي، ويتتبع التطور التاريخي للاقتصاد والتمويل الإسلامي، فضلاً عن الآلية التي تم فيها التوفيق بين الإنسان الإسلامي والوطن الاقتصادي، ويستعرض الأوامر الدينية فيما يتعلق بالتمويل... الجزء الثاني من الكتاب يقدم ويصف عالم التمويل الإسلامي... ويتتبع ولادة وتطور التمويل الإسلامي الحديث في مراحل الثلاث... يضع التمويل الإسلامي في سياقه السياسي والاقتصادي السليم... ويتناول الجزء الثالث القضايا والتحديات التي تواجه الإسلام من مختلف وجهات النظر... ويتناول الفصل الختامي للكتاب أثر الانهيار المالي العالمي على التمويل الإسلامي." (ص 5)

الشكل مقابل المضمون

دسوقي، أسيرف و.، و عبدالعظيم أبوزيد. 2007. "تقييم نقدي لتحديات تحقيق مقاصد الشريعة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي." مجلة اليوم للاقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد 2: 143-165.

"ولخصت هذه الورقة إلى أنه من أجل تحقيق المقاصد الشرعية، يجب على المؤسسات المصرفية والمالية الإسلامية أن تضمن توافق جميع معاملاتها مع أحكام الشريعة ليس فقط في شكلها وإجراءاتها القانونية، بل الأهم من ذلك، في المضمون الاقتصادي المرتكز على الأهداف المبينة في الشريعة الإسلامية. كما نوقش أنه، إذا كان المضمون الاقتصادي لمعاملة معينة مماثلاً لذاك الخاص بمعاملة محظورة، (كذلك التي يكون فيها البنك أو الممول بمثابة الدائن وليس تاجراً للممتلكات العقارية) فإن ذلك يجعل الصفقة غير مسموح بها بغض النظر عن شكلها القانوني." (نبذة مختصرة)

جمال، محمود أ.، 2006. التمويل الإسلامي: القانون والاقتصاد والممارسة. نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج.

"أظهر التمويل الإسلامي كما هو قائم اليوم أنه يقلل من الكفاءة الاقتصادية من خلال زيادة تكاليف المعاملات، دون تقديم أي قيمة اقتصادية كبيرة لعملائها. وقد جادل الكثيرون بأن الصناعة هي في الواقع مدفوعة بالطلب... ومع ذلك، ظل التمويل الإسلامي إلى حد كبير صناعة مدفوعة بالعرض مع الفقهاء الذين يشاركون بنشاط في المراجعة الشرعية... وقد تبين أيضاً أن النهج القضائي الفقهي في الشريعة الإسلامية لترجيح الشكل على المضمون هو تبيد للمحتوى التنظيمي الحضيف للفقهاء الإسلامي ما قبل الحداثة، مع تقليل الكفاءة الاقتصادية للعملاء من خلال المعاملات الزائفة، ناهيك عن الرسوم القانونية والفقهي... فإن معظم أوجه القصور والأخطار الكامنة في سلوكيات المراجعة وفقاً لأحكام الشريعة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد عن طريق إعادة تعريف اسم العلامة التجارية للتمويل الإسلامي من حيث الأهداف الدينية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للتنمية." (ص 190)

نيانهاوز، فولكر. 2013. "التمويل الإسلامي: هل يجذب غير المسلمين؟" *الأعمال والتمويل الإسلامي*، مجلد 78 (أبريل/ مايو): 36

www.cpifinancial.net/flipbooks/IBF/2013/Apr/files/assets/basic-html/page36.html

"نظرا لحصص السوق الضئيلة البالغة 10 في المائة أو أقل من إجمالي الودائع المصرفية من عامة الناس حتى في العديد من البلدان الإسلامية التي يعمل فيها التمويل الإسلامي منذ عقدين أو أكثر من ذلك بكثير، يتضح أن التمويل الإسلامي كما هو ممارس اليوم لا يتقبله المسلم المتوسط على نحو جيد. وبالتالي قد تكون فكرة جيدة ليس فقط للبحث عن عملاء غير مسلمين، ولكن أيضا لاستهداف 90 في المائة أو أكثر من المسلمين الذين ما زالوا يفضلون التمويل التقليدي. ربما يواجهون مشاكل مماثلة كذلك التي يواجهها غير المسلمين لكي يُقدِّروا الفارق من ناحية المضمون الذي يمكن أن يعوضهم عن زيادة التعقيد التعاقدية والمخاطر القانونية دون عوائد أعلى أو خصائص متفوقة للمنتج".

عثماني، محمد تقي. 2007. "الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة". مجلس الشريعة الإسلامية، هيئة المراجعة والمحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

"ما لا شك فيه أن مجالس الرقابة الشرعية والمجالس الأكاديمية والندوات القانونية قد منحت المصارف الإسلامية صلاحية القيام بعمليات معينة تشبه إلى حد كبير عمليات حسابية أكثر من كونها معاملات فعلية. بيد أن هذا الإذن قد مُنح لتسهيل تحويل العجلات مجازيًا في ظل ظروف صعبة إلى تلك المؤسسات عندما تكون قليلة العدد [وتعاني من قلة رأس المال والموارد البشرية]. وكان من المتوقع أن تتقدم البنوك الإسلامية مع مرور الوقت إلى عمليات أصيلة تستند إلى أهداف نظام اقتصادي إسلامي، وأنها سوف تنأى بنفسها، ولو خطوة خطوة، عن ما يشبه المؤسسات القائمة على الفائدة. لكن ما يحدث في الوقت الحاضر هو عكس ذلك. فقد بدأت المؤسسات المالية الإسلامية تتنافس الآن على تقديم نفسها بنفس خصائص السوق التقليدية القائمة على الفائدة، وتقديم منتجات جديدة تتجه إلى الوراثة نحو المشاريع القائمة على الفائدة بدلا من الابتعاد عنها. وفي كثير من الأحيان يتم الإسراع بطرح هذه المنتجات في السوق باستخدام حيل ترفضها العقول السليمة وتكون مدعاة للسخرية من الأعداء." (ص 13)

التعليم

بلوفاي، أحمد، عبد الرزاق بلعباس، وكريستينا ترولولز. إصدار. 2012. *التمويل الإسلامي في التعليم العالي الغربي*. نيويورك: بالجراف.

"تم تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أجزاء. يقدم الجزء الأول لمحة عامة مفصلة عن التعليم من أجل التنمية في المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واتجاهاته وتطوراته وأفاق المستقبل. وفي الوقت نفسه، فإنه يوفر تحليلا لأكثر عشر مدارس إدارة أعمال تقدم التمويل الإسلامي.

"أما الجزء الثاني، وهو الجزء المركزي في الكتب، فيقدم سلسلة من دراسات الحالة من مؤسسات التعليم العالي الغربية في أوروبا وأستراليا. ويصف تجربتهم الخاصة مع التمويل الإسلامي، بما في ذلك برامجهم التعليمية، وفرص العمل الوظيفية، وفرص البحث والأنشطة في هذا القطاع. وتضم هذه المؤسسات جامعة ريدينغ، وجامعة لا تروب في أستراليا، ومدرسة ريمز

للإدارة، وجامعة نيوكاسل، وجامعة بانجور، ومعهد ماركفيلد للتعليم العالي (التابع للمؤسسة الإسلامية)، وجامعة ستراسبورغ، وجامعة لوفين، وجامعة ليفربول هوب.

"يقدم الجزء الثالث نظرة ثاقبة على البحوث وغيرها من المبادرات التي جرت في مؤسسات التعليم العالي الغربية والتي تشمل: مشروع التمويل الإسلامي من جامعة هارفارد، ومبادرة التمويل الإسلامي في جامعة وستمنستر، والمركز السعودي الإيساتي للاقتصاد الإسلامي و في كلية إدارة الأعمال للتمويل الإسلامي." (ص 9-10)

الدراسات التجريبية

بيك، ثورستن، ديمرجاك-كونت، وعوارضه ميروش. 2010. "الخدمات المصرفية الإسلامية مقابل الخدمات المصرفية التقليدية: نموذج الأعمال والكفاءة والاستقرار" ورقة عمل 5446 (أكتوبر) لبحوث سياسات البنك الدولي.

"تناقش هذه الورقة المنتجات المصرفية الإسلامية وتفسرها في سياق نظرية الوساطة المالية. تظهر الأدلة القليلة أن العديد من المنتجات التقليدية يمكن إعادة صياغتها كمنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بحيث تكون الفروقات أصغر مما كان متوقعا. من المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية المهيمنة على الخصائص المصرفية والقطرية الأخرى، وجد المؤلفون بعض الاختلافات الهامة في التوجه التجاري، والكفاءة، وجودة الأصول، أو الاستقرار. وفي حين تبدو المصارف الإسلامية أكثر فعالية من حيث التكلفة من البنوك التقليدية في عينة واسعة من البلدان، فإن هذه النتيجة تتناقض مع عينة من البلدان التي توجد بها البنوك الإسلامية التقليدية. ومع ذلك، فإن البنوك التقليدية التي تعمل في بلدان ذات حصة سوقية أعلى من البنوك الإسلامية هي الأكثر فعالية من حيث التكلفة ولكنها أقل استقرارا. وهناك أيضا دليل ثابت على زيادة رسمة البنوك الإسلامية، كما أن هذه الوسيلة الرأسمالية بالإضافة إلى احتياطات السيولة العالية تفسر الأداء الأفضل نسبيا للمصارف الإسلامية خلال الأزمة الأخيرة." (نبذة مختصرة)

حسن، ماهر، و جيما دريدي. 2010. "آثار الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة". ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 201/10 (1 أيلول/سبتمبر): www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=24183.0

"تبحث هذه الورقة أداء المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية خلال الأزمة العالمية الأخيرة من خلال النظر في تأثير الأزمة على الربحية والائتمان ونمو الأصول والتصنيفات الخارجية في مجموعة من البلدان حيث يوجد نوعان من البنوك لديها حصة كبيرة في السوق. ويشير تحليلنا إلى أن البنوك الإسلامية قد تأثرت بشكل مختلف عن البنوك التقليدية. وقد ساعدت العوامل ذات الصلة بنموذج الأعمال التي تتبعها البنوك الإسلامية في الحد من التأثير السلبي على الربحية في عام 2008، في حين أدت نقاط الضعف في ممارسات إدارة المخاطر في بعض البنوك الإسلامية إلى انخفاض أكبر في الربحية في عام 2009 مقارنة بالبنوك التقليدية. وقد تفوق أداء الائتمان والأصول في البنوك الإسلامية عما حققته البنوك التقليدية في الفترة 2008-2009، مما ساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. وكانت إعادة تقييم وكالات التصنيف الخارجية لمخاطر البنوك الإسلامية أكثر ملاءمة بشكل عام." (نبذة مقتبسة)

إمام، باتريك، و كانجني كبودار. 2010. "الخدمات المصرفية الإسلامية: كيف انتشرت؟" ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 195/10 (أب/أغسطس).

"تبحث هذه الورقة محددات نمط نشر البنك الإسلامي في جميع أنحاء العالم باستخدام البيانات على المستوى القطري للفترة 1992-2006. ويوضح التحليل أن نصيب الفرد من الدخل

ونسبة المسلمين من تعداد السكان والوضع كمنتج للنظ تترتبط جميعها بتطور الصيرفة الإسلامية، وكذلك التكامل الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط والقرب من المراكز المالية الإسلامية. وتؤثر أسعار الفائدة تأثيراً سلبياً على الصيرفة الإسلامية، مما يعكس المعيار الضمني للمصارف الإسلامية. إن نوعية المؤسسات لا تهم، ربما لأن العائق الأكبر في كثير من الأحيان والمنصوص عليه في الشريعة الإسلامية يفوق جودة المؤسسات المحلية في معظم البلدان. ولم تكن هجمات 11 أيلول/سبتمبر مهمة بالنسبة لنشر الخدمات المصرفية الإسلامية؛ لكنها تزامنت مع ارتفاع أسعار النفط، التي تشكل عاملاً هاماً في نشر الخدمات المصرفية الإسلامية. كما يبدو أن المصارف الإسلامية تكمل المصارف التقليدية بدلاً من أن تكون بديلاً عنها". (نبذة مختصرة)

خان، عائشة، وتارون خانا. 2010. "هل الإيمان ترف بالنسبة للأثرياء؟ دراسة تأثير المعتقدات الدينية على الخيارات المالية الفردية". منتدى جامعة هارفارد التاسع حول التمويل الإسلامي.

"تبحث هذه الورقة كيف تؤثر التفضيلات الدينية على قرار الاستثمار في المنتجات المصرفية البسيطة. نحن ننظر إلى مجموعة بيانات فريدة من المعلومات عن مستوى المستهلك على 9078 فرداً قاموا بفتح حسابات توفير عادية في ثلاثين فرعاً متطابقة من فروع بنك إسلامي وبنك تقليدي. ووجدنا أنه قد تم فتح ضعف عدد الحسابات في البنك الإسلامي في نفس الموقع، وأنها احتوت على أرصدة أعلى في المتوسط مقارنة بالأرصدة في البنك التقليدي المماثل الذي كان أكبر، ومتوطداً بشكل أفضل ويحقق عوائد أقل خطورة. من أجل تحديد أسباب شعبية البنك الإسلامي، نقوم بإدارة استبيان مفصل حول التدين الفردي ومحددات الاختيار المصرفي لمجموعة مختارة من العملاء عشوائياً من عينتنا. نحن نختبر أسباباً مختلفة للشعبية غير المتناسبة للبنك الإسلامي في عينتنا بما في ذلك نقص الوعي بالخيارات البديلة، وانخفاض معرفة القراءة والكتابة المالية، والمعلومات الخاصة عن الإدارة، وتوقع خدمات أفضل. وباستخدام الردود من 1480 عميلاً نجد أن مستوى التدين، حتى في مجتمع متدين عموماً، هو مؤشر هام للخيارات المالية. نتائجنا ترفض الفرضية القائلة بأن عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية ليسوا على علم بالخيارات البديلة أو أنهم ليسوا مثقفين مالياً. ونجد أيضاً أن أداء الحج - الحج الإسلامي إلى مكة - هو أهم مؤشر لافتتاح حساب إسلامي. وقد أسفرت هذه النتيجة، بالإضافة إلى حقيقة أن عملاء الخدمات المصرفية الإسلامية هم من كبار السن، وأفضل تعليماً، وقد سافروا إلى عدد أكبر من البلدان ويحتفظون بمتوسط أعلى للأرصدة، إلى أن مستويات الدخل أعلى عموماً لعملاء الخدمات المصرفية الإسلامية. نخلص إلى أنه بالإضافة إلى التدين الفردي، فالثروة أيضاً تهم. على الأقل فيما يتعلق بفتح حساب مصرفي إسلامي، يبدو الإيمان ترفاً أكثر سهولة في تحمله لدى الأثرياء". (نبذة مختصرة)

هيئة المحاسبة والمراجعة. معيار الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1: هيئة الرقابة الشرعية: التعيين، والتكوين والتقرير " www.iaoifi.com/en/standards-and-definitions/shari%E2%80%99a-standards/governance-standards.html

عبدو، حسين أ.، خورشيد علي، و روجر ج. ليستر. 2014. "دراسة مقارنة للتأمين التكافلي والتأمين التقليدي: أدلة تجريبية من السوق الماليزية". أسواق وشركات التأمين: التحليلات والحوسبة في شؤون التأمين، المجلد 4، العدد 1: 23-35.

أجاروال، راجيش ك.، و طارق م. يوسف. 2000. "البنوك الإسلامية وتمويل الإستثمار." جرنال المال والإئتمان والمصارف، مجلد 32، عدد 1 (فبراير): 93-120.

أغا أوليفر. 2012. "هل فشل التمويل الإسلامي؟ تقييم." رويترز (27 كانون الثاني/يناير): www.reuters.com/article/2012/01/27/islamicfinance-future-idUSL5E8CR0FV20120127

إينلي، ميشيل، علي مشيخي، روبرت هيكرز، أرشادور رحمن، و علي رفايا. 2007. "التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة: التنظيم والتحديات." هيئة الخدمات المالية البريطانية (نوفمبر): www.fsa.gov.uk/pubs/other/islamic_finance.pdf

الأمين، محمد أم. 2011. الصكوك العالمية وسوق التوريق الإسلامي: الهندسة المالية وابتكار المنتجات. ليدن، هولندا: برييل.

الضريير، صديق م. أ. 1997. الغرر في العقود وتأثيره على المعاملات المعاصرة. سلسلة رقم 16 لمحاضرات العلماء البارزين، معهد البحوث الإسلامية والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية (www.irtipms.org/PubText/56.pdf).

الحداد، هيثم، و طارق الديواني. 2006. "الرهن العقاري الإسلامي: تحول نموذجي أم حصان طروادة؟" (www.islamic-finance.com/islamic_mortgages.pdf).

علي، عاصم، وشذا الأسود. 2012. "صناديق الثروة السيادية والتمويل الاجتماعي: قضية التمويل الإسلامي وأثر الاستثمار." مبادرة صندوق الثروة السيادية (الخريف):

<http://fletcher.tufts.edu/~media/Fletcher/Microsites/swfi/pdfs/2012/IF%20SAAANOV2012%20final.pdf>

علي، س. تنظيم. إصدار 2012 التمويل المصغر المتوافق مع الشريعة الإسلامية. نيويورك: روتليدج.

القرضاوي، يوسف. 1999. الشرعي والمحظور في الإسلام. بير ريدج، إيل: شركة تراسيت بابليكيشنز الأمريكية.

الزهايلي، وهبه. 2003. المعاملات المالية في الفقه الإسلامي. ترجمة محمود الجمل. دمشق، سوريا: دار الفكر.

أرشر، سايمون، و رفعت أ. أ. كريم. إصدار. 2013. التمويل الإسلامي: التحدي التنظيمي الجديد. الطبعة الثانية. سنغافورة: جون وايلي وأولاده.

أرشر، سايمون، رفعت أ. أ. كريم، وفولكر نينهوس. إصدار. 2009. التأمين الإسلامي التكافلي: المفاهيم والقضايا التنظيمية. سنغافورة: جون وايلي وأولاده.

عربي، زكريا علي، و ثانكوم ج. هارون. 2012. "المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات المالية الإسلامية: المحة متعمقة عن الإدارة" (http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2052635).
الأسبوطي، محميت. 2008. "الصيرفة الإسلامية والتمويل - القشل الاجتماعي". أفاق جديدة، العدد 169 (أكتوبر-ديسمبر): 10-12.

أيوب، محمد. 2007. فهم التمويل الإسلامي. هوبوكين، نيو جيرسي: جون وايلي وأولاده.

بدر، محمد ك.أ، شمش محمد، محمد عريف، ز توفيق حسان. 2008. "التكلفة والإيرادات والكفاءة الربحية للبنوك الإسلامية مقابل البنوك التقليدية: الأدلة الدولية باستخدام تحليل مغلفات البيانات". الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد 15، العدد 2 (يناير).

بالز، كيليان. 2008. "مخاطر الشرعية؟ كيف حَوّل التمويل الإسلامي قانون العقود الإسلامي. منشورات عرضية، برنامج الدراسات القانونية الإسلامية، كلية الحقوق بجامعة هارفارد (سبتمبر).

بارنز، جوناثان. 2012. "مستثمر القيمة بناء على القيم". مجلة CFA، مجلد 23، عدد 3 (مايو/ يونيو): 60-63
بارنز، ويليام. 2013. "التمويل الإسلامي يتواجد بشكل حرج في كلية أعمال حديثة". فاينانشيال تايمز (21 تموز/ يوليو) : www.ft.com/intl/cms/s/2/ee2a2b36-9de5-11e2-9ccc-00144feabd0c.html#axzz3CNyIa9Bm

باتمان، ميلفورد. 2010. لماذا لا يجدي التمويل الأصغر؟: الارتفاع المدمر للنيولبيرالية المحلية. لندن: زيد للكتب.
بيك، ثورستن، أسلس دميرجك-كزنت، و عوارضه ميروش. 2010. "الخدمات المصرفية الإسلامية مقابل الخدمات المصرفية التقليدية: نموذج الأعمال، الكفاءة والاستقرار". ورقة عمل لبحوث سياسات البنك الدولي، رقم 5446 (تشرين الأول/أكتوبر).

بيلوفي، أحمد، عبد الرزاق بيلباس، و كريستينا ترولولز. إصدار. 2012. التمويل الإسلامي في التعليم العالي الغربي. نيويورك: بالجراف.

بنسعيد، بنعوده، فضيله جرين، مهد روزلان مهد نور، و مهد يعقوب زولقفلقي مهد يوسف. 2013. "دوام الدين المالي: منظور إسلامي". مجلة الشرق الأوسط للبحث العلمي، مجلد 13، عدد 2: 162-170.

بهاتي، جنيد. 2010. "ماذا أخفقت صناعة التمويل الإسلامي في بريطانيا". ريس بابليكا (ليفرول، إنجلترا)، مجلد 21، (يونيو).

بلايدز، ل، و ئي. شاني. 2013. "الثورة الإقطاعية ونهوض أوروبا: الاختلاف السياسي في الغرب المسيحي والعالم الإسلامي قبل 1500 ميلادي". مجلة أمريكيان ريفيو للعلوم السياسية، مجلد 107، عدد 1 (فبراير): 16-34.
بي إم بي الإسلامية. 2010. "تقرير التمويل الإسلامي العالمي 2010" (أغسطس).

براون، ناثان ج. 1997. سيادة القانون في العالم العربي. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبرج.

بويتز، وليم. 2009. "مبادئ التمويل الإسلامي لاستعادة فعالية السياسة". بلوج بوست، الفاينانشيال تايمز (22 تموز/ يوليو): <http://blogs.ft.com/mavecon/2009/07/islamic-finance-principles-to-restore-policy-effectiveness/#axzz2o2A9aEmq>

شابرا، م. عمر. 1992. الإسلام والتحدي الاقتصادي. هرنودن، فيرجينيا: المؤسسة الإسلامية/المعهد الدولي للفكر الإسلامي.

شابرا، م. عمر. 2009. "الأزمة المالية العالمية: هل يمكن للتمويل الإسلامي أن يقدم مساعدة؟" آفاق جديدة عدد 170 (يناير-مارس).

سيزاكا، مورات. 2004. "عودة الأوقاف النقدية العثمانية: حالة بورصة 1555-1823". مؤسسة العلوم والتكنولوجيا والحضارة (يونيو): www.muslimheritage.com/uploads/cashwaqfs.pdf

سيزاكا، مورات. 2010. "القضية ضد الدينار الإسلامي". ورقة إم بي آر إيه رقم 26645 (12 تشرين الثاني/نوفمبر): http://mpa.ub.uni-muenchen.de/26645/1/MPRA_paper_26645.pdf

"التحقيق التعاوني بعد ادعاءات المخدرات ضد الرئيس السابق". 2013. بي بي سي نيوز (18 تشرين الثاني/نوفمبر): <http://www.bbc.com/news/uk-24989742>

كروتني، آن. 2013. "المؤشر المسؤول اجتماعياً" في بورصة جامايكا "غرينواش" - منظمة غير حكومية". إنترنت مستقل (29 تشرين الثاني/نوفمبر): www.iol.co.za/business/news/jse-s-sociallyresponsible-index-greenwash-ngos-1.1614130#Uu6_Jfl_vhJ

كريستال، جيل. 1995. النفط والسياسة في الخليج: الحكام والتجار في الكويت وقطر. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

ديفيس، أنجولي، و ميرنا سليمان. 2012. "تبصر: علماء مشاهير خطر على التمويل الإسلامي". رويترز (1 آذار/مارس): www.reuters.com/article/2012/03/01/us-finance-islamic-scholars-idUSTR-E8200LE20120301

ديلورنزو، يوسف ت. 2007. "مبادلة العائدات الإجمالية ونموذج (تكنولوجيا تحويل الشريعة)" دينار ستاندارد (http://uaelaws.files.wordpress.com/2012/06/delorenzo-copy.pdf).

دميرجوك، كونت، أسلس، ليورا ف. كلاير، و دوجلاس راندال. 2013. "التمويل الإسلامي والإدماج المالي: قياس استخدام الخدمات المالية الرسمية والطلب عليها بين الراشدين المسلمين". ورقة عمل رقم 6642 لبحوث سياسات البنك الدولي.

ديفانا، جوزيف أ. 2006. فهم الخدمات المصرفية الإسلامية: اقتراح القيمة الذي يتسامى فوق الثقافات. كامبريدج، المملكة المتحدة: ليوناردو وفرانيسيس بريس.

مركز دبي المالي العالمي. 2009. "دليل الصكوك لمركز دبي المالي العالمي" (https://www.difc.ae/newsroom/press-releases/guide-issuing-sukuk-difc-published).

دسوقي، الصيرف و. 2009. "تحديات تحقيق مقاصد الشريعة (أهداف الشريعة) في سوق رأس المال الإسلامي: تركيز خاص على هياكل الصكوك القائمة على حقوق الملكية". أكاديمية البحوث الشرعية الدولية لبحوث التمويل الإسلامي، ورقة رقم 2009/5.

دسوقي، الصيرف و.، و عبد العظيم أبوزيد. 2007. "تقييم نقدي لتحديات تحقيق مقاصد الشريعة في الخدمات المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي". مجلة اليوم للإقتصاد والإدارة، مجلد 15، عدد : 143-165.

دسوقي، الصيرف و.، و شابنام مختار. 2010. "التقييم النقدي للقضايا الشرعية المتعلقة بملكية الصكوك القائمة على الأصول كما تم تنفيذها في سوق الديون الإسلامي". أكاديمية البحوث الشرعية الدولية لبحوث التمويل الإسلامي، ورقة رقم 8.

داتون، ياسين. 2003. "الأزمة البنائية في عصرنا: استجابة إسلامية". الإسلام والإيكولوجيا: الثقة الممنوحة. حرره ريتشارد سي. فولتر، فريديرك م. ديني، وعزیزان بحر الدين. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد. إفز، اليزابيث. 2008. "الله وحب المال". فوريس (21 نيسان/أبريل): https://www.forbes.com/2008/04/21/islamic-banking-interest-islamic-finance-cx_ee_islamicfinance08_0421intro.html#56ef8c682636

الأشقر، أحمد، و رودني ويلسون. 2006. الاقتصاد الإسلامي: تاريخ قصير. لندن، هولندا: بريل.

الدين، بهاء أ. 2002. الخصخصة وإقامة نظام قانوني قائم على السوق: حالة مصر. لندن، هولندا: بريل.

الديواني، طارق. 2003. المشكلة المتعلقة بالفائدة. الطبعة الثانية. لندن: كريتيك زيبست.

الديواني، طارق. 2006. "إفساد الحظر الإسلامي على الربا". فاينانشيال تايمز، طبعة لندن (14 تموز/يوليو).

الجمال، محمود أ. 2001. "تفسير اقتصادي لحظر في الفقه الإسلامي الكلاسيكي" (www.ruf.rice.edu/~elgamal/files/riba.pdf).

الجمال، محمود أ. 2006. التمويل الإسلامي: القانون والاقتصاد والممارسة. نيويورك: مطبعة جامعة كامبردج.

الجمال، محمود أ. 2007. "ابن القيم حول الربا والإفراط في الربا: أيهما يجب أن نختار؟" بلوج بوست، الإسلام والاقتصاد (28 أيار/مايو): http://elgamal.blogspot.co.uk/2007_05_01_archive.html

الجمال، محمود أ. 2007 ب. "التبادلية كترياق - بحث عن المراجعة الشرعية للتأجير في التمويل الإسلامي". ثاندربيرد انترناشيونال بيزنس ريفيو، مجلد 49، عدد 2 (مارس/أبريل): 187-202.

الزغبي، مياده، و ميشيل ترازي. 2013. "اتجاهات الإدماج المالي المتوافقة مع الشريعة الإسلامية". الفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء، مذكرة مُوجهة رقم 84 (آذار/مارس): <http://www.cgap.org/publications/trends-sharia-compliant-financial-inclusion>

في نهاية العام 2013 أ. "تقرير نهاية العام حول التنافسية العالمية لبنوك الخدمات المصرفية الإسلامية 2013-2014". في نهاية العام [https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_-_World_Islamic_Banking_Competitiveness_Report_2013%E2%80%9314/\\$FILE/EY-World-Islamic-Banking-Competitiveness-Report-2013-14.pdf](https://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY_-_World_Islamic_Banking_Competitiveness_Report_2013%E2%80%9314/$FILE/EY-World-Islamic-Banking-Competitiveness-Report-2013-14.pdf)

في نهاية العام 2013 ب. "رؤى عن صناعة التأمين العالمية الإسلامية عام 2013". في نهاية العام <https://www.ey.com/my/en/industries/financial-services/insurance/ey-global-islamic-insurance-industry-insights-2013>

فاروق، محمد عمر. 2011. و "القرض الحسن" و "الوديعة" و "الودائع المصرفية: التطبيقات وحالات سوء التطبيق لبعض المفاهيم في الخدمات المصرفية الإسلامية". مجلة القانون العربي، ربع سنوية، مجلد 25، عدد 2: 115-146.

- فيلدمان، نوح. 2008. "لماذا الشريعة؟" نيويورك تايمز (16 آذار/مارس):
www.nytimes.com/2008/03/16/magazine/16Shariah-t.html?pagewanted=all&_r=0
- فيرجسون، نبال. 2008. نهوض المال: التاريخ المالي للعالم. نيويورك: مطبعة بنجوين.
- فيشر، ايرفنج. 1945. 100% مال. الطبعة الثالثة. نيو هافن، سي تي: شركة سيتي للطباعة.
- فيشر، عمر سي. 2013. "تمهيد حول التكافل: أساسيات التأمين الإسلامي". بوابة تومسون رويترز للتمويل الإسلامي (أبريل).
- فولتز، ريتشارد سي، فريدريك م. دبني، و عزيزان بهارودين. إصدار. 2003. الإسلام والبيولوجيا: الثقة الممنوحة. كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد.
- فولستر، جون. 2009. "كيف تتماشى الشريعة الإسلامية مع الخدمات المصرفية الإسلامية؟" بي بي سي نيوز (11 كانون الأول/ديسمبر):
<http://news.bbc.co.uk/2/hi/business/8401421.stm>
- فريدمان، ميلتون. 1969. الكمية المثلى من المال. شيكاغو: ألدن.
- فريدمان، ميلتون. 1970. "المسؤولية الاجتماعية للأعمال هي زيادة أرباحها". نيويورك تايمز (13 أيلول/سبتمبر)
- جونولال، سيراب و. إصدار 2013. التأمين التكافلي والتأمين المتبادل: النهج البديلة لإدارة المخاطر. واشنطن العاصمة: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي.
- جريس، وفيق و ماتيو بليجريني. 2006. "حوكمة الشركات في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية: القضايا والخيارات". ورقة عمل لبحوث سياسات البنك الدولي رقم 4052 (تشرين الثاني/نوفمبر).
- جونتر، مارك. 2010. "100 أفضل شركات مواطنة؟ يا للقدم!" بلوج بوست، مارك جونتر (23 آذار/مارس)
- هوا، كامبلا. 2012. "الخدمات المصرفية الإسلامية: النمو الهائل يؤكد النجاح". فاينانشيال تايمز (27 آذار/مارس):
www.ft.com/intl/cms/s/0/09a99422-7291-11e1-9be9-00144feab49a.html#axzz3CNyIa9Bm
- حنيف، رافي. 2009. "هل حظر التورق المنظم هو القشرة فوق جبل الجليد؟" ورقة بحث لأكاديمية البحوث الشرعية الدولية عن التمويل الإسلامي، ورقة رقم 2009/2.
- حق، س. نومانول. 2001. "الإسلام والبيئة: نحو الاسترجاع وإعادة الإعمار". ديدالوس، مجلد 130، عدد 4 (خريف): 178-141
[www.amacad.org/multimedia/pdfs/publications/daedalus/](http://www.amacad.org/multimedia/pdfs/publications/daedalus/fall2001/01_fall_daedalus_Haq.pdf)
- هارت، أندرو، و ألكس تشايلدز. 2011. "المراجعة: عهد جديد". مجلة بوترورثس عن القانون المصرفي والقانون المالي الدولي، مجلد 26، عدد 7 (يوليو/أغسطس): 427-425
[www.nortonrosefulbright.com/files/us/](http://www.nortonrosefulbright.com/files/us/427-425: (images/publications/20110715MurabahaANewEra.pdf)
- حسن، عدنان. 2009. "لماذا يحتاج التورق إلى البقاء". أخبار التمويل الإسلامي (18 أيلول/سبتمبر):
<http://askprof.mifc.com/index.php?ch=151&pg=734&ac=535&bb=file1>

حسن، ماهر، و جيما دريدي. 2010. "آثار الأزمة العالمية على البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية: دراسة مقارنة". ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 201/10 (1 أيلول/سبتمبر): www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=24183.0

حسن، زولقيفي. 2012. الحوكمة الشرعية في البنوك الإسلامية. إنديرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إنديرة.

حسن، زولقيفي، و محمت أسويطي. 2011. "تحليل لقرارات المحاكم بشأن منازعات التمويل الإسلامي". المجلة الدولية للتمويل الإسلامي لأكاديمية أبحاث الشريعة الدولية، المجلد 3، رقم 2: 41-71.

حسان، م. كبير، و إيريك جيرارد. 2010. "الاستثمار الأخلاقي القائم على الإيمان: حالة مؤشرات داو جونز الإسلامية". الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد 17، العدد 2 (كانون الثاني/يناير).

حسان، م. كبير، و ميرفن لويس. إصدار. 2007. كتيب الخدمات المصرفية الإسلامية. نورثامبتون، ماساتشوستس: إدوارد إيجار للنشر.

حسان، م. كبير، و راسم ن. كايد. و عمر أ. أوسيني، 2013. مقدمة في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية: المبادئ والممارسة. هارلو، المملكة المتحدة: بيرسون للتعليم.

حسان، راسني، نورديانواي عرواني عبدالله، عدنان حسان، واوزايمه ابراهيم. محمد فؤاد م د سوارى، أخطر زابت عبد عزيز، و أجوس تريانتا. 2013. "تحليل مقارن للحوكمة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية عبر الولايات القضائية المختلفة". بحث لأكاديمية البحوث الشرعية الدولية في التمويل الإسلامي، ورقة رقم 50.

هاوكن، بول. 2004. "الاستثمار المسؤول اجتماعياً". معهد رأس المال الطبيعي (أكتوبر).

حياة، عثمان. 2010. "التمويل الإسلامي أم التمويل الأخلاقي: أين مستقبله في أسواق التجزئة الأوروبية؟" آفاق جديدة، العدد 177: 27-29.

هنري، كليمنت. 1999. "التمويل الإسلامي في جدال العولمة: الاختلافات المحتملة في" توافق واشنطن". مجلة الدراسات العربية والإسلامية والشرق أوسطية (أستراليا)، مجلد 5، عدد 2: 25-37.

هنري، كليمنت، و رودني ويلسون. إصدار. 2004. سياسة التمويل الإسلامي. إنديرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إنديرة.

حبيقه، سامر، و آن-كاثرين هاسون-تراوري. 2009. "التمويل الإسلامي والمسئولية الاجتماعية المؤسسية: أي جسور؟" ورقة عمل نوفيتيك (أيار/مايو): www.responsible-investor.com/images/uploads/resources/research/11248094270Working_paper_on_islamic_finance_and_SRI.pdf

هولدن وشركاه. 2007. "دليل الاستثمار في تغير المناخ".

حوراني، البرت. 2005. تاريخ الشعوب العربية. لندن: فاير وفاير.

هوزي، الين. 2013. التمويل الإسلامي والتمويل الأخلاقي في المملكة المتحدة. إنديرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إنديرة.

إي سي دي و طومسون ريوترز. 2013. "رسم خريطة التنمية المالية الإسلامية العالمية: تقرير تطور التمويل الإسلامي" <https://www.zawya.com/mena/en/ifg-publications/250914094741S/>

- مجلس الخدمات المالية الإسلامية. 2009. "مبادئ توجيهية بشأن نظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية" (ديسمبر): www.ifsb.org/standard/IFSB-10%20Shariah%20Governance.pdf
- إمام، باتريك، و كانجني كيودار. 2010. "الخدمات المصرفية الإسلامية: كيف انتشرت؟" ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 195/10 (أب/أغسطس).
- إقبال، عمران، شيرين كونهيافا، و أسيرف و. دسوقي. 2012. "تطبيق خيارات حقوق الملكية في التمويل الإسلامي". أكاديمية أبحاث الشريعة الإسلامية الدولية، البحث رقم 46.
- إقبال، سمير، و عباس ميراخور. إصدار. 2013. التنمية الاقتصادية والتمويل الإسلامي. واشنطن العاصمة: البنك العالمي.
- عرفان، هاريس. 2014. مصرفيو الجنان: داخل العالم الخفي للتمويل الإسلامي. لندن: كونستابل.
- "حث البنوك الإسلامية على توسيع جاذبيتها". 2013. زاوية (27 تشرين الثاني/نوفمبر)
- البنك الإسلامي للتنمية. 2000. "قرارات وتوصيات مجلس مجمع الفقه الإسلامي (1985-2000)". معهد البحوث والتدريب الإسلامي (www.irtipms.org/PubText/73.pdf).
- "التمويل الإسلامي والرقابة الشرعية: الواقع والتوقعات". 2013. محاضرة عامة حول التمويل الإسلامي، برنامج الدراسات القانونية الإسلامية، كلية الحقوق بجامعة هارفارد وكلية لندن للاقتصاد (27 فبراير).
- "التمويل الإسلامي، إعادة تدوير البترودولار، والتنمية الاقتصادية: تقرير عن مناقشة الفريق". 2009. مناقشة لجنة التمويل الإسلامي، برنامج الدراسات القانونية الإسلامية، كلية الحقوق بجامعة هارفارد (18 نوفمبر).
- "الوساطة المالية الإسلامية: إعادة النظر في اقتراح القيمة: تقرير قصير". 2012. برنامج الدراسات القانونية الإسلامية، ورشة عمل جامعة هارفارد/لندن للاقتصاد، كلية الحقوق بجامعة هارفارد (23 شباط/فبراير).
- جاكسون، أندرو، و بن دايسون. 2012. تحديث المال: لماذا النظام النقدي لدينا مُعطل وكيف يمكن علاجه. لندن: المال الإيجابي.
- جعفر، سهيل. إصدار 2004. إدارة الأصول الإسلامية: تشكيل مستقبل استراتيجيات الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. لندن: يوروماني بوكس.
- جعفر، سهيل. إصدار 2010. الخدمات المصرفية الاستثمارية الإسلامية: الاتجاهات الناشئة، التطورات والفرص. لندن: المستثمر المؤسسي للأموال يالورو.
- جينكز، باتريك، و كامبلا هول. 2012. "الإغلاقات الإسلامية في بنك إتش إس بي سي تسلط الضوء على المعضلة". فابنانشيال تايمز (7 تشرين الأول/أكتوبر): www.ft.com/intl/cms/s/0/bdb5f212-0f1c-11e2-9343-00144feabdc0.html#axzz3CNyIa9Bm
- جينه، محمد علي. 1948. "خطاب قعيدي عزام بمناسبة حفل افتتاح بنك الدولة الباكستاني في 1 يوليو 1948". لحظات تاريخية، بنك باكستان الوطني www.sbp.org.pk/about/history/h_moments.htm
- جويست، أندرياس أ. 2008. "المشتقات المالية الإسلامية". الدراسات الاقتصادية الإسلامية، المجلد 15، العدد 1. "الحكم المتعلق بالربا من قبل هيئة الاستئناف الشرعية في المحكمة العليا لباكستان". 1999.

كهف، منذر. 2001 "المصارف الإسلامية: صعود تحالف القوى الجديدة للثروة والهيئة الشرعية" http://monzer.kahf.com/papers/english/The_rise_of_Islamic_banks_power_alliance_REVISED-MESA.pdf

كهف، منذر. 2004. "الاقتصاد الإسلامي: ماذا حدث؟" ورقة مقدمة حول الاقتصاد الإسلامي في اجتماع المائدة المستديرة بالبنك الإسلامي للتنمية: الحالة الراهنة للمعرفة وتطوير التخصصات، جدة (26-27 أيار/مايو).

كمالي، محمد إتش. 1999. "مقاصد الشريعة: أهداف الشريعة الإسلامية". الدراسات الإسلامية، مجلد 38: 139-209.

كمالي، محمد إتش. 2000. القانون التجاري الإسلامي: تحليل العقود الأجلة والخيارات. كامبريدج، المملكة المتحدة: جمعية النصوص الإسلامية.

كمالي، محمد إتش. 2005. مبادئ الفقه الإسلامي. الطبعة الثالثة، كامبريدج، المملكة المتحدة: جمعية النصوص الإسلامية.

كمالي، محمد إتش. 2007. "العقود الأجلة للسلع: تحليل قانوني إسلامي". ثاندربيرد انترناشيونال بيزنس ريفيو، مجلد 49، عدد 3 (مايو/يونيو): 309-339.

كمالي، محمد إتش. 2008. "تبسيط مقاصد الشريعة". سلسلة أوراق عرضية 13، المعهد الدولي للفكر الإسلامي (يونيو).

قاسم، زينال أ. م. 2012. "القضايا بين الموكل والوكيل في التكافل". التأمين التكافلي والتأمين المتبادل: النهج البديلة لإدارة المخاطر. حرره سراب و. غونولال. واشنطن العاصمة: البنك العالمي <http://elibrary.worldbank.org/doi/book/10.1596/978-0-8213-9724-4>

كيلهر، ايلين. 2011. "المستثمر ودفع الرسوم وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة عن الاستثمار المسؤول". فاينانشيال تايمز (3 نيسان/أبريل): 0 <https://www.ft.com/content/bdb5f212-0f1c-11e2-9343-00144feabdc0>

خان، عاصم. 2012. "صكوك جولدمان: هل الانتقاد عادل؟" رويترز (2 كانون الثاني/يناير): <http://in.reuters.com/article/2012/01/02/goldman-sukuk-idINDEE80106620120102>

خان، عائشة، و توران خانا. 2010. "هل الإيمان ترف بالنسبة للأثرياء؟ دراسة تأثير المعتقدات الدينية على الخيارات المالية الفردية". منتدى جامعة هارفارد التاسع حول التمويل الإسلامي.

خان، محسن س. 1986. "الخدمات المصرفية الإسلامية بدون فوائد: التحليل النظري". أوراق العمل - صندوق النقد الدولي، مجلد 33، عدد 1 (مارس): 1-27.

خان، محمد أ. 2013. ما هو الخطأ في الاقتصاد الإسلامي؟ تحليل الوضع الحالي وجدول الأعمال المستقبلي. جلوسستر، المملكة المتحدة: إدوارد إيجار للنشر.

خان، سلمان. 2009. "لماذا يحتاج التورق إلى الذهاب". أخبار التمويل الإسلامي (4 أيلول/سبتمبر): www.assaif.org/content/download/9962/53909/file/study

كوتيلكوف، لورنس ج. 2010. وفاة جيمي ستياوارت: إنهاء الطاعون المالي المستمر في العالم بخدمات مصرفية ذات غرض محدود. هوبوكين، نيو جيرسي: جون وابلي وأولاده.

كراسيكا، أولجا، و سيلفيا باربرا نواك. 2012. "ما الذي سأجنيه من ذلك؟ دليل على الاختلافات بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي في ماليزيا". ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم 151/12 (حزيران/يونيو).

كوران، تايمور. 2001. "توفير السلع العامة بموجب الشريعة الإسلامية: أصول نظام الوقف وأثره وقيوده". مجلة لو أند سوسايتي ريفيو عن القانون والمجتمع، مجلد 35، عدد 4: 841-898.

كوران، تايمور. 2004. الإسلام وشهوة اقتناء المال: المآزق الاقتصادية للإسلامية. برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

كوران، تايمور. 2010. الاختلاف طويل الأمد: كيف أتى القانون الإسلامي إلى تعويق الشرق الأوسط. برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون.

لورنس، جوناثان، بيتر ر. مورتون، و إتش شاه خان. 2013. "حل منازعات التمويل الإسلامي". جلوبال فينانس أند إنفستمنت أليز، إل أند كيه جيتس (23 سبتمبر): www.klgates.com/resolving-islamic-finance-disputes-09-19-2013

"برجر اللحم الحلال في مدارس ليستر يحتوي على ما يصل إلى 50٪ لحم خنزير". 2013. بي بي سي نيوز (10 أيار/مايو): www.bbc.com/news/uk-england-leicestershire-22479712

ليفيت، ستيفن د. ، و ستيفن ج. دانير. 2006. الاقتصاد المخيف: خبير اقتصادي محتال يستكشف الجانب الخفي من كل شيء. الطبعة الأولى. لندن: بينجوين للكتب.

"ماليزيا تعرض علماء الشريعة للسجن بسبب انتهاكاتهم". 2013. بلومبرج/كوالا لامبور في الجالف تايمز (24 آب/أغسطس): www.gulf-times.com/business/191/details/363694/malaysia-exposes-sharia-h-scholars-to-jail-for-breaches

"قواعد الشريعة الماليزية تُخفض مجمع الأسهم بنسبة 20٪". 2014. بلومبرج نيوز في التايمز عمان (7 كانون الثاني/يناير): <https://timesofoman.com/article/28371>

مالك، عدیل. 2012. "هل كان الانحدار الاقتصادي في الشرق الأوسط بسبب إخفاق قانوني أم سياسي؟" ورقة عمل (https://www.economics.ox.ac.uk/materials/papers/12532/csae-wps-2012-08.pdf).

مالك، عدیل، و باسم عوضالله. 2013. "اقتصاديات الربيع العربي". مجلة التنمية العالمية و رلد ديفلوبمنت: مجلد 45 (مايو): 296-313.

محي الدين، محمود، سمير، إقبال، أحمد رستم، و زياوشن فو. 2011. "دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي في بلدان منظمة مجلس التعاون الإسلامي". ورقة عمل لبحوث سياسات البنك العالمي، رقم 5920 (كانون الأول/ديسمبر).

مور، دون أ.، فيليب ئي. تتلوك، لويد تانلو، و ماكس إتش. بازرمان. 2006. "تضارب المصالح ووضع استقلالية المدققين: الإغواء الأخلاقي وتدوير القضايا الاستراتيجية". أكاديمية الإدارة ريفيو، مجلد 31، عدد 1 (يناير): 10-29.

موغال، محمد زبير. 2013. "علامة تساؤل كبيرة على صناعة التمويل الإسلامي". دبليو نيوز مصر (8 أيلول/سبتمبر): www.dailynewsegypt.com/2013/09/08/a-big-question-mark-on-the-islam ic-finance-industry

- نابوليوني، لوريتا. 2008. الاقتصاد المخيف (روح إكونوميكس). نيويورك: مطبعة سفن ستوريز.
- نيذركوت، كريج، و ديفيد ابزيرج. إصدار. 2012. التمويل الإسلامي: القانون والممارسة. أكسفورد، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد.
- نيانهاوس، فولكر. 2013. "التمويل الإسلامي: هل يجذب غير المسلمين؟" الأعمال والتمويل الإسلامي، مجلد 78 (أبريل/مايو): 36. [www.cpifinancial.net/flipbooks/IBF/2013/Apr/files/assets/basic-html/36.html](http://www.cpifinancial.net/flipbooks/IBF/2013/Apr/files/assets/basic-html/page36.html)
- عبيد الله، محمد، و طارقالله خان. 2008. "تنمية التمويل الأصغر الإسلامي: التحديات والمبادرات". حوار عن سياسات بنك التنمية الإسلامي، ورقة رقم 2، معهد البحوث والتدريب الإسلامي.
- مجموعة أعمال أكسفورد. 2013. "المملكة العربية السعودية: استمرار النقاش حول المعايير الشرعية العالمية" (9 أبريل): <https://oxfordbusinessgroup.com/news/saudi-arabia-debate-continues-over-global-sharia-standards>
- باك، جينيفر. 2012. "التمويل الإسلامي يواجه تحديات النمو". بي بي سي نيوز (5 كانون الأول/ديسمبر): www.bbc.com/news/business-20405292
- باموك، سيفكت. 2012. "السلطة السياسية والتغيير المؤسسي: دروس من الشرق الأوسط". التاريخ الاقتصادي للأقاليم النامية، مجلد 27، ملحق 1: إس41-إس56.
- باركر، مشتاق. 2011. "هل الخدمات المصرفية الإسلامية تفوت فرصتها الرئيسية في مواجهة الاحتجاجات ضد الخدمات المصرفية التقليدية؟" عرب نيوز (24 تشرين الأول/أكتوبر): www.arabnews.com/node/395794
- مركز أبحاث بيو. 2011. "مستقبل سكان العالم من المسلمين: التوقعات عن الفترة 2010-2030". منتدى الدين والحياة العامة، مشروع بيو-تمبلتون للمستقبل العالمي للأديان (يناير): <http://www.pewresearch.org/wp-content/uploads/sites/7/2011/01/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf>
- قريشي، أنور أي، الإسلام ونظرية الفائدة. 1946. لاهور، باكستان: الشيخ محمد أشرف.
- رحمن، فازلور. 1964. "الربا والفائدة". الدراسات الإسلامية، مجلد 3، عدد 1 (مارس): 1-43.
- "إعادة تقييم القطاع المالي الإسلامي: تقرير قصير". 2011. مشروع التمويل الإسلامي، ورشة عمل جامعة هارفارد/لندن للاقتصاد، لندن (24 فبراير): http://ifpprogram.com/login/view_pdf/?file=Reappraising_the_Islamic_Financial_Sector.pdf&type=workshops
- رهولت، مجلي، و داليا مجاهد. 2008. "العديد من الأتراك والإيرانيين والمصريين يربطون الشريعة بالعدالة". جالوب (25 يوليو): <https://news.gallup.com/poll/109072/Many-Turks-Iranians-Egyptians-Link-Sharia-Justice.aspx>
- روبنسون، جيمس أ، و دارون أسيموجلو. 2013. لماذا تفشل الأمم: أصول السلطة والازدهار والفقير. لندن: الكتب الشخصية.
- روجوف، كينيث. 2011. "الاختلالات العالمية دون دموع". بروجيكت سينديكيت (1 مارس).

روميرو، سيلفيا. 2010. "استقلالية المدققين: توظيف طرف ثالث ودفع أتعاب مدققي الحسابات". جOURNAL يروميد بيونس، مجلد 5، عدد 3 (سبتمبر): 298-314.

روزنتال، فرانك. 1975. القمار في الإسلام. ليدن، هولندا: بريل.

روزلي، سايفول أ. 2005. القضايا الحاسمة المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية والأسواق المالية: الاقتصاد الإسلامي، والأعمال المصرفية والمالية، والاستثمار، والتأمين التكافلي والتخطيط المالي. بلومينغتون، إنديانا: أوتر هاوس.

روزلي، سايفول أ، و محمود م. سنوسي. 1999. "تطبيق بيع العين وبيع الدين في السندات الإسلامية الماليزية: تحليل إسلامي". المجلة الدولية للخدمات المالية الإسلامية، المجلد 1، العدد 2 (تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر).

راوش، باميلاب، براين ك. تشيرش، ج. جريجوري جينكنز، سوزان أ. ماكران، و جوناثان د. ستانلي. 2011. "تدوير المدققين: اللجنة الاشرافية لحسابات الشركات العامة تفكر في اتجاه جديد". القضايا الحالية في تدقيق الحسابات، مجلد 5، عدد 2 (ديسمبر): سي15-سي20.

سيت، سراج، و هيلاري ليم. 2006. الأرض والقانون والإسلام: الملكية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي. لندن: زيد للكتب.

سليم، محمد. 2006. الخدمات المصرفية الإسلامية - غش وخداع بمبلغ 300 مليار دولار. بلومينغتون، إنديانا: زليبرس.

ساندا، ميشيل. 2012. ما الذي لا يمكن للمال أن يشتريه: الحدود الأخلاقية للأسواق. نيويورك فارار، شتراوس وجيرو.

سانرسون، راشيل. 2013. "فضيحة في بنك الفاتيكان". فاينانشيال تايمز (6 كانون الأول/ديسمبر): www.ft.com/intl/cms/s/2/3029390a-5c68-11e3-931e-00144feabd0.html#axzz3CNyIa9Bm

هيئة الأوراق المالية بماليزيا. تحديث 2013. "أسئلة تتردد كثيراً عن منهجية مراجعة الشريعة المعدلة". www.sc.com.my/frequently-asked-questions-on-revised-shariah-screening-methodology

شهردين، أمير. 2010. "نهج المصلحة - المفسدة في تقييم الامتثال الشرعي للمنتجات المصرفية الإسلامية". المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية، مجلد 1، عدد 1 (أكتوبر): 129-136.

شانموجان، بالا، و زاهارينا زهري. 2009. مدخل على التمويل الإسلامي. شارلوتسفيل، فيرجينيا: مؤسسة البحوث بمعهد المحللين الماليين المرخصين.

صديقي، محمد ن. 2004. الربا، فوائد البنك ومبرر حظره. جدة، المملكة العربية السعودية: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

صديقي، محمد ن. 2013. "رؤية لمستقبل الاقتصاد الإسلامي". خطاب في المؤتمر الدولي التاسع للاقتصاد الإسلامي، إسطنبول (9 سبتمبر):

<http://siddiqi.com/mns/AVisionForTheFutureOfIslamicEconomics.htm>

صديقي، رشدي. 2010. "وضع عالم الشريعة في مجلس الإدارة". أخبار الخليج (12 أيار/مايو): <http://gulfnews.com/business/features/a-sharia-scholar-s-place-on-the-board-1.625445>

سيجل، ر.ب. 2010 "لماذا تطير الخنازير: هاليبورتون تحدد مؤشر داو جونز للاستدامة". تريبل بونديت (معلق ثلثي) (24 أيلول/سبتمبر): www.triplepundit.com/2010/09/when-pigs-fly-halliburton-make-s-the-dow-jones-sustainability-index

سايمونز، هنري سي. 1948. سياسة اقتصادية لمجتمع حر. شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو.

سميث، آدم. 1776. تحقيق في طبيعة وأسباب ثروات الأمم. لندن.

سميث، آدم. 1759. نظرية المشاعر الأخلاقية. لندن.

"اتجاهات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات المالية الإسلامية". 2010. دار الاستثمار و داينر ستاندارد التقرير المشترك (يناير) -: <http://www.dinarstandard.com/wp-content/uploads/2013/05/Islamic-Financial-Institutions-2009-CSR-Trends-Report-b.pdf>

سوليه، جوان. 2007. "إدخال البنوك الإسلامية في الأنظمة المصرفية التقليدية". ورقة عمل لصندوق النقد الدولي رقم 175/07 (تموز/يوليو): www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07175.pdf

"مسلمو جنوب أفريقيا غاضبون في فضيحة لحم الخنزير الحلال". 2011. بي بي سي نيوز (16 تشرين الثاني/نوفمبر): www.bbc.com/news/world-africa-15753835

"S&P: البنوك الإسلامية في قطر على المسار السريع نحو النمو". 2013. قاعدة الخليج (17 أيلول/سبتمبر): www.gulfbase.com/news/s-p-qatar-s-islamic-banks-on-fast-track-to-growth/244865

"حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي". 2013. تقرير، طومسون رويترز بالتعاون مع داينر ستاندرد <http://www.dinarstandard.com/state-global-islamic-economy-report-2013/>

"دراسة تكشف "صدمة" الكباب". 2009. بي بي سي نيوز (27 كانون الثاني/يناير): <http://news.bbc.co.uk/2/hi/7852168.stm>

نيت، جيليان. 2013. "عندما تكلف حلوى كانديفلوس مبلغًا باهظًا". فاينانشيال تايمز (8 تشرين الثاني/نوفمبر) : www.ft.com/intl/cms/s/2/1ee83eec-4742-11e3-b4d3-00144feabdc0.html#axzz3CNyIa9Bm

توماس، براندون. 2009. "الخدمات المصرفية وبيئة المخاطر". التأمين الإسلامي التكافلي: المفاهيم والقضايا التنظيمية. حرره سيمون آرنتشر، رفعت أ. أ. كريم، وفولكر نينهاسوس. هوبوكين، نيو جيرسي: جون وايلي وأولاده.

طومسون رويترز وليبير. 2013. "تقرير عن إدارة الأصول الإسلامية العالمية 2014" <https://www.zawya.com/mena/en/ifg-publications/250914095444Y/>

تايمويل، ستيفن، و جوزيف أ. ديفانا. 2008. "أفضل 500 مؤسسة مالية إسلامية". بانكر (شهر نوفمبر): www.thebanker.com/Markets/Islamic-Finance/Top-500-Islamic-Financial-Institutions

توتارو، لورينزو. 2009. "الفاتيكان يصرح أن التمويل الإسلامي ربما يساعد البنوك الغربية المتأزمة". بلومبرغ (4 آذار/مارس).

تريب، تشارلز. 2006. الإسلام والاقتصاد الأخلاقي: تحدي الرأسمالية. كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج.

أمانة التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة. 2013. "المملكة المتحدة، المركز الغربي الرائد للتمويل الإسلامي".
ذا سيتي بركيه (شهر أكتوبر).

أونال، مورات. 2011. "العالم الصغير للتمويل الإسلامي: علماء الشريعة والحكم - منظور تحليلي للشبكة،
الإصدار 6,0". الأموال في العمل (19 كانون الثاني/يناير): <https://funds-at.work/wp-content/uploads/2018/02/Sharia-Network-by-Funds-at-Work-AG.pdf>

عثماني، محمد تقي. 2002. مقدمة في التمويل الإسلامي. لاهاي، هولندا: كلوار لو إنترناشيونال.

عثماني، محمد تقي. 2007. "الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة". مجلس الشريعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.

عثماني، محمد تقي. جواز عقود مالية معينة". مركز دارول إحسان، جنوب أفريقيا (استرجاع في 1 أكتوبر 2014).

عثماني، محمد تقي. الأزمة المالية الحالية - الأسباب والعلاجات من المنظور الإسلامي"

عثماني، محمد تقي. الأحكام المتعلقة بالتورق وتطبيقاتها المصرفية ". ورقة بحث، أكاديمية البحوث الشرعية
الدولية للتمويل الإسلامي (www.kantakji.com/media/7245/a-68-.pdf). استرجاع في 1 أكتوبر 2014).

فاديلو، عمر. 2006. "فتوى حول الخدمات المصرفية واستخدام الفوائد المستلمة من الودائع المصرفية" (أكتوبر):
www.kantakji.com/media/2128/b024.pdf

فاديلو، عمر. 2013. "المعاملات: البديل لنظام الربا موجود". بلوج بوست، عمر فاديلو
(19 تشرين الأول/أكتوبر): <http://umarvadillo.wordpress.com/2013/10/19/muamalaat-the-alternative-to-the-riba-system-exists>

فان ويجنبرجن، سويدر، و ساجد زهير. 2013. "تخلف الصكوك: حول قرار الاستغاثة في التمويل الإسلامي".
ورقة مناقشة معهد تينبرغن 13-6/087 (8 تموز/يوليو).

فييسر، هانس. 2012. "التمويل الإسلامي: أهداف ومطالبات وواقع مكان السوق". دراسة الاستثمار الأخلاقي:
المسؤولية الاجتماعية لاستثمارات الخليج. حرره أ. ريكسا وس. باديانى. لندن: المنتدى المالي العربي
<http://personal.vu.nl/h.visser/2012.Ethical%20Investment%20Study%20Chapt%20Islamic%20Finance.pdf>

فييسر، هانس. 2013. التمويل الإسلامي: المبادئ والممارسة. الطبعة الثانية. شلتهام، المملكة المتحدة: إدوارد
إلجار للنشر.

فيزكينو، برناردو. 2013. "العلماء الإسلاميون يدشنون الرابطة المهنية العالمية".
رويترز (30 تشرين الأول/أكتوبر): www.reuters.com/article/2014/01/22/islamic-finance-sukuk-idUSL5N0KR03620140122

فيزكينو، برناردو. 2014. "ولادة مصادر صكوك سيادية جديدة لتوسيع السوق". رويترز (22 كانون الثاني/
يناير): <http://www.reuters.com/article/idUS251787699220131030>

فوجل، فرانك ئي، و صمويل ل. هايز. 1998. الشريعة الإسلامية والتمويل: الدين والمخاطر والعائد. لاهاي، هولندا: كلوار لو إنترناشيونال.

والكاوشول، كريستيان، و سابستيان لوب. 2012. "استثمار الأسهم الإسلامية: تدابير الأداء البديل وتحليل الأنماط". مجلة الإستثمار، مجلد 21، عدد 4 (شتاء): 189-182.

وارد، ابراهيم. 2010. التمويل الإسلامي في الاقتصاد العالمي. الطبعة الثانية. إندبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إندبرة.

ويل، لورنت. 2011. "هل تتمتع المصارف الإسلامية بسلطة سوقية أكبر؟" دراسات إقتصادية مقارنة، مجلد 53 (يونيو): 291-306.

ويليامز، جيفري، و جون زينكن. 2010. "الإسلام والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة عن التوافق بين عقيدة الإسلام والاتفاق العالمي للأمم المتحدة". مجلة أخلاقيات العمل التجاري، مجلد 91، عدد 4 (فبراير): 519-533.

ويلسون، رودني. 2002. "أوجه الشبه بين الصيرفة الإسلامية والأخلاقية". مراجعة الاقتصاد الإسلامي، العدد 11: 51-62.

ويلسون، رودني. 2009. "تطوير التمويل الإسلامي في دول مجلس التعاون الخليجي". ورقة عمل، برنامج الكويت للتنمية والحوكمة والعولمة في دول الخليج (مايو): <http://eprints.lse.ac.uk/55281/1/Wilson-2009.pdf>.

ويلسون، رودني. 2012. القضايا القانونية والتنظيمية والحوكمة في التمويل الإسلامي. إندبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إندبرة.

يعقوب، سلمي ئي. 2012. "دراسة تطبيق الدينار الذهبي كعملة". المجلة العالمية للعلوم التطبيقية، مجلد 20، عدد 7: 1014-1023.

يوسف، طارق م. 2004. "المراجعة في التمويل الإسلامي: القوانين والمؤسسات والسياسة". سياسة التمويل الإسلامي. حرره كليمنت م. هنري وروني ويلسون. إندبرة، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة إندبرة.

يوريزك. 2013. "التمويل الإسلامي العالمي للتعليم 2013". <https://yurizk.com/global-islamic-finance-education-report/>

زهير، خالد. 2007. "ما هو الربا؟" مقال (13 تموز/يوليو): www.khalidzaheer.com/essays/kzaheer/economic%20issues/what_is_riba.html

زهير، خالد. "ما هو إسلامي وما هو غير إسلامي؟" مقال www.khalidzaheer.com/old/whatisislamic.html مسترجع 1 أكتوبر 2014).

زاهر، طارق س.، و م. كبير حسان. 2001. "دراسة أدبية مقارنة عن التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية". الأسواق المالية، المؤسسات والأدوات، مجلد 10، عدد 4 (نوفمبر): 155-199.

زمان، أسد. 2008. "الاقتصاد الإسلامي: مسح للأدبيات". ورقة عمل رقم 22 بعنوان "الأديان وبحوث التنمية"

ISBN 978-1-944960-55-1

